المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

الأقليات الشيعية في السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها على أمن منطقة الخليج (1979-2013)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

إعداد الطالبة:

قندو فاتن بسمة.

إشراف الأستاذ:

د. تيقمونين إبراهيم.

السنة الجامعية: 2013-2014

الشكر و التقدير

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل

البحثي و أخص بالذكر الأستاذ

المشرف: تيقمونين إبراهيم

الإهـــــداء

إلى روح الوالدين الطاهرة بهية..جودي

إلى من تعطر نجاحي بدعواتهم ...الجد والجدة

و إلى من اكتملت فرحتهم بثمرة هذا الجهد

... العائلة و الأصدقاء "آسيا"

ملخص الدراسة:

تشكل السياسة الخارجية الإيرانية عامل محرك للأقليات الشيعية في منطقة الخليج، وبالتالي سيكون لها دور في زعزعة الأمن الخليجي، إلا أن هذا سيكون في أطر محدودة بفعل تأثير المتغيرات الداخلية، الخارجية، ومتغيرات البيئة الإقليمية على هذه العلاقة المعقدة.

Abstract

Iranian foreign policy was pivotal factor in the agitation of chiite minorities in gulf region and byworld it will have security destabilation impact in this this area.

In spit of this influence it will be depended bu international and regional and internal conditions in complex relationship.

خطة الدراسة:

مقدمة:

فصل تمهيدي:

تأصيل نظري لمفهوم الأقليات و العوامل المتحكمة في تفاعلاتها و تصنيفها.

الإطار العقائدي للفكر الشيعي.

الفصل الأول: البعد الخليجي في السياسة الخارجية الإيرانية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية:

المطلب الأول: البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الثاني: البعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الثالث: البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية.

المبحث الثاني: منطقة الخليج في التصور الاستراتيجي الإيراني:

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج.

المطلب الثاني: العوامل المحركة للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج.

المطلب الثالث: مؤثرات البيئية الإقليمية على العلاقات الإيرانية –الخليجية.

المبحث الثالث:أمن منطقة الخليج:

المطلب الأول: خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج.

المطلب الثاني: تصور القوى الإقليمية والخليجية لأمن منطقة الخليج.

المطلب الثالث: تصور القوى الدولية لأمن منطقة الخليج.

الفصل الثاني:آليات تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج:

المبحث الأول: الأقليات الشيعية في منطقة الخليج :

المطلب الأول: أصل الأقليات الشيعية في المنطقة.

المطلب الثاني: مناطق تمركز و نسبة توزيع الأقليات الشيعية في الخليج.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية الشيعية في الخليج.

المبحث الثاني: تأثير البيئة الإقليمية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج:

المطلب الأول: تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية 1979.

المطلب الثاني:تأثير حروب الخليج الثلاثة.

المطلب الثالث: تأثير الثورات العربية.

المبحث الثالث: آليات التأثير الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج:

المطلب الأول: الآلية السياسية.

المطلب الثاني: الآلية العسكرية.

المطلب الثالث: الآلية الدينية والثقافية.

الفصل الثالث: مظاهر التأثير الإيراني على الأقليات الشيعية في الخليج:

المبحث الأول: مظاهر التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية في السعودية:

المطلب الأول: الوضع العام للأقلية الشيعية في السعودية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقلية الشيعية السعودية وإيران.

المطلب الثالث: السياسة السعودية لاحتواء الأقلية الشيعية.

المبحث الثاني: مظاهر التأثير الإيراني على الشيعة في البحرين:

المطلب الأول: الوضع العام للشيعة في البحرين.

المطلب الثاني: العلاقة بين الشيعة في البحرين وإيران.

المطلب الثالث: السياسة البحرينية لإحتواء الشيعة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأقليات الشيعية والأمن في منطقة الخليج:

المطلب الأول: ابعاد تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في منطقة الخليج.

المطلب الثاني: تأثير الأقليات الشيعية على التصور الإيراني للأمن في الخليج.

خاتمة:

قائمة المحتويات:

1. قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	العوامل المتحكمة في العلاقات التفاعلية بين الأقلية والأغلبية	ص21
(2)	عدد الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي حسب تقديرات سنة 1984	ص 64
(3)	نسبة الشيعة في منطقة الخليج بين سنوات 1990-2005	ص 65
(4)	أرقام تقديرية عن عدد الشيعة في العالم الإسلامي	ص 66
(5)	موازنة بعض النشاطات الدينية والثقافية الإيرانية العلنية لعام 2008	ص 88

2. قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(1)	التوزيع الجغرافي للسنة والشيعة في العالم الإسلامي	ص 67
(2)	توزيع فرق الشيعة في العالم الإسلامي وإحصائياتها	ص 67
(3)	التوزيع الجغرافي للشيعة في السعودية	ص 93
(4)	التوزيع الجغرافي للشيعة في البحرين	ص 102

3. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
(1)	أسماء أئمة الشيعة الإثني عشرية وفرقهم	ص 30

مـــقدمـــة

تمهيد:

أضحت دراسة ظاهرة الأقليات في العالم من أهم المجالات التي اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الأقليات من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي، حيث تسعى دول كثيرة إلى تغذية واستخدام ولاءات ما تحت الدولة لخلق أوضاع تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي داخليا في هذه الدول أو تلك، كما أصبحت بعض الاقليات التي لها امتدادات خارجية، تستخدم من قبل الدولة الأم لبسط سياساتها الخارجية على المنطقة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الإيراني لورقة الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسي في دول الخليج.

ولقد شكلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 منعرجا كبيرا في سياستها الخارجية، سواءا على المستوى الإيديولوجي أو على مستوى السلطة، وأصبح من شعارات الثورة الإسلامية مبدأ تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، و بحكم القرب الجغرافي بين ايران و دول الخليج، ظهر تصور عن إمكانية تشكيل إيران لتهديد فعلي على المنطقة، خصوصا و أن طبيعة العلاقات الإيرانية– الخليجية تتسم بطابع التوتر ، وذلك بفعل مجموعة من الاسباب منها: الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، و ابو موسى سنة 1971)، واستغلال ايران للمد الشيعي في الدول الخليجية واستعمالها كوسيلة لتحقيق اللااستقرار في هذه الدول ذات التركيبة الشيعية المتفاوتة فيما بينها، و البرنامج النووي الإيراني الذي يلقب بالقنبلة النووية الشيعية.

لكن السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج تتأثر بمعطيات البيئة الداخلية (تغير على مستوى الحكم بين المحافظين و الإصلاحين)، والتغيرات على الساحة الإقليمية (حروب الخليج الأولى، الثانية، و الثالثة، بالإضافة التواجد الأمريكي في المنطقة..بالإضافة إلى عوامل آخرى سوف نفصل فيها في الدراسة).

أما بالنسبة للأمن في منطقة الخليج فهو مفهوم متعدد الأبعاد والتصورات، يطرحه كل طرف حسب مصالحه الإستراتيجية في المنطقة، لكن دراستنا هذه سوف تركز على قدرة ايران على استعمال الأقليات الشيعية في رسم وتجسيد مفهومها خاص للأمن في منطقة الخليج، خصوصا وأن هذه الأخير تعيش اليوم، لونا جديدا من التوازنات تلعب فيه الأقليات الشيعية في بلدان المنطقة دورا هاما ومحوريا.

أولا/الإطار المنهجي:تعتبر إيران قوة إقليمية، فأي تحرك تقوم به في المنطقة يدخل في إطار توازنات إستراتيجية، وبما أن البيئة الإقليمية هي تنافس لإستراتيجيات الدول، يمكن أن نعتبر المسعى الإيراني في منطقة الخليج من خلال توظيف الأقليات الشيعية فيه، مسعى يهدد الأمن في منطقة الخليج، خصوصا وأن للنظام الإيراني تصوره خاص به لأمن المنطقة.

على هذا الأساس نجد الكثير من التعقيد في فهم البيئة الأمنية الخليجية، خصوصا في ظل وجود تباين كبير في التصورات الأمنية في لمنطقة الخليج ، وتحقيق هذه التصورات يستدعي استعمال كل الوسائل المتاحة و التي من بينها الأقليات الشيعية.

الإشكالية: بناءا على ما تقدم من شرح لطبيعة مشكلة الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

هل يشكل تأثر الأقليات الشيعية بمنظومة السياسة الخارجية لإيران عامل تهديد لأمن دول منطقة الخليج؟

التساؤلات الفرعية: بعد طرح الإشكالية لا بد من تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات التي تخدم موضوع الدراسة وهي:

كيف يؤثر العامل الإيديولوجي والمصلحي في البعد الخليجي للسياسة الخارجية ؟

- ما هو واقع الأقليات الشيعية الخليجية في ظل المتغيرات الإقليمية؟ وماهي الآليات التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق تأثير على الأقليات الشيعية في الخليج؟
- ماهي السياسة التي تتبعها دول الخليج لاحتواء الأقليات الشيعية الخليجية؟
- ما هي العلاقة بين الأقليات الشيعية والأمن في منطقة الخليج؟

مجال الدراسة: **ويتحدد مجال الدراسة بالإطار الزماني والمكاني**، أما بالنسبة **للإطار الزماني** فهو يمتد من سنة 1979 إلى 2013، وتم اختيار هذه المدة الزمنية لأنها ارتبطت بعدة متغيرات اقليمية أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية وعلى الأقليات الشيعية أيضا منها الثورة الإسلامية لسنة 1979، حروب الخليج الثلاثة، الصعود الإقليمي للشيعة من خلال حرب حزب الله على اسرائيل في 2006، بالإضافة إلى التمرد الحوثي، وأخيرا الثورات العربية، أما بالنسبة **للإطار المكاني** فلقد تحدد في منطقة الخليج وذلك بفعل الأقليات الشيعية التي تحتويها هذه

المنطقة، وسوف تقوم الدراسة بالتركيز على تأثر كل من الأقلية الشيعية في كل من البحرين و السعودية بالسياسة الخارجية الإيرانية.

فرضيات الدراسة: ولقد بنيت الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ العامل الإيديولوجي و المصلحي في سياسة الخارجية الإيرانية عامل تتأثر به الأقليات الشيعية في منطقة الخليج.
- ✓ قابلية تأثر الأقليات الشيعية بالسياسة الخارجية الإيرانية تتحدد بالمتغيرات الإقليمية و آليات التأثير الإيرانية .
- ✓ تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في منطقة الخليج يخضع للتطورات التي عرفتها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة.

مبررات إختيار الموضوع: بالنسبة **للمبررات الذاتية** فالدراسة تندرج في حلقة تكميلية لموضوع الليسانس الذي اندرج تحت " تهددات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن القومي الإسرائيلي"، فبعد النتيجة التي توصلت اليها خلال دراستي الأولى و التي تتمثل في عدم ثبوت تهديد إيران لإسرائيل، إلا في حالة الامتلاك الفعلي لإيراني للسلاح النووي، جرني الفضول إلى استكمال سلسلة التهديدات الإيرانية في الشرق الأوسط و حصرتها في منطقة الخليج، وقمت بالتركيز على متغير الأقلية الشيعية الخليجية وكيف لتأثر هذا الأخير بالسياسة الخارجية الإيرانية أن ينعكس على أمن منطقة الخليج، أما المبرر الذاتي الثاني فيكمن في اشباع ذاتي لفضول متعلق بمسألة استناد إيران على الورقة الطائفية لتحقيق نفوذها في منطقة الخليج و تأثيره على الأمن في المنطقة، أما مبرر الثالث فيكمن في اللبس و الغموض الذي يجتاح الموضوع، أما المبررات الموضوعية، فيتمثل السبب الرئيس في محاولة فهم أبعاد تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج.

أهداف الدراسة: للدراسة مجموعة من الأهداف تنبع من تلك العلاقة بين الباحث والموضوع، و شعور الباحث بالرغبة في الوصول إلى مجموعة من الإجابات، وهذه الدراسة تهدف إلى:

- إلى ابراز الدول الإقليمي الذي تلعبه إيران في منطقة الخليج ، من خلال توظيفها للأقليات الشيعية في هذه المنطقة..
- تهدف الدراسة كذلك إلى فهم أبعاد تأثر الأقليات الشيعية بالسياسة الخارجية الإيرانية، ومدى انعكاس هذا الأخير على الأمن في منطقة الخليج.

أدبيات الدراسة: تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين إيران ودول الخليج، غير أن هذه الدراسات تختلف في الزاوية التي تنظر بها إلى واقع العلاقة بين هذين الطرفين فليست كل الدراسات تركز على العامل الشيعي في السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيره على أمن منطقة الخليج، فغالب الدراسات التي تناولت الموضوع تتحدث عن التأثير الإيراني على الشيعية في المنطقة العربية بصفة عامة مع الإشارة إلى حالات تبرز فيها مظاهر التوظيف بشكل كبير كالعراق، ولبنان، أو اليمن، بالإضافة إلى ذلك نجد أن بعض الدراسات تتناول الأقليات الشيعية في المنطقة العربية في إطار علاقاتها الداخلية مع نظمها السياسية فقط دون التركيز على تأثير العوامل الخارجية، في حين نجد دراسات آخرى تتناول السياسة الخارجية الإيرانية بشكل العام وتناولت المتغير الشيعي أو الأقلياتي كجزء من هذه الدراسة، ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نجد:

- شحاتة محمد ناصر،**سياسة النظم الحاكمة في البحرين و الكويت و العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003–2008) : دراسة مقارنة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011)، والذي تناول فيه الأقلية الشيعية في الخليج في ثلاثة دول في البحرين، الكويت، والعربية السعودية بصفتها تجمعات لها فاعلية و أثر على الاستقرار الداخلي للدول، وركز الباحث على المطالب الشيعية في هذه الدول، وكيف تطورت وماهي الأساليب التي اعتمدتها الأقليات الشيعية في تحقيق مطالبها، بالإضافة ذلك تناول الباحث سياسة النظم الحاكمة في تحقيق هذه المطالب.

- عبد العزيز أحمد البداح، **حركة التشيع في الخليج العربي: دراسة تحليلية نقدية(1971–2010)**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، بدون طبعة، 2010)، تناول الباحث في هذه الدارسة على حركات التشيع في منطقة الخليج من منطلق أنها كيانات دخلية على المنطقة، ولها سياسات مناهضة للنظم الخليجية، كما تناول الباحث في الدراسة غياب المشروع السني بصفته عامل مساعدة للتصدي إلى حركات التشييع في منطقة الخليج.

- منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، (1979–2000)**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008)، وركز الباحث على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تناول قضايا التعاون الإقليمي، ونزاعات الحدود السياسية.

ثانيا/المناهج والاقترابات المستخدمة: لقد تم الاعتماد على عدة **مناهج** منها:

منهج دراسة الحالة:ذلك من خلال التركيز على حالة الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية، والأقلية الشيعية في البحرين كنماذج لفهم تأثر هذه الأقليات بالسياسة الخارجية الإيرانية.

المنهج المقارن: وذلك من خلال المقارنة بين واقع الأقلية الشيعية في كلا البلدين، بالإضافة إلى المقارنة بين سياسة النظم الخليجية تجاه هذه الأقليات.

أما بالنسبة **للاقترابات** فقد استعمل في الدراسة:

اقتراب صنع القرار: لفهم البعد الإيديولوجي والمصلحي في السياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى فهم تأثير المؤسسة الدينية الممثلة في المرشد الأعلى على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

اقتراب الصفوة :لفهم الدور الذي لعبته التنظيمات الشيعية المعارضة في فهم التأثير الذي مارسته السياسة الخارجية الإيرانية على الأقليات الشيعية في كل من البحرين والمملكة العربية.

ثالثا/ الإطار المفاهيمي: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم هي:

مصطلح الخليج: وذلك دون ذكر العربي أو الفارسي، ولأن الدراسة لا تحصر النطاق الجغرافي في دول الخليج العربية فقط، وإنما تتناول على العلاقة بين دول الخليج العربية، والدولة الخليجية الفارسية "إيران"، كما أن الدارسة حددت منطقة الخليج من منظور جغرافي الذي تمثله الدول المطلة على الخليج وهي ثمانية: البحرين–قطر– الكويت–عمان– الإمارات المتحدة– المملكة العربية السعودية–إيران– العراق.

مصطلح الأقلية: لقد تم الاعتماد على مصطلح الأقلية ليس من كونه مصطلح يعكس الحجم العددي فقط، وإنما كمصطلح يشمل على الفاعلية السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تمثلها الأقلية داخل الدولة، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد وصف الشيعية في البحرين بالأقلية رغم كونهم يشكلون أغلبية في المجتمع، وذلك استنادا إلى فاعليتهم المحدودة في البحرين.

رابعا/تقسيم الدراسة:قسمت الدراسة إلى اربعة فصول، **الفصل التمهيدي** تطرقنا فيه إلى الجانب المفاهيمي لمصطلح الأقلية والإطار العقائدي للفكر الشيعي، **أما الفصل الأول** فتم التركيز فيه على البعد الخليجي في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال تحليل أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية، والعوامل المتحكمة في تحركات السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج، بالإضافة إلى الأمن في منطقة الخليج، أما **الفصل الثاني** فلقد تطرقنا فيه إلى واقع الأقليات الشيعية في منطقة الخليج بالإضافة إلى الآليات التي تستعملها إيران للتأثير على هذه الأقليات، **أما الفصل الثالث** فلقد عالجنا فيه مظاهر التأثير الإيراني على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج استنادا إلى النموذج الشيعي السعودي والبحريني، ليختتم هذا الفصل بوضع تصور للعلاقة بين الأمن في منطقة الخليج والأقليات الشيعية .

فصل تمهيدي

تأصيل نظري لمفهوم الأقليات و العوامل المتحكمة في تفاعلاتها و تصنيفها:

تتميز الكثير من الدول بتنوع تركيباتها الاجتماعية بفعل تعدد الأقليات القومية، الإثنية، الدينية واللغوية، وتشكل الأقليات عامل لا استقرار في البنى الداخلية للدولة وذلك بفعل نزعة هذه الأخيرة الانفصالية وغير القابلة للاندماج، ما يؤدي بالدول إلى تبنى سياسات معادية تجاه هذه الأقليات، ولا تشكل حركية الأقلية داخل الدولة عامل اللاستقرار الوحيدة فهناك عوامل عدة تساهم في بلورة الأقلية منها تفاعلاتها داخل النظام الدولة أو خارجه بفعل عوامل خارجية.

مفهوم الأقليات:

لمعالجة موضوع الأقليات يمكن أن نجد مدخلين، **المدخل الانثروبولوجي**، وهو الذي يهتم بالعرق، المجموعات الإثنية ethnic groups أي التركيز على التماثلات الثقافية، تاريخ الأعراق والسلالات، أما المدخل الثاني فهو **المدخل الاجتماعي**، ويعالج هذا الأخير العلاقات العرقية ووضعية الأقلية تجاه الأغلبية **و**سبل حل هذه المشكلة مثل: الدمج، التذويب، التعددية، الانفصالية والصدامية[1].

أما من الناحية اللغوية الأقلية تعني القلة، و القلة كما جاء في مصادر اللغة العربية–مثل معجم لسان العرب–إنما هي" خلاف الكثرة"[2]، و اصطلاحا تعرف الأقلية على أنها:" تلك الجماعة، التي تتسم بسمات طبيعية –إثنية، أو ثقافية، كاللغة أو الدين، أو القومية، أو العرق أو القبلية وتفرعاتها"[3].

و ارتبط تحديد مفهوم الأقليات بمجموعة من الاتجاهات، حاول كل اتجاه تعريف الأقلية وفق معيار أو معايير محددة و هي كالآتي:

الإتجاه الأول: يتبنى المعيار العددي أو الكمي لتعريف الأقلية، و من بين التعاريف نجد:

أولا: يعرف قاموس ويبستر webster الأقلية على أنها:"جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الإثنية، كاللغة، الثقافة، الدين، و ينتج عن ذلك عادة معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية"[4].

---

[1] حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطني العربي**، سلسلة حوارات لقرن جديد، (بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2002)، ص 17.

[2] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في افريقيا**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006)، ص79.

[3] نفس المرجع، ص 77.

[4] نفس المرجع،ص 80 .

ثانيا: يعرف فرانسيسكو كابوتورتي الأقلية على أنها: مجموعة أقل عداد بالنسبة إلى باقي السكان في الدولة التي ينتمون إليها، وتمتلك هذه المجموعة خصائص ثقافية، طبيعية أو تاريخية، أو دين و لغة تختلف عن باقي السكان"[1].

تعرض هذا الاتجاه إلى مجموعة من الانتقادات، أهمها كون المعيار العددي لا يمنح رؤية شاملة وواضحة عن واقع الأقلية داخل الدولة الواحدة، كما أنه يؤدي إلى نتائج مضللة، بالإضافة إلى أن هناك مجموعات مختلفة داخل دولة ما، مع عدم تمتع أي منها بصفة الاغلبية حيث تضطر تلك المجموعات الى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى أو مجموعة أقليات وهو الحال في لبنان[2].

الاتجاه الثاني: يتبنى هذا الاتجاه معيار الوضعية العامة للأقلية و مستوى فاعليتها و أهميتها في المجتمع، و يطرح أصحاب هذا الرأي مجموعة من التعريفات منها:

أولا: "الأقلية هي جماعة تحتل وضعا اقتصاديا أدنى من الآخرين ضمن المجتمع نفسه، كما أنها تفقر إلى السلطة أو الهيبة، وتتمتع بحقوق أقل قياسا بالجماعات المسيطرة في المجتمع، كما انها تشعر بوحدانيتها أو عزلتها من جانب، وخضوعها لمعاملة تمييزية، من جانب آخر، من قبل الأغلبية، بسبب اختلافها عن الأغلبية العددية، بسمات بيولوجية، أوثقافية مدعومة، أو بسبب اختلافات ذات طابع اجتماعي"[3].

ثانيا: "هي الجماعة الأقل أهمية سواء على المستوى الاجتماعي،أم الاقتصادي، أم السياسي، قياسا ببقية السكان"[4].

لم يسلم هذا الإتجاه بدوره من الإنتقادات حيث اعتمد على معايير الوضع الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي دون معيار العدد، ما يقود إلى الخلط وعدم التمييز بين الأقلية و الأغلبية[5]، كما أنه لا يمكن التعويل عليه في فهم الوضع العام للأقلية ذات المستوى المتدني في مختلف المجالات إلا في بعض الاستثناءات.

---

[1] باسيل يوسف، **حقوق الإنسان في فكر حزب البعث العربي الإشتراكي: دراسة مقارنة**، (بغداد: دار الحرية، الطبعة الأولى، 1981)،ص 135-136.

[2] بشير شايب، **مستقبل الدولة الفيدرالية في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا**، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، (ورقلة: جامعة الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011)، ص 18.

[3] بيتر.س.لويد، **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1980)، ص 325.

[4] عبد السلام ابراهيم بغدادي، المرجع سابق الذكر،ص 84.

[5] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل و الاندماج**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003)، ص 16.

الاتجاه الثالث: يجمع هذا الاتجاه بين المعيار العددي والمعيار الفاعلية، ومن بين التعاريف المقترحة من أنصار هذا الاتجاه نجد:

أولا: "الاقلية هي كل جماعة غير مسيطرة وقليلة العدد بالنسبة لبقية سكان الدولة التي تعيش فيها ، والتي يرتبط أفرادها فيما بينهم بروابط العرق والدين والثقافة واللغة ويتميزون بهذه الخصائص بشكل واضح، ويتكاثف أفرادها من أجل الحفاظ على خصوصيتهم وترقيتها"[1].

ثانيا: الأقلية هي جماعة يمثلون أقلية عددية ويعيشون في وضعية غير مهيمنة، وتتميز بخصائص إثنية، دينية، ولغوية، وتختلف عن أغلبية الشعب، ومتضامنة مع بعضها البعض و تطمح لمساواة واقعية وقانونية مع الأغلبية"[2].

من الانتقادات التي وجهت إلى أنصار هذا الاتجاه، هو استحالة توفر المعيارين في كثير من الأحيان عند تصنيف الأقليات، فالقاعدة التي ترى أن الأقلية، إنما هي قليلة العدد، قليلة الأهمية هي قاعدة غير مطلقة، فمثلا توجد أقليات عددية تتمتع بالسيطرة على السلطة، وتستحوذ على نصيب كبير من الثروة العامة، في وقت نفسه تكون فيه الأغلبية العددية تعاني أوضاعا متدنية.

كما أن هناك بعض الاتجاهات الآخرى التي تتبنى معايير مغايرة لتعريف الأقلية منها معيار الانتماء إلى الأقلية، بصفته الشعور الذي يتجسد في أوقات الأزمات، وهذا المعيار يطلق عليه الباحثون **"الشعور الأقلوي"** لكن لا يمكن أخذه بعين الاعتبار لدى لبعض الأقليات التي اندمجت و انصهرت في مجتمعاتها ولم تحافظ على تميزها، في حين يتجه بعض الباحثين إلى تبني معيار آخر في تعريف الأقلية و هو معيار المصلحة المشتركة بصفتها المحرك الأساس للأقلية لكن لا يمكن التركيز عليه لأن زوال الأقلية مرتبط بزوال المصلحة المتغيرة، كما أن من أهم أسس الأقلية هو الانتماء غير الإرادي إلى إثنية أو عرقية معينة، و بتحديد المصلحة يصبح الانتماء إرادي و مقرون بها.

العوامل المتحكمة في تفاعل الأقليات:

ترتبط العلاقة التفاعلية بين الأقلية و الأغلبية بعلاقة تبعية و هيمنة تمارسها أغلبية معينة في مجتمع معين، وهذه التبعية تكون العامل الأساس المعرف للأقلية أكثر من المعيار العددي، و يرى بعض الباحثين أن الأقلية يجب أن تكون متميزة، هذا التمايز يخلق سلوكات ثقافية، اجتماعية تكون محددة و موجهة للأقلية، و على اساسه نفرق

[1] أحمد وهبان،**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**،(الاسكندرية: دارالجامعة الجديدة، ،2001)،ص 112.

[2] بشير شايب، المرجع سابق الذكر،ص32.

بين الأقلية و الأغلبية، كما أنه قد يكون السبيل إلى عزل الأقلية عن القوى المهيمنة في المجتمع، ما يجعلها تكتفي بالطابع الانعزالي و الذي قد يمهد إلى تنامي نزعة غير اندماجية للأقلية في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يبرز عنصر إختلاف الدور الذي تلعبه الأقليات في المجتمع و سياسة الدول تجاه هذه الأخيرة.

و يختلف دور الأقليات من مجتمع إلى آخر، باختلاف بناء النظام الاجتماعي و القوة النسبية للأقليات[1]، ومصير الأقلية في دولة ما يتحدد بخاريين هما:

- تحمل الأقلية و دمجها في المجتمع، وفي حالة الدمج تتبنى الأقلية الصفات والخصائص الاجتماعية و الثقافية للأغلبية المهيمنة.
- القضاء عليها بوسائل الرفض والقمع، ولقد حدد غراهام كلينوش وهو عالم اجتماع أمريكي GRAHAM KLINOCHالعوامل المتحكمة في العلاقات التفاعلية بين الأقلية و الأغلبية في الجدول التالي:

1. العامل التاريخي:	**كيف ظهرت الأقليات و كيف تطورت في المجتمع؟ ما هي أسسها، أصولها و تطورها؟**
2. العامل الديمغرافي:	**ما هي خصائص حسب حجم الجماعة،التوزيع الجغرافي، السمات الاقتصادية و الصحية، ما هي أحوالهم الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية مقارنة بالأغلبية؟**
3. العامل الموقفي:	**ما هي الاتجاهات و النمطيات فيما بين الأقليات نفسها؟ وبينها و الأغلبية؟**
4. العامل المؤسساتي:	**ما هي المؤسسات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع التي تدعم نحو هذه الاتجاهات. و تضبط العلاقات بين الأقلية؟ تتضمن الأمثلة العزل/ الإبعاد السياسي، اللامساواة في المرتبات، فرص تعليم غير متساوية، النمطية الإعلامية(صورة الأقليات في الإعلام) و التفرقة القضائية، كل هذه مجالات للضبط المؤسساتي لجماعات الأقليات.**
5. العامل الحركي الاجتماعي:	**ما هي ردود فعل جماعات الأقليات تجاه الأغلبية خلال فترة زمنية قي شكل حركات اجتماعية؟ محاولات الأقليات الأساسية للتعامل مع وضعها الخاضع للسيطرة.**
6. الأنواع الرئيسية لعلاقات الجماعة:	**ما هي النتائج الناجمة عن علاقة الجماعة و خصائصها المتغيرة و يتضمن ذلك تفاعل الأقلية مع الأغلبية و كذلك تفاعل الأقليات.**

المصدر: حيدر ابراهيم علي، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، سلسلة حوارات لقرن جديد، (بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2002)، ص 25-26.

كما نجد وجهة نظر المعجم النقدي لعلم الاجتماع في تفاعلات الأقلية، و الذي يمنحنا العلاقة بين الأقلية و الأغلبية في النظم الديمقراطية، حيث تكون الأقلية هنا الأقوى كعنصر مهم من كمال و استقرار المجتمع ذاته، وبالتالي الأغلبية لا تمثل أي تفوق أو امتياز، بقدر ما تعكس هيئة مؤسساتية لها القدرة على اتخاذ قرارات واسعة

[1] حيدر ابراهيم علي، ميلاد حنا، المرجع سابق الذكر، ص 22.

تتحدد بصلاحيات، والمعجم يركز على التجربة الأمريكية و البيئة الديمقراطية التي تستوعب الأقليات وتحافظ عليها كجزء من البنية الداخلية للمجتمع و التي يجب الحفاظ عليها.

هذا المنظور يعكس لنا تجنب طغيان الأكثرية و بالتالي تحديد الصلاحيات بدقة فالأكثرية تعترف بوجود الأقلية في الجسم السياسي، و بالتالي يمكن ضمان حقوق المواطنين الذين يشكلون أقلية- عبر قاعدة التناوب أو تدبير مؤسساتي آخر حسب المفهوم الدستوري للديمقراطية[1].

تصنيف الأقليات:

يختلف تصنيف الأقلية باختلاف طبيعتها و نوعها، و باختلاف هدفها و دورها في المجتمع، ومن بين التصنيفات المعتمدة نجد:

أ. *تصنيف حسب هدف الأقلية:* وتنقسم الأقلية حسب هذا التصنيف إلى:

تعددية: و هنا تظهر الأقلية الرغبة في التعايش جنب إلى جنب مع الأغلبية و الاقليات الأخرى، وهي تأخذ شكل الرغبة في المساواة السياسية والاقتصادية، كما تسمح بتنوع ثقافي، لغوي وديني، لكن التعددية تكون بقبول التعدد الثقافي و تعاون أقل في المجال السياسي و الاقتصادي.

انصهارية: و هي تعكس رغبة الأقلية في الذوبان في الجماعة السائدة، وهذا يعتمد على رغبة هذه الجماعة.

انفصالية: تطالب الأقلية بالاستقلال الثقافي و السياسي خاصة حين تعجز عن الاندماج أو ممارسة التعددية فترى الحل في الانفصال عن الآخرين، لكن حق الأقلية في الانفصال يشير إلى الظروف أو الشروط التي يمكن أن تكون مبررا لتحقيق الانفصال، و يمكن تلخيصها في:

- أن تكون المنطقة التي تدعو الأقلية فيها إلى الانفصال قد ضمتها الدولة بالقوة، أو أظهرت الأقلية رفضا مستمرا للموافقة الكاملة على الاتحاد.
- اخفاق النظام السياسي في حماية الأقلية والحفاظ على حقوقها السياسية.
- اغفال الحكومة للمصالح السياسية الشرعية للمنطقة التي يرفع سكانها شعار الانفصال و اهدار حقوقهم السياسية و التحيز ضدهم في العمليات الانتخابية للمؤسسة النيابية.

[1] حيدر ابراهيم علي، ميلاد حنا، المرجع سابق الذكر ، ص 25.

- عدم مراعاة الحكومة مبدأ المساواة بين المناطق المختلفة مما يكون مبررا لمحاولة الانفصال التي تقدم عليها أقلية المنطقة التي تعامل معاملة أدنى من المناطق الآخرى [1].

صدامية: و ذلك لتأكيد الهوية و تكون مقاتلة و صدامية لكي تتغلب على الاقليات الآخرى[2].

ب. *تصنيف حسب نوع الأقلية:* وينقسم هذا النوع من التصنيفات إلى:

- **الأقليات الإثنية:** تعرف الأقلية الإثنية على أنها: "مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية، الدين، اللغة، الثقافة والعرق"[3]، و كلمة الإثنية Ethnic مشتقة من الأصل اليوناني Ethno بمعنى شعب، أو أمة أوجنس[4]، و دراسة الأقليات الإثنية بدقة يرتبط بدراسة بعض العلوم **كالإثنوغرافيا** والتي تعني الدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة من التقاليد و العادات ، و القيم والأدوات و الفنون، و المأثورات الشعبية لدى جماعة معينة أو مجتمع معين، خلال فترة زمنية محددة" [5]، وهناك مصطلح آخر و هو **الإثنولوجيا** و الذي يعني " علم الأعراق البشرية"، ويعنى هذا العلم بتصنيف الشعوب على أساس خصائصها و مميزاتها السلالية و الثقافية و تفسير توزعها كأساس لحراك الشعوب [6].

و تصنيف الأقليات الإثنية مرتبطة بتعدد المتغيرات المعرفة للأقلية الاثنية نفسها ويمكن تقسيمها إلى:

الأقليات السلالية:وهي الجماعات التي ترتبط فيما بينها بأصل عرقي مشترك ،يتبلور في سمات فيزيولوجية كاللون وشكل العيون.

الأقليات اللغوية:هي كل جماعة يتحدث أفرادها لغة تختلف عن لغة الأقليات الأخرى في المجتمع.

الأقليات الدينية:هي كل جماعة يشكل الدين أكبر مقوماتها وأبرز ما يميزها عن غيرها من الجماعات، ويرى الدكتور برهان غليون في كتابة " مسألة الطائفية و مشكلة الأقليات" أن الأقلية الدينية تتحول إلى طائفة دينية

---

[1] أحمد عباس عبد البديع، **" الأقليات القومية و أزمة السلام العالمي"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 1993)، ص 168.

[2] حيدر ابراهيم علي، ميلاد حنا، المرجع سابق الذكر، ص 52-54.

[3] جمال زكريا قاسم و آخرون، **الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته**، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993)، ص 266.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] حسين محمد فهيم، **قصة الأنتروبولوجيا : فصول في تاريخ علم الإنسان، سلسلة عالم المعرفة**،(الكويت: المجلس الطني للفنون و الثقافة و الآداب، 1986)، ص 49.

[6] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في افريقيا**، ص 94.

عندما يقترن الدين بالسياسة و تحاول هذه الأقلية تعزيز الانقسامات الداخلية في المجتمع من خلال مساعي سياسية، و بالتالي تتعزز الانقسامات بتوظيف الدين سياسيا، و هذا ما يخلق الطائفية [1].

- **الأقليات القومية:** لغة مصطلح القومية مشتقة من القوم، و القوم في اللغة" الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون عليها"[2]، والقومة اصطلاحا صلة عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن، اللغة، الثقافة، التاريخ، الحضارة، الآمال، و المصالح المشتركة[3].

أهم ما يميز الأقلية القومية عن غيرها من الأقليات هي سعيها للتعبير عن نفسها من خلال خلق كيان سياسي مستقل، خصوصا إذا كانت هذه الأقلية امتداد لقومية دولة مجاورة، ما يجعل تأثيرها في الوحدة السياسية لدولة ما تكون أكبر من غيرها، إضافة إلى ذلك تتميز هذه الأقلية بنزعة صدامية تجعلها غير قابلة للذوبان و الانصهار في الأغلبية.

- **الأقلية الأصلية و الأقلية الوافدة:** إن المعيار الذي يستند عليه في تصنيف هذه الأقلية هو معيار المولد أو الأصل، فالأقلية الأصلية تتمتع بوجود قديم و تاريخي على أرض الدولة جنبا إلى جنب مع الأغلبية العددية، وتوصيف الشعوب الأصلية بالأقلية لا يشير إلى عددهم فقط، ولكن يشير إلى موجة المهاجرين التي استقرت في بلادهم و هيمنت على الكثير مناحي الحياة العام[4].

أما الأقلية الوافدة فهي تنتمي بأصلها الإثني، الجغرافي، إلى جماعة و دولة آخرى، و وجودها على أرض الدولة الوافدة إليها لم يمضي عليه سوى جيل واحد، أو عدة أجيال[5].

و الأقلية الوافدة هنا لا نقصد بها الجالية، و عامل التفرقة بين الاثنين حسب عبد السلام إبراهيم البغدادي هو الجنسية فيقول: " أما الأقلية الوافدة فإن كانت مثل الجالية تنتمي في الأصل إلى دولة أو جماعة إثنية، غير الدولة أو الجماعة الإثنية التي تقييم بين ظهرانيها، إلا أنها –باختلاف الجالية– تتمتع بجنسية الدولة الجديدة التي تقييم عليها–أي الدولة المقر– بمعنى أنها تشترك مع سكان الدولة الأصليين، بصفة

[1] برهان غليون، **مسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى،1979)، ص 71.
[2] نفس المرجع، ص 157.
[3] شبلي العيسمي، **عروبة الإسلام وعالميته**، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثالثة، 1985)،ص 215.
[4] باشير شايب، المرجع سابق الذكر، ص 24.
[5] عبد السلام إبراهيم البغدادي، المرجع سابق الذكر، ص 224–225.

المواطنة Citizenshep، والتمتع بجنسية الدولة، و بما يترتب على ذلك من حقوق و التزامات" [1]، غير أن المشكل الذي تثيره الأقلية الوافدة هو مشكل الولاء المزدوج، يعني هل ولاء هذه الأقلية يكون للدولة الأصل أم يكون للدولة المقر الجديدة.

الأقليات وتأثير العامل الخارجي:

أصبحت مسألة الأقليات قضية مرتبطة بالأمن أكثر من أي شيء آخر، و لا نقصد بالأمن القضايا الخاصّة بالدّول كمسألة الهوية والتجانس الداخلي، غير أن مسألة الأقليات أصبحت مرتبطة بعلاقة الأزمات العّرقية بالعوامل و التأثيرات الخارجية، فالتنوع العّرقي ،قد يكون مصدرًا أو سببًا في ظاهرة الانكشاف الأمني نقصد بها الضعف آلذي يصيب دولا يستطيع جيرانها توظيف تناقضاتها وصراعاتها الداخلية للضغط عليها.

و مع تطور أساليب التدخل الخارجي و قدرة الدّول القوية على استغلال مسألة الأقليات العّرقية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدّول، أصبحت الكثير منها تأخذ في الحسبان العوامل الخارجية عند صياغة السياسات القومية، حيث تخشى هذه الأخيرة أنْ تصبح قضية الأقليات الثغرة أو النافذة التي تنطلق منها الضغوط الخارجية، و لهذا فالدّول التي تجد صعوبة في تنظيم تنوعها العّرقي ستكون الدّول الأكثر عرضة لهذه الضغوط.

لكن تحاول معظم الدّول التي تعاني من المطالب الانفصالية للأقليات استعمال فكرة الاستهداف و المؤامرة الخارجية في كثيرٍ من الأحيان لتبرير سياستها القمعية، حتى و إنْ كانت كل الحركات الانفصالية تبحث عن الدعم الأجنبي و هو أمر منطقي لأن الدول تريد أنْ تجعلَ من عاملِ التدخل الأجنبي السبب الحقيقي في بروز المطالب الانفصالية، فكلما قامت الحركات الانفصالية بنشاط معارضٍ للسّلطة المركزية إلا و قامت هذه الأخيرة باتهام أطراف خارجية بالتآمر عليها [2].

من خلال ما سبق نستنتج أن تحديد مفهوم عام وشامل للأقلية أمر صعب نوعا ما، فلا يجب تحديد مفهوم الأقلية في نطاق شامل و واسع، و لا يجب تضييقه حتى يتخلى عن شموليته، كما أن تبني معيار محدد في تعريف الأقلية على حساب معيار آخرى يجرد هذه الأخيرة من خصائص عدة ، فهو عبارة عن مفهوم ذو دلالات

[1] نفس المرجع، ص 226-227.

[2] لطفي خياري، "**الأقليات في النزاعات الإقليمية و الدولية دراسة حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004)، ص 127.

دينامية، نسبية و جزئية، وليس مفهوم مطلق أو ثابت، غير أن تحديد مدلول للأقليات يجب أن يأخذ بنظر البعض بعض النواحي التالية **مجتمعة**:

- يجب أن يكون عدد أفراد الأقلية كافيا نسبيا، فلا يكفي أن توجد مجموعة صغيرة من الأسر أو الأفراد لا تشكل بحد ذاتها مجموعة بشرية متميزة وفقا لنظرة المجتمع إليها.
- أن تقوم بين هؤلاء الأفراد روابط إثنية مشتركة أو لغوية أودينية تجعل منهم فئة مختلفة عن باقي السكان.
- أن يعي أفراد هذه الجماعة الروابط القائمة بينهم، وأن يرغبوا في المحافظة عليها.

الإطار العقائدي للفكر الشيعي:

يمكن أن نتناول الإطار العقائدي للفكر الشيعي من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

تعريف الشيعة:

لغة يطلق لفظ الشيعة على الأتباع و الأنصار، و من ذلك قوله تعالى فيمن سار على نهج نوح عليه السلام، ﴿ و إن من شيعته لإبراهيم﴾ (سورة الصافات الآية: 83)[1]، و الشيعة في اللغة من المشايعة، المناصرة، والموالاة، أي الاتباع، و الأنصار، وغلب هذا الاسم على من والى الإمام علي بن أبي طالب، وأهل بيته الشريف[2]، و قال ابن المنظور: " إن الشيعة هم القوم الذين يجتمعون على الأمر ، و كل قوم اجتمعوا على شيء فهم شيعة، و كل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيعة"[3].

الشيعة في الاصطلاح هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه، وقالوا بإمامته و خلافته نصا ووصية، وقطعوا ووعدوا أنه لا يجوز خروج الامام عن أولاده، ومن نازعهم فيها فهو ظالم للنص و الوصية[4].

[1] أسامة شحادة و هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم " فرق الشيعة"**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2007)، ص 11.

[2] محمد ثابت، **تاريخ الشيعة**،(القاهرة: دار ثابت للنشر، بدون طبعة، 2007)، ص 7.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] عبد العزيز أحمد البداح، **حركة التشيع في الخليج العربي: دراسة تحليلية نقدية(1971–2010)**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، بدون طبعة، 2010)، ص 19.

لمحة عن بداية التشيع: تختلف المصادر و الرؤى حول بداية التشيع وتطوره، فكل مفكر يربطه بحادثة تاريخية معينة يراها أساس بداية التشيع ولكن يمكن أن نلخص هذه الآراء في الوجهات النظر التالية:

الرأي الأول: يرى أصحاب هذا التوجه أن بداية التشيع كانت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم، حيث ظهر اختلاف بين الأنصار و المهاجرين و بني هاشم حول أحقية كل فئة بالخلافة، فلقد علل **الأنصار** أحقيتهم بها لأنهم أول من آوى رسول الله و نصره، فلهم بذلك السابقة في الدين و الفضيلة في الإسلام ما ليس لقبيلة من العرب[1]، أما **المهاجرون** فقد اعبروا أنفسهم أحق بالخلافة من غيرهم لأنهم أول الناس إسلاما و سابقتهم للدين شكلت أساس أحقيتهم بالخلافة، أما **بنو هاشم** فقالوا برابطة القرابة و لا يجوز أن يخرج عن دار آل البيت خلافة محمد مادام فيهم علي بن أبي طالب الأحق بالخلافة من غيره، و بالتالي مظاهر التشيع الأولى بعد وفاة النبي صلى الله عليه و سلم ظهرت مع ابراز أحقية علي بالخلافة مقابل الأنصار و المهاجرين.

والدكتور أحمد أمين من بين الذين يرجعون بداية التشيع إلى وفاة النبي إذ يقول: " و قد بدأ التشيع من فرقة من الصحابة كانوا مخلصين في محبتهم لعلي يرونه أحق بالخلافة لصفات رأوها فيه ومن أشهرهم سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفارى، و المقداد ابن أسود، وعامر بن ياسر"[2].

الرأي الثاني: يرى أصحاب هذا التوجه أن بدايات التشيع كانت مع مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وذلك نتيجة أحداث و تناقضات برزت داخل المجتمع الإسلامي، هيأت جوا ملائما لنشوء الأحزاب و الفرق و الانتماءات[3]، و يقول ابن النديم[*] : " بمقتل عثمان، انقسم المسلمون إلى حزبين، حزب علي وحزب معاوية"، و الحزب في اللغة العربية يعني " الشيعة"[4].

و هناك من ينسب بداية التشيع في هذه المرحلة إلى عبد الله ابن سبأ اليهودي فهو أول من أظهر الدعوة إلى تقديس علي رضي الله عنه[5] و الغلو فيه، و أول من نادى بوصاية النبي عليه، كما أنه أول من نادى بالرجعة ،

---

[1] أحمد محمود صبحي، المرجع سابق الذكر، ص 32.

[2] أحمد أمين، **فجر الإسلام**، الجزء 3 ،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة ، 1965)، ص 209.

[3] عبد الله العريفي، **التشييع: نشوءه–مراحله–مقوماته**، (لبنان: دار الملاك للطباعة و التشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1994)،ص 20.

[*] هو أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد بن اسحاق الرواق الغدادي المعروف بابن نديم، توفي سنة 358 هـ، و هو أديب وكاتب من أشهر كتبه كتاب الفهرست.

[4] محمد ثابت، المرجع سابق الذكر، ص 7.

[5] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 79.

ومعظم الأفكار التي نادى بها تشكل الآن الأساس العقائدي للشيعة، غير أن الشيعة في كثير من كتبهم لا يذكرون ابن سبأ و يذهب البعض إلى انكار وجوده كي لا تتسم العقيدة الشيعية عندهم بيهودية الأصل.

الرأي الثالث: و يربط أصحاب هذا الرأي بداية التشيع عند التحكيم، و ظهور الخوارج كفئة سياسية مخالفين عليا في التحكيم و قائلين: "لا حكم إلا لله"، فكان الخوارج أول طائفة في الإسلام تثير مشكلة الإمامة حيث يرون أنها عامة و بالاختيار، وجاء الشيعة كرد فعل على الخوارج كطائفة تساند أحقية علي بالإمامة، و يمكن أن نبرز الصراع العقائدي بين الطائفتين من خلال ما يلي:

- جعل الخوارج فكرة الإمامة عامة و تكون بالاختيار، في حين أن الشيعة جعلوها في بيت النبي و ذرية علي.
- جعل الخوارج الإمامة غير واجبة، و لا يلزم نصب الإمام، في حين أن الشيعة جعلوها واجبة و من الله، وهنا يظهر رد فعل التشيع على الخوارج كعقيدة مناقضة لآراء الخوارج في الإمامة[1].

الرأي الرابع: اقترنت بداية التشيع حسب أنصار هذا الرأي بفاجعة كربلاء و موت الحسين بن علي بين ابي طالب، و التغير الذي حملته هذه الحادثة في صفوف الشيعة هي أنها حولت التشيع من رأي سياسي أو مسألة سياسية إلى عقيدة دينية ارتبطت بأحقية آل بالبيت بالإمامة دون غيرهم، كما أنبتت هذه الفاجعة مبدأ من أهم مبادئ الشيعة و هو مبدأ التقية كأساس لحفظ النفس من جور بني أمية، و كانت هذه الفاجعة أيضا أساس ظهور الفكر الثوري الشيعي على الأنظمة السائدة.

فرق الشيعة:

تتعدد تصنيفات فرق الشيعية و تعدد طوائفها و فرقها، فليس هناك تصنيف محدد لتفرعاتها و ليس هناك ضبط لعددها لكن من بين أهم الفرق نجد:

الإثنى عشرية: تمثل التيار الأكبر في الشيعة، و من أسماءها الإمامية، الرافضية و الجعفرية [2] ، وسميت بالإمامية لأنها تؤمن بإمامة علي بني أبي طالب رضي الله عنه، وسميت بالإثنى عشرية لأنها ترى الإمامة في إثنى عشرة إماما هم من ذرية علي رضي الله عنه، وسميت الجعفرية نسبة إلى مؤسس المذهب الإمام جعفر الصادق (83هـ-

[1] أحمد محمود صبحي، المرجع سابق الذكر، ص 40.

[2] أسامة شحادة و هيثم الكسواني، المرجع سابق الذكر، ص 20.

149هـ) [1] و ارتبط نشأة هذا المذهب و تطوره بالعصريين الأموي والعباسي[2]، و من عقائد هذه الفرقة نجد: التقية، الإمامة، الرجعة، والعصمة، أما تمركز هذه الفرقة فنجده إلى حد كبير في إيران.

الإسماعيلية: وهي فرقة انشقت عن الشيعة الإثني عشرية بعد وفاة الإمام السادس جعفر الصادق إذ ساق الإثني عشرية الإمامة إلى ابنه موسى بن جعفر (الكاظم)، بينما رفض البعض هذا الاختيار، وساقوا الإمامة إلى إسماعيل بن جعفر رغم أنه مات في حياة أبيه، في حين ساقها الآخرون إلى محمد بن إسماعيل و لأجل ذلك سموا بالإسماعيلية[3]، و تتوزع الإسماعيلية في بعض الدول مثل الهند، و قليل منهم في الحجاز، وسوريا و اليمن و دول الخليج،و أفريقيا[4]، ومن بين أهم عقائدهم التقية، الرجعة، البداء، العصمة، الإمامة.

الزيدية: وهي فرقة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(80هـ-122هـ)، وتعتبر اليمن أهم مكان للوجود الزيدي[5]، و يتفرع عن هذه الفرقة ثلاثة فرق أخرى هي الجارودية، السليمانية، البترية، ، و من بين معتقداتهم نجد: الإمامة، الرجعة، التقية، البداء

عقائد الشيعة:يمكن أن نلخص عقائد الشيعة فيما يلي:

الإمامة: تشكل عقيدة الإمامة حجر الزاوية في المذهب الشيعي، بل إن كثيرا من المعتقدات الشيعية الأخرى كالعصمة و الرجعة و البداء و التقية تدور حول الإمامة، فهي جوهر العقيدة و أساس المذهب[6]. والإمامة عند الشيعة ركن من أركان الإسلام، و من خالفه فهو كافر، و أن من شروط لا اله إلا الله: الإقرار بالإمامة [7]والذي يسب الإمام عندهم من بين الأئمة الإثني عشرة فهو مرتد، فقد روى الكيلني [8] عن أبي جعفر: (بني الإسلام على خمس: على الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج، و الولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية)[9] .

---

[1] محمود اسماعيل، **فرق الشيعية بين التفكير الساسي و النفي الديني**، (القاهرة: دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1995)،ص 102.

[2] نفس المرجع، ص 93.

[3] أسامة شحادة و هيثم الكسواني، المرجع سابق الذكر، ص 21.

[4] محمد ثابت، المرجع سابق الذكر، ص 18.

[5] أسامة شحادة، و هيثم الكسواني، المرجع سابق الذكر،ص 189.

[6] أحمد محمود صبحي، **نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية: تحليل فلسفي للعقيدة**،(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بدون طبعة، 1991)، ص 28.

[7] عبد الرحمن الدمشقي، **ظاهرة التفكير في مذهب الشيعة**، (القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع،بدون طبعة، 2004)، ص89.

[8] محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي البغدادي، من علماء الشيعة الإمامية وهو صاحب كتاب الكافي أحد الكتب الأربعة المعتمدة لدى الشيعية الإثني عشرية.

[9] عبد العزيز أحمد البداح، المرجع سابق الذكر، ص 21.

ويعد الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه و سلم:" من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه"، و المعروف باسم "**حديث الغدير**" الأساس الديني الذي يستند إليه الشيعة للقول بأن الإمامة أثبتها النبي بالنص لعلي بن أبي طالب و أولاده من بعده من فاطمة الزهراء[1].

و ترمز الإمامة إلى القيادة المستمرة، و دورها أساسي في ديمومة الثورة، و تصل حالة التقديس للإمام إلى درجة أن من ضروريات المذهب الشيعي أن الإمامة مقام لا يبلغه ملك مقرب، و لا نبي مرسل[2].

و بناءا على ذلك فإن الشيعي يأبى التسليم أمام أي نظام حكومي لا ينسجم و نظام الإمامة، و أن الشيعي لا يعترف بأي حكومة في زمان غيبة الإمام المعصوم، ما لم تكن تلك الحكومة قد اكتسبت الشرعية من خلال نيابتها عن الإمام[3].

التقية: عرفها أحد علمائهم المعاصرين:"التقية أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك وتحفظ كرامتك"[4]، وهي أن يظهر الإنسان بخلاف ما يبطن، و لقد ورد عن إمام الجعفريين حديث في التقية حيث قال: " التقية من ديني و دين آبائي، و لا إيمان لمن لا تقية له " [5].

و التقية هي منهج لسلوك الأقلية في مقابل الأكثرية في مجتمع معين و ذلك بهدف الحفاظ على الوحدة الداخلية و ضمان عدم تعريض الأهداف المشتركة إلى الخطر، و معناه أن الشيعة يجب أن يستمروا في مزاولة نشاطهم الفكري، الاجتماعي و السياسي مع رعاية جانب الكتمان، إذن التقية هي المنهج العلمي و العملي لضمان سلامة الكيان الشيعي مقابل أجهزة السلطة التي تتحين القضاء على هذا الوجود [6].

الغيبة و الرجعة :يقسم الشيعة الغيبة إلى غيبة صغرى و غيبة كبرى، فأما الأولى فكانت بعد وفاة الإمام العسكري و تسلم المهدي للحكم نصا ووصية من والده و بقي متخفيا عن الأنظار لمدة خمسة و ستين عاما وكانت الشيعة تتصل به من خلال النواب الخواص و هم:(عثمان بن سعيد العمري،محمد بن عثمان بن سعيد العمري، حسن

---

[1] شحاتة محمد ناصر،**سياسة النظم الحاكمة في البحرين و الكويت و العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003–2008) : دراسة مقارنة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011)، ص 86.

[2] محمد بيومي،**حقيقة الشيعة وهل يمكن تقاربهم مع أهل السنة؟**، (القاهرة: دار الجديد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007)، ص209.

[3] علي شريعتي، **التشييع العلوي و التشيع الصفوي**، ترجمة: حيدر مجيد، (لبنان: دار الأمير للثقافة و العلوم، الطبعة الثانية، 2007)،ص255.

[4] محمود عبد الحميد العسقلاني، **عقائد الشيعة**، (الاسكندرية: دار الايمان للطبع و النشر و التوزيع، بدون طبعة، بدون سنة نشر)، ص 35.

[5] محمود بيومي، المرجع سابق الذكر، ص 209.

[6] علي شريعتي،نفس المرجع، ص 258.

بن روح، علي بن محمد السيمري)، أما الغيبة الكبرى فتبدأ سنة 329هـ أي قبل أشهر قليلة من وفاة علي بين محمد السيمري حيث جاءته رقعة بتوقيع المهدي كتب فيها:"لقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا أن يأذن الله تعالى، فمن ادعى رؤيتي فهو كذاب مغتر" [1]، و في انتظار رجعة الإمام المهدي يدخل الشيعة مرحلة **الانتظار**، وإمامته و حكمه مستمران إلى يوم القيامة و طوال هذه المدة فهو إمام الزمان و الحاكم الديني والدنيوي للأمة وهو معين من قبل الله[2].

الشكل (1): مخطط للأئمة الإثني عشرة عند الشيعة و فرقهم

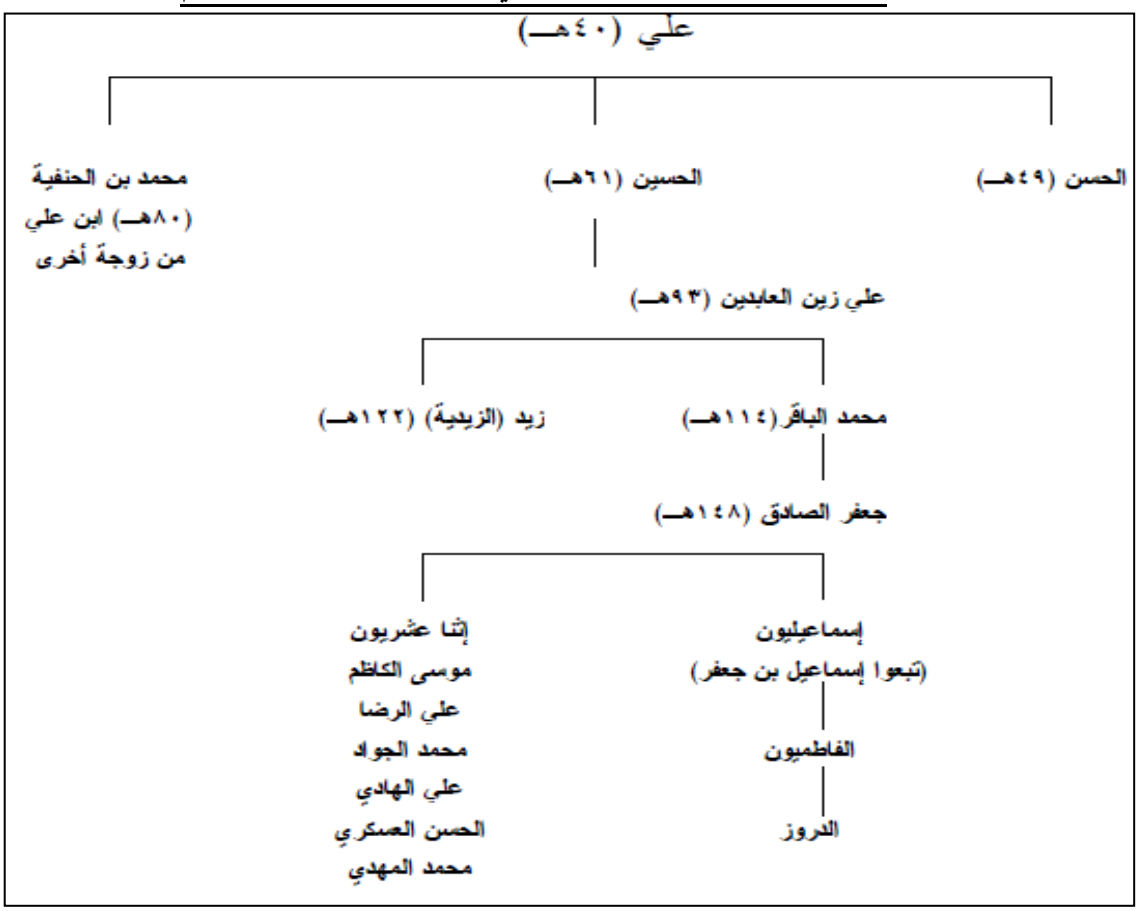

المصدر: أسامة شحادة و هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم " فرق الشيعة"**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2007)، ص 21.

[1] محمد عبد الحميد العسقلاني، المرجع سابق الذكر، ص 75.

[2] نفس المرجع، ص 76.

الفصل الأول: البعد الخليجي في السياسة الخارجية الإيرانية:

تمهيد:

تتميز السياسة الخارجية الإيرانية بنوع التناقض، فمرة يطغى عليها البعد الإيديولوجي، ومرة يعظى عليها البعد المصلحي، وفهم هذا التناقض يرتبط بفهم طبيعة المؤسسة المسيطرة على نظام الحكم، وبناءا على هذا التباين تبرز منطقة الخليج التي ارتبطت تحركات إيران فيها بعدة عوامل منها النفسية، السياسية، الدينة و المذهبية، وأهمها الأمنية حيث إيران لها تصور أمني خاص بها تسعى إلى تحقيقه على مستوى المنطقة، وهذا ماجلها تدخل في علاقات متوترة بين إيران والدول الخليجية.

وسوف نحاول من هذا الفصل تناول البنية المؤسساتية للسياسية الخارجية ومعرفة المؤسسة التي تطغى على رسم السياسة الخارجية، كما سوف نتناول البعد الإيديولوجي و البعد المصلحي والذي يعكس التطور الذي عرفتة إيران حيث انتقلت من خلاله من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى العوامل المحركة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج، خصوصا وأن هذه الأخيرة تتميز بخصائص استراتيجية مهمة جدا، كما سنعالج الأمن في منطقة الخليج من خلال تعريف خصائص الوضع الأمني في هذه المنطقة، و التصورات الأمنية المختلفة التي تطرحها الأطراف التي ترتبط مصالحها بأمن هذه المنطقة.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية:

تعبر السياسة الخارجية عن مجموعة ردود الأفعال و المواقف التي تتخذها دولة ما تجاه القضايا والسلوكات في البيئة الخارجية، وتتحكم فيها تفاعلات معقدة بين الفواعل الخارجية في النظام الدولي و الاشتباكات المصلحية للهيئات الداخلية.

المطلب الأول: البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية الإيرانية:

فهم البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقرون بفهم التفاعل الموجود بين صناع القرار وبيئتهم الداخلية، والهيئات المسؤولة عن صناعة القرار الخارجي الإيراني يحددها الدستور في: القائد أو المرشد، السلطة التشريعية الممثلة في مجلس الشورى الإسلامي و مجلس صيانة الدستور ، و مجلس الخبراء، السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء ، السلطة القضائية، المجلس الأعلى للأمن القومي،و المؤسسة العسكرية.

1.المرشد الأعلى أو القائد: و يأتي في قمة الهرم السلطوي، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي أسس لها روح الله الخميني "ولاية الفقيه"، وهي نتاج لتطور الفكر الشيعي من اختفاء الأئمة المعصومين إلى ظهور النظرية، و تعرف بعض المصادر الشيعية ولاية الفقيه على أنها:" ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في غيبة الإمام، حيث ينوب الولي الفقيه عن الامام المنتظر في قيادة الأمة و إقامة حكم الله على الأرض"[1]، كما أن "ولاية الفقيه" تجسد –حسب مؤيديها– الثأر التاريخي للشيعة أتباع نهج آل البيت من مضطهديهم ووصولهم لإقامة دولة الشيعة الاثني عشرية لأول مرة في التاريخ [2] [*].

تؤسس المادة 110 من دستور إيران لعام 1979 على نحو راسخ صلاحيات المرشد و حقوقه، و تفوضه في الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة بأفرعها و إعلان السلم و الحرب و تعبئة القوات المسلحة ، وتعيين وعزل:ستة علماء دين من مجلس صيانة الدستور،رئيس السلطة القضائية،القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي، القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن.[3]يقوم مجلس الخبراء بتعيين القائد، أما المؤسسة التي

[1] مركز نون للتأليف و الترجمة، **دروس في ولاية الفقيه**، سلسة المعارف الإسلامية،(لبنان: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، الطبعة الثانية، 2010)، ص 66.

[2] مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان: إيران و "ولاية الفقيه"**، (القاهرة:دار الشروق، الطبعة الأولى)،ص 68.

[*] لمعومات و تفصلات أكثر حول ولاية الفقيه أنظر: مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان: إيران و "ولاية الفقيه"**، (القاهرة:دار الشروق، الطبعة الأولى، دون سنة نشر)،ص68-ص116.

[3] ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003)، ص 69.

يمارس من خلال المرشد الأعلى سلطته فتسمى "مكتب المرشد الأعلى"، وتتكون من أربعة أعضاء كلهم من علماء دين من درجة "حجة الإسلام" أو "آية الله" [1].

و العوامل التي مكنت المرشد الأعلى من تبوأ هذه المكانة تتمثل في طريقة الوصول إلى السلطة (الثورة)، بالإضافة إلى الطبيعة الكاريزمية للقائد السياسي، و الصلاحيات الدستورية للمرشد الأعلى و علاقته بالسلطات الآخرى [2].

2.السلطة التشريعية:تتضمن بنية النظام الإيراني عددا من المجالس الدستورية ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على استقرار النظام السياسي ومن أهمها نذكر:

مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان): ينتخب نوابه كل أربعة سنوات، و يعتبر المرشد الأعلى المشرف على شؤون وأمور المجلس، و ذلك بصفته صاحب أرقى و أرفع منصب سيادة في الدولة[3]، و تتضمن مهام البرلمان الرئيسية إعداد التشريعات(المواد من 71إلى 75في الدستور)، و المصادقة على المعاهدات الدولية(المادة 77)، و الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد(المادة 79)، والقروض(المادة80)، ودراسة الموازنة وإجازتها(المادة 52)، ومن مهامه أيضا إقصاء رئيس الجمهورية و وزرائه المعينين من قبله[4]، أما بالنسبة للأقليات الدينية فلها تمثيل في المجلس بحسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لأتباع كل من الديانة الزرادشتية و اليهودية، و يشترك المسيحيون والعرب في نائب واحد، و يكون لكل من المسيحيين الأرمن في الجنوب و نظائرهم في الشمال نائبهم الخاص[5].

مجلس صيانة الدستور: يتكون المجلس من 12 عضوا، ستة فقهاء دينيون يعينهم المرشد الأعلى لمدة 6سنوات، بينما الستة الآخرون فقهاء قانونيون يعينهم البرلمان بتوصية من رئيس السلطة القضائية، و من مهامهم تحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها البرلمان مع الشريعة الإسلامية[6]، تفسير الدستور و ذلك بمقتضى المادة 98، وتمنح المادة 99 من الدستور الحق للمجلس بمراقبة كل الاستفتاءات العامة و انتخابات كل من البرلمان و مجلس الخبراء والرئاسة، كما أنه ينظر في أهلية المرشحين المتطلعين إلى عضوية البرلمان أو إلى شغل منصب الرئاسة من خلال النظر في معتقداتهم الدينية وولائهم للنظام و للولي الفقيه.

---

[1] ويلفريد بوختا، المرجع سابق الذكر، ص 69-70.

[2] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، (1979–2000)**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008)، ص 106.

[3] بيزن ايزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة:سعيد الصباغ، (القاهرة : الدار الثقافية للنشر،2000)،ص 180.

[4] ويلفريد بوختا، المرجع سابق الذكر،ص 83.

[5] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه جول الجوار**، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012)، ص97.

[6] ويلفريد بوختا، نفس المرجع، ص 84.

مجلس الخبراء:يتكون المجلس من 86 عضوا كلهم من رجال الدين، ينتخبهم الشعب لمدة 8 سنوات، وهم بدوهم ينتخبون المرشد الأعلى من بين صفوفهم، كما للمجلس الحق في خلع المرشد إذا ما أصبح عاجزا عن أداء مهامه أو فقد أحد أو اكثر المؤهلات الواجب توفرها لأداء واجباته.

3.السلطة التنفيذية: تتمثل السلطة التنفيذية في رئاسة الجمهورية و مجلس الوزراء و تتحدد مهام كل منهم في:

رئاسة الجمهورية: عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد بعد القيادة و هي المسؤولة عن تطبيق الدستور[1]، والرئيس منتخب من الشعب لفترة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ، تنقسم صلاحيات رئيس الجمهورية على المستوى الخارجي في أن بعضها بروتوكولي، وبعضها الأخر تنفيذي، فهو الذي يوقع على المعاهدات أو العقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية و الحكومات الأخرى، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية. ولكن بعد مصادقة مجلس الشورى لها، كما يقوم أيضا بتعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة عليهم، ويوقع على أوراق اعتمادهم، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى، كما يسيطر الرئيس على هيئة التخطيط و الميزانية،بالإضافة إلى ذلك يشغل الرئيس منصب رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي، كمل يقوم الرئيس بتعيين و عزل الوزراء بصفته رئيسا للحكومة شرط أن يوافق البرلمان على العزل و التعيين، و لمساعدة الرئيس في مهامه يقوم هذا الأخير باختيار نائب أول من بين أربعة نواب و له صلاحيات واسعة كان يتمتع بها رئيس الوزراء فيما سبق [*].

مجلس الوزراء: يتكون المجلس من اثنين و عشرون وزيرا، و أهم صلاحيات هذا المجلس فهي اصدار الاحكام والإجراءات و النظم لتسيير العملة الادارية، انشاء عدد من اللجان لتسهيل عملية الوزارات، وتأسيس الأجهزة الادارية اللازمة لتنفيذ خطط و أحكام الوزارات و مجلس الوزراء[2].

4.المجلس الأعلى للأمن القومي: وهو هيئة ذات نفوذ تتكون من 12 عضوا، و يتمتع بكافة سلطات الدولة لأنه يضم في عضويته القائد، رئيس الجمهورية، رؤساء السلطات الثلاث وبقية الأجهزة الحكومية المؤثرة ويتم تشكيل هذا مجلس برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد

[1] ضاري سرحان الحمداني، المرجع سابق الذكر،ص 96.

[*] قبل التعديل الدستوري لسنة 1989 كانت السلطة التنفيذية تشاركية بين الرئيس و رئيس الوزراء الذي كانت له صلاحيات أوسع من الرئيس، لكن بعد هذا التعديل ألغي منصب رئيس الوزراء و حولت مهامه و صلاحياته إلى رئيس الجمهورية.

[2] ضاري سرحان الحمداني، نفس المرجع، ص 97.

والسيادة الوطنية، ويقوم القائد في هذا المجلس بتحديد السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة، كما يقوم هذا المجلس بالاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية[1].

ويقوم المجلس الأعلى للأمن القومي حسب وظائفه، بتعيين المجالس الفرعية،مثل مجلس الدفاع، مجلس أمن البلاد، وتكون رئاسة هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو لأحد أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي[2].

5.المؤسسة العسكرية:و تتكون من اللجان الثورية الإسلامية،الميليشات الشعبية المعروفة بالباسيج، والحرس الثوري الإسلامي، **بالنسبة للجان الثورية** فهي قوات تشه قوات الحفاظ على النظام العام داخليا، تتكون من رجال الدين متجذري الولاء للنظام، و بعد تولي أكبر هاشمي رفنسجاني سنة 1989 عمل على تضيق نطاق عمل هذه اللجان وتم دمجها عام 1990 بقرار من البرلمان مع الشرطة المدنية وشرطة الأرياف لتشكل "قوات فرض النظام"[3]، **أما الميليشيات الشعبية (الباسيج)** فهي عبارة عن مؤسسة شبه عسكرية بعد قوات الحرس الثوري الإسلامي، وشكليا تخضع الباسيج إلى قوات الحرس الثوري، و اقترنت نشأة هذه القوات بأزمة الرهائن الأمريكيين و هذا الرأي الغالب في إيران حول نشأة الباسيج، ويقوم الباسيج بتجنيد متطوعين من فئات صغير في السن تتراوح بين11- 17 سنة، وتتميز الباسيج بقوة دوافعهم الايديولوجية، ووفقا للتقديرات الأمريكية تتألف قوات الباسيج من 90 ألف رجل مسلح متفرغ[4]، وهي في كثير من الأحيان تشكل دعامة لزيادة عدد قوات الحرس الثوري عند التعبئة، أما قوات احرس الثوري الإسلامي فهي من أشد مراكز القوى أهمية ونفوذا ولذلك فإن الطامع في السلطة يسعى إلى تجنيد الأنصار من صفوف الحرس الثوري[5]، تأسست هذه القوات في 5 ماي1979 بقرار من الخميني، وتتمثل مهمة قوات الحرس الثوي في حماية الثورة و منجزاتها[6]، كما عمل الحرس الثوري كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية و التي كانت في بادئ الأمر تحت إمرة الشاه و بالتالي ولاءها للنظام الثوري

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية–الإيرانية**، (بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسات، الطبعة الثانية، 2002)، ص104.

[2] محمد صادق اسماعيل، **من الشاه إلى نجاد...إيران إلى أين؟**، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008)، ص 139.

[3] ويلفريد بوختا، المرجع سابق الذكر، ص91.

[4] نفس المرجع، ص 92.

[5] ذبيان الشمري، **إيران بين طغيان الشاه و دموية الخميني**،(الناشر مؤسسة اللغة للصحافة، الطبعة الأولى، 1982)، ص 139.

[6] ويلفرد بوختا، تفس المرجع،ص 93.

كان مشكوكا فيه، و مركز القوة في قوات الحرس الثوري نابعة من الاستقلالية التي يتمتع بها داخل البنية المؤسساتية في إيران، بالإضافة إلى الانتشار الذي تتميز به هذه القوات داخل مراكز صنع القرار ومؤسساته.

المطلب الثاني: البعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية:

من الصعب فهم إيران، دون فهم التشيع و الإحاطة به ليس من حيث هو مذهب فقهي، بل من حيث هو مذهب سياسي[1]. فالمنظومة القيمية هي التي ترسم الخطوط العريضة لتوجهات سياسة إيران الخارجية، وتنطلق الإيديولوجية الإيرانية، من ركائز و أسس وضعها الخميني و أتباعه، بعد الثورة الإيرانية عام 1979، و التي أسست للجمهورية الإيرانية الإسلامية، و التي اتخذت من المذهب الشيعي الإثني عشري أو الجعفري قاعدة لها، فإيران هي الدولة الوحيدة التي تحدد في دستورها المذهب الديني الجعفري المعلوم به في الدولة.

و المقصود بالعوامل الإيديولوجية بالتحديد هو الفلسفة السياسية للنظام في إيران و التي تتمركز بنظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية، و دراسة النظرة الإسلامية للعلاقات الدولية للإمام الخميني[2]، تحتوي المنظومة الإيديولوجية الإيرانية على ثلاثة أبعاد هي:

1.الإسلام الشيعي: تعتبر إيران دولة إسلامية شيعية، وهي تنتمي إلى طائفة تسمى بالشيعة الإمامية الإثني عشرية، وهي تعتبر أكبر طائفة مسلمة بعد السنّة، وإبراز البعد الشيعي في السياسة الخارجية الإيرانية مرتبط بإبراز طغيان العقائد الشيعية كالتقية، الرجعة، والإمامة على الممارسات السياسية الإيرانية في تعاملاتها مع الخارج.

عقيدة التقية: عرفنا التقية في الفصل التمهيدي على أنها إظهار خلاف ما نبطن، و يمكن أن تبرز التقية في النظام السياسي الإيراني من خلال التناقض بين المثل و الواقع في السياسة الخارجية الإيرانية، فكثيرا ما تكون السياسة المعلنة السلوك الخارجي الإيراني متناقضيين.

عقيدة الإمامة: تتجسد هذه العقيدة في النظام السياسي الإيراني من خلال نظرية "ولاية الفقيه" التي طورها الخميني، وجعلها تعكس القيادة المستمرة للأئمة المعصومين ففي فترة غيبة الإمام المعصوم يتولى المرشد الأعلى مهمة تسيير أمور الدين و الدنيا، و الملحوظ عند الخميني نجاحه في الجمع بين الطابع الديني و السياسي عند

[1] عبد الله فهد النفيسي، **إيران و الخليج: دياليكتك الدمج و النبذ**، (الكويت : دار قرطاس للنشر، 1999)، ص 5.

[2] عبد الله يوسف سهر محمد،" **السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار**"، السياسة الدولية، العدد: 138، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، أكتوبر 1998)،ص 11.

تجسيده لنظرية "ولاية الفقيه"، فهو صاحب المرجعية الدينية و هو صاحب الرؤية السياسية، هذا التداخل يجعل القرار الإيراني الخارجي لا يرسم وفق أسس و بدائل و إدراكات سياسية لطبيعة الطرف الخارجي أو المصلحة القومية، بقدر ما يبنى على أساس المرجعية الدينية في النصوص الشيعية.

عقيدة الرجعة: يمكن أن نبرز عقيدة الرجعة في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال تتبع تحركات إيران السياسة التي لها كهدف تحقيق نبوءات المهدي المنظر.

2.مبدأ تصدير الثورة: من بين أسس المعتقد الشيعي هو الثورة، و الفكر الثوري مقرون بالتجارب الاضطهادية التي تعرض له الشيعة على مر العصور، ما جعل ولائهم لا يكون إلا لحكومة شيعية تستمد شرعيتها من الدين الشيعي والمذهب الإمامي، فالثورة الإيرانية حسب الخميني هي ثورة ضد حكومة فاسدة موالية للغرب، أما الأسس الإيديولوجية التي قامت عليها الثورة الإيرانية يمكن تلخصيها في الأفكار التالية:

أول فكرة تنطلق منها الإيديولوجية الإيرانية، هي استحالة **فصل الدين عن السياسة**، فما السياسة إلا وجه لخدمة الدين، و ما الدين إلا نهج يجب إتباعه في تطبيق السياسة، و هذا ما يعكس تبني الخميني لنظرية ولاية الفقيه، أين حصر السياسة في المرشد الأعلى الذي يعتبر المرجعية الدينية المثلى التي توجه السياسة، و لا تعلو عليه أية سلطة مهما كانت.

ثاني فكرة هي الدولة الإسلامية التي لا تبنى أسسها على الطبقية الفردية أو الجماعية، و إنما تبنى على مرجعية دينية، تتوحد فيها كل الدول الإسلامية، لأن التماثل في الدين هو قاعدة لتوسيع مساحة إيران، لتشمل كل الدول، و بالتالي تحقيق الدولة الإسلامية العالمية.

ثالث فكرة فتتجسد في حماية العالم الإسلامي من التهديدات الخارجية، و ذلك بمنع الاحتكاك الخارجي و التبعية الهامشية مع الدوائر الحضارية و الثقافية المعادية للهوية الثقافية الإسلامية، فالإيديولوجية الإيرانية تقوم على مقاومة الدول الكبرى، و تبنى العداء للدول الغربية، باعتبارها الخصم الأوحد للإسلام في الساحة العالمية، والخصم المباشر أو الأكثر تدخلا، أو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية الإطاحة بالعالم الإسلامي[1].

رابع فكرة قامت عليها الثورة الخمينية هي العمل على تحقيق **الوحدة الإسلامية**، و ذلك من خلال تبني أساسين هما:

[1] عادل رؤوف، **الإمام الخميني الخطاب الثوري و الدولة الثورية**، (بيروت: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى،1995)، ص37.

- العمل على نشر الفكر الوحدوي، الذي تكون مرجعيته دينية تبنى أسسها على الدين الإسلامي والقرآن، وتجاوز أسباب الخلافات الأخرى منها السياسية، فهذه العوامل تعطي الدافعية و الحيوية للعمل على تحقيق الفكر الوحدوي ومنحه البعد العالمي.

- استيعاب مخطط التجزئة الدولي المعادي للعالم الإسلامي، من خلاله معرفة أطرافه أبعاده و مستوياتها.

غير أن مبدأ تصدير الثورة عند الخميني لا يكون عن طريق الإكراه أو العنف أو الهيمنة فلقد أدلى قائلا في أحد المناسبات: " إنه ليس عبر السيف تصدر الثورة، وتصدير الثورة عبر الثورة لا يعتبر تصديرا"[1].

3.**مبدأ المستكبرين و المستضعفين:** تقول شيرين هنتر (باحثة في الشؤون الإيرانية) في كتابها "إيران و العالم: الاستمرارية في العقد الثوري" أن محور السياسة الخارجية في فكر الخميني لا يقوم على أساس النظرة الإسلامية التقليدية القائمة على مفهومي دار الحرب، دار السلام و دار العهد، و إنها على مفهومي المستكبرين والمستضعفين[2]، ووفقا لهذه النظرة جديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية الإقليم الإسلامي فحسب، و إنما يشتمل أيضا على المساهمة في صفوف كل المناوئين للظلم و الهيمنة العالمية في الدول الإسلامية أو غيرها، والرؤية الجديدة لطبيعة التهديدات الخارجية غير المقتصرة على خارج حدود العالم الإسلامي أنبتت تصنيفين جديدين لمصادر التهديد حسب الايديولوجية الإيرانية وهما الشيطان الأكبر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية و الشيطان الأصغر ممثلا في إسرائيل و ذلك حسب التصور الإيراني.

و تعرف هذه المرحلة التي ساد فيها الخطاب الثوري بمرحلة " إيران الثورة"، و تميزت بسيطرة اليمين المتشدد على مقالد الحكم بزعامة آية الله الخميني وأتباعه، و تميزت حركية السياسة الخارجية الإيرانية في هذه المرحلة بـ:

- كونها راديكالية تمتاز ظاهريا بهدفها الرامي إلى إنشاء حركة ثورية إسلامية.

- تميزت كذلك بكونها نضالية تجمع بين الإسلامية في الدعوة، و الثورية في الهدف، و موجهة إلى دول العالم الثالث كافة.

و من السياسات التي تبنها إيران كتجسيد فعلي للبعد الإيديولوجي الطاغي في هذه المرحلة نجد:

- قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و منح المكاتب الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[1] عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع سابق الذكر، ص 12.
[2] نفس المرجع،ص 11.

- الانضمام إلى حركة عدم الانحياز.
- احتلال السفارة الأمريكية بطهران و أخذ 52 رهينة في 4 نوفمبر 1979.
- الدعم الإيديولوجي و المالي لجميع الحركات الإسلامية و التحررية الوطنية من خلال انشاء مجلس الثورة الإسلامية و التي كان له كهدف التنسيق بين المجلس وهذه الحركات التحررية كالأحزاب الشيعية الأفغانية التي حظي بدعم إيراني في مواجهة الروس، و حركة حماس الفلسطينية.[1]
- الدعم الإيراني للمجموعات الشيعية اللبنانية الموالية لها بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982.

كل هذه العوامل أدت إلى ابراز الدور الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، و لكن بينت في نفس الوقت فشل إيران في تحقيق الوحدة الإسلامية بواسطة تصدير الثورة، و التي كانت عامل في زعزعة العلاقات الإيرانية مع الدول العربية خصوصا السنية منها و ذلك من خلال إحياء الصراع السني–الشيعي بوسائل آخرى.

المطلب الثالث: البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية:

قامت السياسة الخارجية الإيرانية، منذ نهاية الثمانينيات، بتحول جذري حيث تخلت عن استراتيجيتها في تصدير الثورة، و اعتمدت سياسة أكثر واقعية و أكثر اهتماما بالدفاع عن المصالح الوطنية [2]، و هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية الإيرانية مرتبط بمجموعة التغيرات الإقليمية و الدولية التي أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية، منها الخسائر التي تكبدتها إيران جراء الحرب مع العراق ، و تخوف الدول العربية خصوصا الخليجية منها من مبدأ تصدير الثورة، بالإضافة إلى العزلة والعقوبات التي كانت تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بعد أزمة الرهائن.

كل هذه العوامل جعلت إيران تنتهج سلوكا أكثر اعتدالا من خلال تزايد الاهتمام بترميم و إعادة العلاقات مع الدول التي كانت إما منقطوعة تماما أو خفظ فيها مستوى التمثيل الدبلوماسي معها[3]، و تبني إيران لمثل هذه السياسة كان له كهدف تحقيق المساعي التالية:

- تأكيد و تدعيم مكانتها ودورها في الخليج بصفته مجالا حيويا لها.
- كسر العزل الدولية التي عايشتها بسبب تصدير الثورة و اتهامها بالإرهاب.

[1] تييري كوفل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة: خليل أحمد خليل،(بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008)، ص 350–358.
[2] نفس المرجع،ص342.
[3] بيزن ايزدي، المرجع سابق الذكر، ص27–28.

- الحصول على مساعدات مالية و اقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية.
- تصدير الفكر الثوري الإسلامي مع التركيز على الجانب الثقافي بين الدول.

لقد هيأت البيئة الإقليمية الظروف المناسبة لتحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تميزت البيئة الإقليمية بـ:

- انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية.
- إنهاء حرب الخليج الثانية و الموقف الإيجابي لإيران إزاء هذه الحرب جعلها تحسن نوعا ما العلاقات الخليجية–الإيرانية.
- انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي ما أدى إلى تعاظم للدور الأمريكي في المنطقة.
- انفصال جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز عن الاتحاد السوفياتي.

ومن بين مظاهر تحسين إيران لدبلوماسيتها الخارجية دون استعمال البعد الايديولوجي الثوري نجد، قيامها بوساطة في نزاع قاراباخ العليا (1989–1996) بين أرمينيا و أذربيجان، وفي الحرب الأهلية التي دارت بين الحكومة الإسلامية و طاجيكستان (1991–1997)[1]، كما سعت إيران إلى زيادة تعاملاتها الاقتصادية مع دول المنطقة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION)، , التي تظم تسعة دول هي تركيا، إيران ،باكستان، أفغانستان، أذربيجان،أوزبكستان،تركمنستان، قرغيزستان، طاجيكستان[2]، كما نجد دفاع إيران عن مصالحها في قضية تقاسم مياه بحر قزوين بين الجمهوريات المنفصلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي و ورسيا، بالإضافة إلى ذلك سعت إيران إلى تحقيق تقارب مع دول المنطقة، كالتقارب الإيراني–الروسي المبني على أسس مصلحية برزت في المساعدة الروسية لبناء محطة بوشهر النووية، وتبني مواقف متقاربة حول سبل تصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزورين.

غير أن بعض الظروف الإقليمية أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية كأحداث 11 سبتمبر 2001، وتصنيف الحكومة الأمريكية لإيران إلى جانب كل من كوريا الشمالية و العراق ضمن دول محور الشر في 29جانفي

[1] تيبري كوڤل، المرجع سابق الذكر، ص 373.

[2] علاء جمعة، "**منظمة الايكو.. وآفاق التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا** "، السياسة الدولية، العدد 151، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2003)، ص62.

2002[1]، بالإضافة إلى اكتشاف المساعي النووية الإيرانية و رغبتها في الحصول على سلاح نووي ما أضفى طابع التوتر بين إيران و دول المنطقة، ما أدى إحالة الملف النووي الإيراني في 2006 إلى مجلس الأمن الدولي في ظل تقارب أمريكي–أوروبي حول ضرورة ردع إيران عن مساعيها النووية.

كما كلل وصول الرئيس الإيراني أحمدي النجاد ذو النزعة الميالة إلى اليمين المتطرف في 2005 إلى مقاليد الحكم، عودة الخطاب الثوري المعادي للغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، بالإضافة إلى تشديده على البرنامج النووي الإيراني، هذه عوامل أثرت على مكانة إيران الإقليمية و جعلت دول الجوار تتتبع سياسة الحذر تجاهها، غير أن وصول الرئيس حسن روحاني إلى الحكم و تبنيه سياسة تعاونية حول المساعي النووية الإيرانية قد يكون عامل تحسين للعلاقات الإيرانية مع دول الجوار.

المبحث الثاني: منطقة الخليج في التصور الاستراتيجي الإيراني:

تعتبر منطقة الخليج منطقة مهمة جدا في التصور الإيراني، ويمكن أن نبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في السياسة الخارجية الإيرانيية من التطرق إلى أهميته الاستراتيجية عاملة، بالإضافة إلى العاوامل المحركة

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج:

تكتسي منطقة الخليج أهمية فائقة في الإستراتيجية الدولية، و ذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من قيمة استراتيجية، جيوبوليتيكية، و اقتصادية بصورة تجعلها ركيزة رئيسية في التوازنات العالمية.

أ. تسمية الخليج "العربي" أو الفارسي":قد تعكس التسمية في كثير من الأحياء مدلولات سياسية، فكرية وجغرافية، كأن يسمى الخليج بالفارسي أو العربي أو غير ذلك، لأن هذه التسمية قد تعطي الحق في السيادة لصاحب التسمية إذا كان الاستخدام للمصطلح استخداما سياسيا أو ايديولوجيا[2].

سمي الخليج بـ: الخليج الفارسي، و البحر الأدنى، و البحر المر، و أرض الله، و أرض البحر، و خليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان[3]، و تستند إيران إلى ما يسمى بالحق التاريخي من أن اسم الخليج "الفارسي" هو أقدم الأسماء لهذ الخليج ، وأن الجغرافيين المؤرخيين في عصور تارخية قديمة قد أسموه بالخليج

[1] Rouhullah K.Ramazani," **Reflections on Iran's Forgien policy** : **Spiritual Pragmatism**", IRANIAN REWIEW of Foreign Affairs , vol.1, No.1, (Tahran : spring 2010), p 63.

[2] عبد المالك التميمي، " **مسمى الخليج: دراسة في العلاقات العربية–الإيرانية**"، شؤون عربية، العدد 78، (جوان 1994)، ص 42.

[3] ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006)، ص46.

الفارسي (Mare Persieum) [1]، في حين يرى الدكتور صبري الهيتي رؤية مغايرة حيث يقول في كتابه **الخليج العربي دراسة– دراسة في الجغرافيا السياسية:** " لقد عرف الخليج العربي باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل، و أطلق عليه البحر المر و سمي بالبحر الأحمر، و سمي بالخليج العربي و كلها أسماء قديمة، أما تسميته بالخليج الفارسي فقد وردت عند اليونانيين الذين يعتبرون أول من أوجد هذه التسمية للخليج، كما جاء في جغرافية بطليموس، فلم يرى اليونانيون هذا الخليج إلا من بلاد فارس، و أخذ عنهم الجغرافيون و المؤرخون تلك التسمية فيما بعد"[2]، و إستنادا إلى هذا القول فتسمية الخليج الفارسي ليست فارسية وإنما يونانية ظهرت في ظروف استكشافية و هي تسمية جغرافية محايدة لا يمكن لإيران أن تستند إليها لإضفاء صفة الفارسية على الخليج، كما أطلق على الخليج تسمية جديدة هي "خليج البحرين" في القرت التاسع ميلادي (الثالث هجري) خلال فترة سيطرة القرامطة على المنطقة الشرقية للجزيرة العربية، كما يستند الإيرانيون في تبرير تسمية الخليج بالفارسي إلى المؤرخين المسلمين الذين أخذوا هذه التسمية عن اليونانيين مثل: أبي عبد الله البكري في" معجم ما استعجم من أسماء البلاد و المواضع"، ومحمد أحمد المقدسي في "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم"[3].

و مصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف (Sir Cherles Balgrave) مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطانيا و إيران حول البحرين و الجزر العربية[4].

كما يورد مصطلح الخليج العربي في بعض الكتابات الغربية حيث يقول الرحالة الدنمركي كارستن ينبور الذي زار الخليج في 1765 مايلي: " إنه من الخطأ تسمية الخليج بالخليج الفارسي لأن العرب يحتلون الخليج بشاطئيه الغربي و الشرقي"، و يحاول كاتبان آخران منح التسمية شكل نزاع سياسي فيقول كل من ريتشارد سليندر وبترسون: " الخليج العربي، الخليج الفارسي أو بساطة الخليج فقط، أعطي للإسم أهمية كبيرة لكنه كان يعتمد على أي طرف كان مسيطرا، و قد كان للموضوع بعد سياسي في النزاع" [5].

[1] عبد المالك التميمي، نفس المرجع، ص 44.
[2] نفس المرجع، ص 49.
[3] عبد المالك التميمي، المرجع سابق الذكر، ص 51-52.
[4] ظافر محمد العجمي، المرجع سابق الذكر، ص 46.
[5] عبد المالك التميمي، نفس المرجع،ص 55.

من خلال ما سبق نستنتج أن المصادر تختلف في تسمية الخليج " فالمصادر الإيرانية تسميه الخليج الفارسي، و المصادر العربية تسميه الخليج العربي، و لكل مصدر أحقيته و تبريراته الخاصة حول التسمية، لكن التسمية الفارسية دلالة على تحقيق هيمنة إقليمية في منطقة الخليج.

ب. أهمية منطقة الخليج: و يمكن أن نحدد أهمية الخليج من خلال العناصر التالية:.

1. الأهمية التاريخية: شهدت منطقة الخليج مولد الكثير من الحضارات و ظهرت فيه الديايات السماوية، و في ظهرت دولة سومر، و أكاد و بابل و عيلام عند رأس الخليج، وحضارة دلمون في البحرين، و قد اكتسب الخليج أهمية كبيرة بعد الفتوحات الإسلامية لأنه أصبح الطريق الرئيسي للتجارة حيث ازدهرت فيه الكثير من الموانئ، كميناء البصرة، القطيف، وجلفار وغيرها [1] ،كما كان الخليج عرضة لحملات استعمارية بداية من البرتغاليين، ثم الهولنديين، المتبوعيين بالحملات الفرنسية وصولا إلى الاستعمار البريطاني، ,لقد عزز اكتشاف النفط في مرحلة ما بين الحربين العالميتين في منطقة الخليج من أهمية الاستراتيجية، فلقد تنافس الدول الكبرى فيما بينها على الحصول على امتيازات استخراج النفط من الأراضي الخليجية.
2. الأهمية الاقتصادية: لا يزال الخليج يلعب دورا حيويا كمنطقة منتجة للنفط و الغاز الطبيعي، فالمنطقة تحتوي على ما يقارب 62% من الاحتياطي المؤكد للنفط، و الذي يتوقع أن يستمر لمدة ثمانين عاما على الأقل، كما يحتوي على نحو 40 % من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي، بالتالي تستطيع دول الخليج أن تؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار الطاقة في العالم[2].
3. الأهمية الجغرافية:الخليج هو عبارة عن ذراع مائي ممتد من المحيط الهندي في اليابسة يفصلبين ايران و شبه الجزيرة العربية، ويبلغ طول الخليج من مدخله عند مضيق هرمز و حتى مدخل شط العرب حوالي 1000 كيلومتر، ويبلغ أقصى عرض له 350 كيلومتر[3].

من الناحية الجغرافية يعتبر الخليج مفصلا استراتيجيا في علاقات الشرق الغرب، فهو مركز لخمس دوائر متصلة ببعضها مع البعض، و هي: الجزيرة العربية–المشرق العربي–الوطن العربي– الشرق الأوسط والمحيط الهندي، كما أنه يقع على محور طرق المواصلات البحرية و الجوية بين أوروبا و الشرق الأوسط و غرب آسيا، وجنوب شرق

[1] سليمان محمد مطر، **البيئة البحرية بدولة الكويت**، (الكويت: مركز البحوث و الدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، 2003)، ص 18.

[2] عبد المنعم المشاط، **"الخليج العربي في الاستراتيجية الدولية"**، السياسة الدولية، العدد: 171، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2008)،ص 30.

[3] عبد الخالق عبد الله، " **النظام الاقليمي الخليجي"**، السياسة الدولية، العدد 113، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، أكتوبر 1993)،ص 31.

آسيا[1]، و بناء على هذا الموقع الاستراتيجي للخليج لم توجد توجد أي دولة طمحت للسيادة العالمية و لم تهتم بالخليج بصفته قلب الشرق الأوسط.

و ما يزيد من الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج توفرها على منفذ بحري واحد وهو مضيق هرمز الذي يبلغ عرضه 40 كيلومتر، و يعتبر هذا المضيق أهم معبر مائي حيث تمر منه 100 سفينة يوميا، أي ما يقارب سفينة واحد كل 15 دقيقة، و أهمية هذا المضيق تنبع من الناحية الاقتصادية لأنه يرتبط بمصالح حيوية.

4. الأهمية السياسية و العسكرية: تتوفر مناطق الخليج على مجموعة من الجزر اكبرها جزيرة البحرين، وتمكن هذه الجزر أهمية عسكرية للمنطقة من خلال انشاء قواعد عسكرية، و تتوفر منطقة الخليج على خمسة قواعد عسكرية ثابتة، تتمركز فيها قوات أمريكية و تدار من قبلها و ذلك بموجب اتفاقيات عسكرية مع دول المنطقة، وهذه القواعد هي: قاعدة "الجفير" في البحرين، وقاعدة "خور العديد" في قطر، و قاعدة علي سالم، و معسكر أفريجان في الكويت، و قاعدة "المصيرة" بعمان [2]، أما من الناحية السياسية فلقد برزت من خلال تصارع القوى الاقليمية في المنطقة من أجل ضمان استقرار مصالحهم في المنطقة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال تواجدها في المنطقة تحقيق أهداف سياسية منها احتواء ايران و البحرين، و ضمان أمن اسرائيل، بالإضافة إلى تنفيذ هيمنة سياسية أمريكية على المنطقة.

المطلب الثاني: العوامل المحركة للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج:

تتعدد العوامل التي تجعل إيران تهتم بمنطقة الخليج ، لكن يمكن تحديد هذه العوامل في العناصر التالية:

1. عامل القرب الجغرافي: حيث يعتبر الخليج كتلة مائية شديدة الأهمية بالنسبة لإيران، إذ يصل طول الساحل الإيراني على منطقة الخليج 1500 كيلومتر، إذ يعتبر هذا الساحل لنافذة الأساسية لإيران على العالم الخارجي، و تسيطر إيران و سلطة عمان على مضيق هرمز الاستراتيجي، و الذي تصدر ايران كل انتاجها النفطي من خلاله، كما أن أغلب منشآت إيران النفطية تقع على الخليج أو بالقرب منه، كما أن ايران تتوفر على 18 ميناءا مطلا على منطقة الخليج أهمها بندر عباس و بوشهر[3]، ، فضلا عن تواجد مفاعلاتها النووية في هذه المنطقة، كما يمكن فهم تأثير العامل الجغرافي في سياسة ايران تجاه منطقة الخليج من خلال تقييم

[1] ظافر محمد العجمي، المرجع سابق الذكر،ص 49.

[2] ياسين السويد،المرجع السابق، ص 117.

[3] عدنان كابر جبار الشيباني، **الأهمية الاستراتيجية لموقع ايران الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، (فلسطين: جامعة القاسية، 2009)،ص 26.

الحدود الإيرانية انطلاقا من موقع الجغرافي الإيرانية، فمن الشمال توجد روسيا الاتحادية ، والى الشرق هناك أفغانستان في ظل عدم الاستقرار بسبب الاحتلال الأمريكي مع تواجد قوات حلف النيتو والى جانب ذلك تواجة إيران شبة القارة الهندية (باكستان والهند) بكل اتساعها وضخامة سكانها الذي يتجاوز المليار نسمة فضلا عن كونهما قوى نووية ، وفي الغرب هناك تركيا العضو في حلف الشمال الأطلسي و صالحبة التحالف العسكري مع اسرائيل منذ 1996 ، والعراق الذي كان تحت الاحتلال الأمريكي ،و بالتالي تشكل منطقة الخليج الحلقة الأضعف ما يعزز الرؤية الإيرانية تجاه هذه المنطقة[1].

2. العامل النفسي: يحيث يلعب هذا العامل دورا جوهريا في تحديد السياسة الإيرانية تجته منطقة الخليج، إذ ترى العديد من الدوائر الإيرانية أن الوضع الطبيعي هو أن تصبح إيران القوة الرئيسية في الخليج، فالوجود البريطاني في الخليج مثلا أثر على هذا الدور، كما أن الدور القيم الذي لعبته إيران في عهد الشاه "شرطي الشرق الأوسط" خلق لها ذلك الارتباط بالدور في الخليج، فالعامل النفسي الإيراني مقرون بالتجارب و الأحداث التاريخية التي مهدت لإيران ممارسة دور فعلي في المنطقة.

3. العامل الديني- المذهبي: شجعت إيران الشيعة في الدول المجاورة على رفض الوضع القائم والتحرّك من أجل المطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكّلت هذه السياسة دعوة واضحة وعلنية للتظاهر وممارسة شتى أنواع الضغوط التي ستؤدي إلى تهديد الاستقرار وإضعاف نظم الحكم في كل أرجاء الخليج. واعتمدت إيران سياسة دعم مكشوفة لحركات شيعية في كل من العراق والبحرين ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية. وذهبت إيران في مغامراتها السياسية إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت كل الحكومات التي تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالفساد وبالعداء للإسلام، مشككة بشرعية هذه الحكومات، وفق المعايير الإسلامية.

المطلب الثالث: مؤثرات البيئة الإقليمية على العلاقات الإيرانية –الخليجية

تتحكم في العلاقات الإيرانية-الخليجية عدة عوامل و متغيرات تساعد على إضفاء نوع من التقارب أو التباعد بين الطرفين، و يمكن تحديد عوامل التباعد في العلاقات الإيرانية-الخليجية:

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **أمن الخليج في المنظور الإيراني**"، موقع دنيا الرأي ، 6-03-2009، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/158628.html

1. الثورة الإيرانية (1979): كانت هذه الثورة عامل للتباعد بين إيران و الدول الخليجية،بفعل اعلان ايران لمبدأ تصدير الثورة إلى دول الخليج، حيث أعلن آية الله الخميني سياسة جديدة مفادها أم الخليج هو منطقة نفوذ إيرانية، وأن الاسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج، ومما لا شك فيه أن مجال إيران الحيوي في حركتها الثورية وأول مجالات اختبار مبدأ تصدير الثورة كان دول الخليج المجاورة، وذلك لأسباب استراتيجية وجيوبولتيكية، فكانت أولى المناطق لاستعراض العضلات الإيرانية فيها، خصوصاً أن الخميني اعتبر النظم السائدة في تلك الدول نظماً فاسدة وغير إسلامية، وبمنزلة أدوات للاستعمار الأمريكي، ما أوجد خوفاً مبرراً لدى هذه الدول[1]، خصوصا و أن هذه الأخيرة تتوفر على أقليات شيعية يمكن أن توظفها إيران للإطاحة بالأنظمة الفاسدة على حد تعبير آية الله الخميني.
2. الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988):اتخذت الدول الخليجية موقف داعم الطرف العراقي في هذه الحرب، التي كان لها التأثير الكبير على الأمن الخليجي من خلال المساس بالدخل الأساسي لهذه الدول و هو النفط، ما ألزم هذه الدول اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لطلب حماية ناقلاتها النفطية، وردا على الدعم الخليجي للطرف العراقي تبنت إيران بعض السياسات لزعزعة الاستقرار الداخلي لدول الخليج ففي البحرين، نظمت مجموعات شيعية تدعمها إيران، محاولة انتفاضة سنة1981 [2]، أما في الكويت فقد وقعت مجموعة من التفجيرات كانت أبرزها محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير البلاد، عام 1985 ، بالإضافة إلى الاضطرابات التي أثارها الحجاج الإيرانيون ف موسم الحج لعام 1987 التي انتهت بوفاة أربعمائة شخص وقطع السعودية لعلاقاتها مع إيران، التي قاطعت الحج لموسمين متتاليين احتجاجاً على تقليل حصتها من الحجاج[3].
3. قيام مجلس تعاون دول الخليج العربية(1981): لقد مثل انشاء هذا المجلس عاملا من عوامل التوتر بين العلاقات الإيرانية-الخليجية، حيث نظرة إيران إليه بنظرة سلبية، واعتبرته بمنزلة حلف موجه ضدها، وأداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري، ما يمثل وضعاً غير ملائم لمصالحها .بل إنها اعتبرته أداة أو مظلة لمد النفوذ السعودي في منطقة الخليج[4].

[1] حسين منصور العتيبي، المرجع سابق الذكر، ص 67.
[2] تيري كوفل، المرجع سابق الذكر، ص 348.
[3] حسن منصور العتيبي، المرجع سابق الذكر، 71.
[4] نفس المرجع، ص 77.

4. النزاع الإيراني-الإماراتي حول الجزر الثلاثة: إن عامل التوتر الحقيقي بينهما هو احتلال إيران للجزر الثلاث عام 1971، و هي طنب الصغرى، طنب الكبرى، التابعيتين لإمارة رأس الخيم، و أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة.

و لقد احتلت إيران هذه الجزر لموقعها الاستراتيجي و الواقع عند مضيق هرمز ، و يعد هذا المضيق الممر الذي يمر منه75 % من النفط العالمي، و لقد طرحت الإمارات موضوع الجزر على الأمم المتحدة عام 1980، و لكن هذا لم يغير شيء في عامل التوتر بينهما[1].

5. البرنامج النووي الإيراني: حيث يوجد لدى الدول الخليجية إدراك بخطورة البرنامج النووي الإيراني على أمنها القومي، كما تعرب دول الخليج عن قلقها بكون هذا البرنامج سوف يؤدي إلى سباق نووي في المنطقة، مايؤدي إلى عدم إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي[2].

أما بالنسبة إلى أوجه التقارب فيمكن حصرها فيمايلي:

1. أزمة الخليج الثانية: كانت هذه الأزمة عامل لوقف التوتر بين إيران و الدول الخليجية، حيث اتخذت في البداية موقف الحياد تجاه هذه الأزمة، فإنها رفضت الغزو ذاته، وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني رفض إيران الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال، وطالبت إيران العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط، وأعلنت رفضها لحصول العراق على أي مكاسب إقليمية من شأنها أن تغير الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة [3].
2. أسلوب المبادأة الذي تبنته إيرن بهدف القرب من الدول الخليجية، خاصة ما جاء به محمد خاتمي من مبادرات منها حوار الحضارات والانفتاح على دول جوار الجغرافي.
3. توقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والتجارية، وذلك بهدف تنشيط المبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة.

---

[1] عبد الله محمد الغريب، **وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية و العقائدية و السياسية للثورة الإيرانية**، (القاهرة: دار الرضوان، الطبعة الأولى، 2005)، ص324.

[2] عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2010)، ص 75.

[3] عماد جاد، **"دول الجوار الجغرافي :حسابات المكسب والخسارة"، السياسة الدولية**، العدد 103، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، يناير 199)، ص 79 - 76.

4. التحولات الايديولوجية الايرانية، والتحول من مرحلة الثورة إلى الدولة، وبالتالي تراجع إيران عن مبدأ تصدير الثورة الذي أقلق دول الخليج، فبعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الاصلاحي في إدارة علاقات إيران الدولية و الإقليمية، أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية الإيرانية.

المبحث الثالث:أمن منطقة الخليج:

يعتبر موضوع أمن منطقة الخليج قضية مركبة، فهناك أمن الخليج نفسه كممر مائي دولي، يتحتم المرور به دون اعتراض من أحد، شأنه في ذلك شأن البحر الأحمر، قناة السويس و قناة بنما، وهناك أيضا "أمن دول منطقة الخليج"، وهو ما يعني تحقيق الأمن للدول المطلة على بحر الخليج بما فيها العراق و إيران، و هناك " أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية"، الذي يفترض أن يكون متناسقا مع الأمن الإقليمي للخليج[1]، هذا الاختلاف في المدلول يؤدي الى اختلاف في المستويات، فمنطقة الخليج تعتبر جزء من منطقة إقليمية أوسع هي المنطقة العربية التي هي جزء من منطقة إقليمية أوسع منها هي الشرق الأوسط.

هذا التداخل بين الأبعاد الداخلية و الخارجية و الترابط بين النطاق الخليجي، العربي و الشرق أوسطي، جعل من أمن منطقة الخليج يرتبط بالأمن القومي العربي، و بصفة أشمل بالأمن في الشرق الأوسط، و تعدد هذه الارتباطات جعل أمن الخليج يرتبط بقوى عربية (الدور العراقي) و قوى إقليمية(الدور الإيراني- الدور التركي-الدور الإسرائيلي)، وقوى عالمية(الدور الأمريكي و الدور الأوروبي).

المطلب الأول: خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج:

يتميز الوضع الأمني في منطقة الخليج بمجموعة من الخصائص أهمها:

1. **الصفة المتجددة لعوامل اللاستقرار في المنطقة:** تعتبر منطقة الخليج من بين المناطق الأكثر حساسية في العالم وذلك بفعل أهميتها الإستراتيجية على المستوى الدولي، وطبيعة الأزمات المتكررة التي تعيشها ، فخلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حربا واحدة هي الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)، وفي عقد التسعينيات ، شهدت حرب الخليج الثانية(991)، و في العقد الاول من القرن الحادي

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، سلسلة محاضرات الإمارات -18-، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997)، ص 5.

و العشرين، شهدت حرب اللخيج الثلاثة (الغزو الأمريكي للعراق) في مارس 2003، و هذا يعني أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود حروب بمعدل واحد كل عقد من الزمن تقريبا[1].

هذه الصفة المتجددة لعوامل اللاستقرار سببها تعدد الخلافات و النزاعات البينية لدول المنطقة كالنزاعات الحدودية التي لا تزال قائمة إلى حد اليوم، أو التعارض في المصالح بين القوى الإقليمية والدولية.

كما التجدد في مصادر التهديد راجع إلى عدك استفادة دول المنطقة من التجارب السابقة، فكل طرف يحاول أن يبني تصور أمني خاص بمعزل عن الدول الآخرى، ما يؤدي إلى تجزئة الرؤى و تعارضها الأمر الذي يحول دون وضع أسس معينة يبلور من خلال مفهوم شامل للأمن في منطقة الخليج.

2. **اختلاف مستوى و طبيعة التهديدات:** و يمكن حصر هذه التهديدات فيمايلي:

- مشكلات الحدود البرية و البحرية: كثيرا ما تكون المعطيات الجغرافية عاملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة، خصوصا عندما يكون للدول الرغبة في تغيير حدودها الجغرافية و تحقيق توسع على حساب دول الجوار، وتعد منطقة الخليج من أكثر المناطق تعرضا للخلافات الحدودية، مثل النزاع بين البحرين و قطر حول جزيرتي "حوار" و "فشيت الذيبل" و هو نزاع يتعلق بالمياه الإقليمية للدولتين، النزاع بين الكويت و السعودية حول جزيرتي قارو، و أم المرادم، النزاع بين سلطنة عمان و قطر حول تعيين الحدود بينهما البالغة 288 كلم[2].
- تسييس الطائفية:أضحت الطائفية من بين أهم العوامل التي تهدد الاستقرار و الأمن في منطقة الخليج، ووصول حكومة شيعية في العراق إلى الحكم بدعم أمريكي بعد الإطاحة بنظام صدام حسين يعد من أكبر المبررات على أن الطائفية في منطقة الخليج تتعرض للتسييس، إن هذا العامل له تداعيات سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأقليات الشيعية التي قد تطالب بتحقيق نفوذ سياسي مماثل لنفوذ الشيعة في العراق، ما يؤدي إلى تأجيج نزاعات داخلية بين الدول الخليجية و الأقليات الشيعية التي قد تستعين بطرف خارجي متمثل في إيران ذات الرغبة التوسعية في المنطقة، كما أن هذا التسييس نجم عنه تأجيج للصراع بين الطائفة السنية و الشيعية في المنطقة و يظهر ذلك جليا في العراق.

[1] أشرف سعد العيسوي، " **أمن الخليج..تحديات و مخاطر جديدة**"، السياسة الدولية، العدد: 171، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، يناير 2008)، ص 70.

[2] لؤي بكر الطيار، **أمن الخليج العربي**، (بيروت: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، الطبعة الأولى، 1999)، ص 101.

- العمالة الوافدة: أضحت العمالة الوافدة في منطقة الخليج تشكل تهديدا على أمن المنطقة ففي سنة 1992 قدرت احصائيات بيركس سينكلير عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست 16.7مليون نسمة 59.8% من المواطنين، و 40.2% من الوافدين[1]، وهي احصائيات في غاية الأهمية تعكس التهديدات التي تمس أمن الخليج بفعل هذه العمالة الوافدة من خلال ثلاثة عوامل هي: أولا حجم العاملة الوافدة أصبح من الضخامة بحيث أضحت تشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، ثانيا للعمالة الوافدة القدرة على التحول إلى أقليات ضاغطة داخل الدول الخليجية خصوصا أنها تحظى بنفس المميزات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ثالثا:قد تتحول هذه العمالة الوافدة إلى مصدر للاستقرار الاجتماعي خصوصا إذا ما مارست مجموعة من الضغوطات على الدول الخليجية كالإضرابات مثلا ما يجعل الدول و المنظمات الحقوقية تتدخل بدعوى انتهاك الاتفاقيات الدولية للعمل.

3. **تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج**: ويرجع ذلك إلى تعدد الأطراف الإقليمية و الدولية المعنية بأمن المنطقة، فعلى الصعيد الإقليمي نجد إيران التي تسعى إلى ممارسة دور إقليمي في المنطقة، و ذلك رغبة في اثبات وجودها إى جانب القوى الدولية التي نجد في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بالدول الأوروبية، بالإضافة إلى كل من الصين و روسيا، وكل هذا التعدد في الأطراف و المصالح يخلق رؤى مختلفة ومتناقضة حول الأمن في منطقة الخليج.

المطلب الثاني: تصور القوى الإقليمية والخليجية لأمن منطقة الخليج:

ينبع تصور كل طرف للأمن في منطقة الخليج من طبيعة الدور و المصلحة المحركة للتناقضين بين الأطراف الفاعلة في منطقة الخليج، وعليه يمكن إبراز تصور القوى الإقليمية و الخليجية لأمن منطقة الخليج من خلال:

1. التصور الإيراني لأمن الخليج: وفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج، فإن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لأمن الخليج[2]، وحسب هذا التصور فأمن الخليج يعني أن لا تهدد الأوضاع في المنطقة الأمن القومي الإيراني، وأن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة اقليمية في المنطقة.

[1] مايكل بوناين، **أمن الخليج في القرن الحادي و العشرين**، (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998)،ص 212.
[2] ظافر محمد العجمي، المرجع سابق الذكر، ص 57.

ولقد بنت إيران تصورها للأمن انطلاقا من إدراكها للتهديد الذي يمكن أن يؤثر على دورها الإقليمي، ويمكن تحديد مصادر التهديد حسب الإدراك الإيراني فيما يلي:

- التهديدات الناتجة عن تحولات في البيئة الدولية و الإقليمية :حيث أن المصادر الرسمية الإيرانية لتأكد على أن التحولات في البيئة الإقليمية و الدولية أفرزت أنماطا جديدة من التهديدات على إيران، حيث أن الشرق الأوسط عموما و الخليج خاصة أصبح مركز اهتمام كبير خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وداخل هذا الإطار الواسع تدرك القيادة الإيرانية أن الكثير من التحركات الجارية في اطار البحث عن دور إقليمي نشط لا يمكن أن تحظى بقبول، خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما إذا انطوت هذه التحركات على تهديد صادرات النفط في الخليج و الاخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة[1].
- تهديدات اقتصادية: حيث تعتبر ايران العامل الاقتصادي هدفا ووسيلة في المشروع السياسي الإيراني، فالتحركات الإيرانية في المنطقة ترمي في جانب هام منها إلى خلق تعاون اقتصادي مع دول الجوار، خصوصا إذا ما علمنا أن الاقتصاد الايراني اقتصاد استخراجي يعتمد على عائدات النفط.
- تحديدات ناجمة عن صراعات الحدود: فإيران لا تزال تعيش بعض التوترات الحدودية مع دول المنطقة خصوصا مع روسيا حول مياه بحز قزوين، و مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاثة طنب الكبرى، طنب الصغرى، و أبو موسى.

من خلال هذه التهديدات يمكن أن نستخلص أن التصور الإيراني لأمن الخليج مرتبط بطبيعة الأطراف التي لها الإمكانيات للعلب دور محوري في منطقة الخليج و لما لا بسط تصورها الأمني في المنطقة، و هنا يبرز الطرف الأمريكي كطرف منافس للدور الإيراني في المنطقة، خصوصا و أن تصورات ورؤى الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لأمن الخليج يضع دول الخليج بين تنازع وتصارع في مشروعات للأمن لا تضع المصلحة الخليجية في المقام الأول وإنما تضع مصلحة إيران أو الولايات المتحدة في المقام الأول.

و استنادا إلى طبيعة التهديدات التي تكيف إيران مع الأزمات التي تحدث في منطقة الخليج حاولت إيران تبني مجموعة من الترتيبات الأمنية منها: تأمين المنطقة و ذلك من خلال احتواء العراق من ناحية و ذلك عن طريق ابقاء حالة اللاسلم و اللاحرب بين الدوليين[2]، والقيام بمصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها طرف

[1] أحمد ابراهيم محمود، "**السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات**"، السياسة الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، يناير 1993)، ص 256.

[2] أحمد ابراهيم محمود، نفس المرجع، ص 255.

مهم جدا في بناء الأمن في منطقة الخليج مع استبعاد أي طرف غير خليجي سواء كان عربي أو غير عربي من المعادلة الأمنية، أما بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003 و الإطاحة بمصدر التهديد الثاني في منطقة الخليج، و بروز إيران كمستفيد أكبر من هذه الحرب، سعت هذه الأخيرة إلى تبني تصور أمني جديد يتماشى و طبيعة التغيرات الجديدة و ذلك من خلال:

- تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى إيران والعراق.
- وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والجرائم المنظمة وتهريب المخدرات وباقي الهواجس الأمنية المشتركة.
- الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفًا نهائيًا.
- تطوير التعاون التجاري وتوسيعه في ضوء الإمكانات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.
- إعداد خطة لضمان أمن إنتاج طاقة المنطقة وتصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرار أسواق الطاقة العالمية.
- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وضمان الأمن الكامل من قبل دول المنطقة.[1]

2. تصور دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الخليج: ترى دول الخليجية أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية و تأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول،، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية، فإن ضمان أمنها و حمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية و دول الخليج.[2]

غير أن التصور الخليجي لأمن المنطقة ارتبط بعوامل التهديد التي تنشأ بفعل الاضطرابات التي تحدث داخل دول المنطقة (كالثورة الإيرانية 1979 و تداعياتها على أمن الخليج)، أو التي تحدث فيما بين دول المنطقة (كالحرب العراقية–الإيرانية و الغزو العراقي للكويت)، فالمتغيرين العراقي و الإيراني هما عاملا اللااستقرار في المنطقة في نظر دول مجلس التعاون الخليجي، ووفق المنظور الراهن لهذه الأخيرة هناك مجموعة من التهديدات تشكل أساس الضغط على أمن المنطقة هي:

- المتغير العراقي و الدور الأمريكي المؤثر في العراق وانعكاساته على أمن الخليج بجميع أبعاده و تمدداته.

---

[1] عبد العزيز شحادة المنصور، **"أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:دراسة في الرؤى و المشروعات"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الاقتصادية، العدد 1،(سوريا: كلية العلوم القانونية و الاقتصاد، المجلد 25، 2009)، ص 609.

[2] ظافر محمد العجمي، المرجع سابق الذكر، ص 57.

- البرنامج النووي الإيراني و تداعياته على الأمن الخليجي.
- الاستقطاب السني–الشيعي و توظيف الطائفية كتهديد للأمن الداخلي للدول الخليجية العربي.
- الدور الأمريكي كمتغير أساس للاحتواء والتعامل مع المتغيرات الإقليمية و الدولية.
- أمن الطاقة (الغاز و النفط) و تأثير أمن الطاقة في البيئة الإقليمية و الدولية.
- التطرف "الإسلامي" في المنطقة.[1]
- الوفادة العاملة و اختلال التركيبة السكانية و الاجتماعية لصالح هذه الفئة.

رغم هذه التهديدات المؤثر على أمن و استقرار المنطقة، تعجز منظومة الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي التي أنشئت عام 1981 في تأمين متطلبات الدفاع الإقليمي، رغم أن الإنفاق العسكري لهذه الدول يحطم أرقاما قياسية حيث يتجه معظم هذا الانفاق الى استيراد الأسلحة التقليدية، إذ بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة لإيران طوال فترة 1998– 2002[2].

و بهدف مواجهة هذا العجز يمكن لدول الخليج تبني ثلاثة استراتيجيات لإرساء ركائز للأمن في منطقة الخليج وذلك من خلال:

الاستراتيجية الأولى: محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها ولاسيما مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية؛ ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، ولكن يصعب تحقيق هذه الاستراتيجية نظرًا للبطء في التعاون الأمني بين دول الخليج، كما أن بعض القوى خصوصًا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بأداء دور متنامٍ في مجال الدفاع لأن ذلك قد يكون على حساب مصالحها[3].

الاستراتيجية الثانية: هي استمرار الاعتماد على الوجود الأمريكي الكثيف في المنطقة والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة قضايا الأمن في منطقة الخليج.

الاستراتيجية الثالثة: وتتمثل في إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج ، ولكن هذا المشهد يعد من الاستراتيجيات المستبعد العمل بها نظرًا للمعارضة الإيرانية و الأمريكية لأي دور عربي صرف في بناء الترتيبات الأمنية في الخليج.

---

[1] عبد الله خليفة الشايجي، " **حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق و أمن الخليج العربي: المراحل– التداعيات– المستقبل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2008)، ص 45.

[2] عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012)، ص 61.

[3] سماح همام، " **الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج**"، مختارات إيرانية، العدد 72، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية)، ص 31.

المطلب الثالث: تصور القوى الدولية لأمن منطقة الخليج:

من أبرز القوى الدولية التي تلعب دور فاعل في منطقة الخليج نجد الولايات المتحدة الأمريكية، و يمكن ابراز التصور الأمريكي في منطقة الخليج من خلال:

إن التصور الأمريكي لأمن خليج نابع من الأهداف التي تسعى تحقيقها في المنطقة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

و يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضمان أمن منطقة الخليج في:

- حماية المصالح الأمريكية السياسية، الاقتصادية، العسكرية و غيرها، حيث اقترنت حماية المصالح باحتواء دور كل من العراق و إيران، ففي أثناء الحرب الباردة كانتا تشكلان البوابة الجنوبية لولوج الاتحاد السوفياتي إلى مياه الدافئة[1]، كما اغتنمت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الثورة الإسلامية الإيرانية و الغزو العراقي للكويت، لتعزيز وجود في المنطقة، و الذي تعزز بحضور قوي جدا بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، كما ان الممارسات الأمريكية ضد إيران تتميز بنوع من العدائية و يلحظ ذلك من خلال الضغوطات التي تمارسها ضد هذه الأخيرة بفعل برنامجها النووي، بالإضافة إلى ادراجها ضمن دول "محور الشر" بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هربها ضد الارهاب سعت إلى اعادة التوازن الأمني للمنطقة بما يخدم مصالحها.

- حماية أمن الحليف الاستراتيجي لأمريكا و هو اسرائيل، و يشكل هذا الهدف أساس التواجد الأمريكي في منطقة الخليج، ، فلقد صاغت إسرائيل سياستها الأمنية منطلقة من ادارك لوضعها الجغرافي السياسي الموجود داخل رقعة إقليمية مهددة[2]، و تقوم هذه السياسة بالأساس على التحالف الأمريكي-الاسرائيلي.

[1] ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع و خيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006)، ص59.

[2] طاهر عراء، **حرب الفضاء و نظرية الأمن الإسرائيلي**، (باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية و الإنتاج الإعلامي، الطبعة الأولى،1991)، ص54.

- ضمان الاستقرار في منطقة الخليج بغية ضمان اسمرار تدفق أفضل لموارد المنطقة خصوصا البترول، حيث تستورد الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل 10/1 من استهلاكها العام لهذه المادة، لذلك تسعى إلى حماية منابع النفط من اعتداء خارجي[1].

و لتحقيق هذه الأهداف ارتكزت الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج حسب التصور الأمريكي على الاستراتيجيات التالية:

أ – تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الست كي تستطيع كل منها على حدى تحمل المسؤولية الأساسية للدفاع عن أمنها.
ب – تشجيع الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون وتعزيزها لتمكين هذه الدول من التعاون معًا خلال مرحلة التوتر الشديد في المنطقة.
ج – تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج.[2]

ويلاحظ أن هذه المحاور الثلاثة هي التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي كأساس للأمن الإقليمي الفرعي في المنطقة أي أمن دول مجلس التعاون الست التي تراجعت بعد حرب الخليج عن دعوة" الأمن الجماعي "وعن إطار "إعلان دمشق "واستبعدت إيران عن إطار الأمن الجديد، واكتفت بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى، مع إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة اعتمادًا على الدعم الأمريكي، مع خلق قنوات وآليات للتعاون المشترك فيما بينها عن طريق الطموح إلى إقامة ما يسمي ب" حزام أمني دفاعي "يحيط بدول المجلس، ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظامًا للإنذار المبكر وذلك بربط شبكات الدفاع الجوي والرادارات في الدول الست، مع طموح لتطوير قوات" درع الجزيرة "وتشكيل فرق مدرعة موحدة تابعة لهذه القوات ورفع عدد أفرادها إلى 25 ألف رجل.[3]
كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بوضع مجموعة من التصورات الأمنية لتفعيل دورها في منطقة الخليج خصوصا بعد غزوها للعراق ، حيث تبنت هذه الأخيرة التصورات التالية:

التصور الأول:إقامة ناتو "خليجي": ويهدف هذا التصور إلى إقامة حلف دفاعي إقليمي في الخليج، هذا الحلف، في حال قيامه سيكون بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والعراق، مع التركيز على عزل إيران،

[1] ياسين السويد، المرجع سابق الذكر، ص 64.
[2] عبد الله خليفة الشايجي، المرجع سابق الذكر، ص 599.
[3] المشاط عبد المنعم، **أمن الخليج العربي :دراسة في الإدراك والسياسات**، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994)، ص 127-128.

وسيكون فرصة للولايات المتحدة لتقدم التزامًا أمريكيًا ثابتًا بأمن المنطقة وتوسيع الضمان الأمني ليشمل العراق لحل المعضلة الأمنية العراقية.

التصور الثاني :سيادة أمنية مشتركة في الخليج: يرمي هذا التصور إلى أن تتبنى الولايات المتحدة سيادة أمنية مشتركة في الخليج، يمكن أن تنطوي هذه السيادة الأمنية المشتركة على مجموعة من الأنشطة المماثلة التي تجمع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وإيران من خلال مناقشة القضايا المتعلقة بالأمن، و تبادل المعلومات، و وضع إطار للاتفاقيات.

من خلال ماسبق نستنتج أن تعدد التصورات يكشف أن الدول المعنية بأمن الخليج لم تستقر بعد على تصور محدد للنظام الأمني، ما يتيح الفرصة أمام الدول العربية الخليجية وإيران لفتح مجال الحوار للخروج بتصور أمني مشترك ، نابع من طبيعة التهديدات التي لها تداعيات على أمن كل دول المنطقة و مصالحها، والحيلولة دون التفرد الأمريكي بفرض نظام للأمن الخليجي لا يخدم سوى المصالح الأمريكية.

فالطبيعة المتغيرة بأمن الخليج يخلق معضلة أمنية اقلمية ، تتمثل في صعوبة ايجاد نقطة توازن في علاقات القوى فيما بينها، و التي تجعل مختلف الأطراف تشعر بالأمن و الأمان في إطار معادلة أمنية اقليمية تعيد بناء الثقة بين مختلف أطرافها[1].

[1] عبد الرحمن بن حمد العطية، **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية و الخارجية**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008)، ص22.

الفصل الثاني: آليات تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج:

تمهيد:

تشكل الأقليات الشيعية في منطقة الخليج عامل قد تستند عليه إيران لتحقيق أهدافها في المنطقة، غير أن هذه الأقليات تتمتع بمجموعة من الخصائص من حيث التموقع الجغرافي و المرجعية الدينية، هذه الخصائص تجعل من التأثير الإيراني عليها يتميز بالمحدودية، كما أن اللجوء الإيراني إلى آليات مختلفة ومتفاوقة في تنفيذ تأثيره على الأقليات الشيعية يعد من العوامل المؤثرة على هذه الأخيرة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل الواقع العام للأقليات الشيعية في منطقة الخليج، من خلال تحديد بدايات التشييع في المنطقة، توزيعهم الجغرافي، وعلاقتهم بالمرجعيات الدينية في النجف وقم، كما سنتطرق إلى تأثير متغيرات البيئة الإقليمية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، مثل الثورة الإسلامية الإيرانية، حروب الخليج الثلاثة، والثورات العربية، وذلك قصد إبراز انكشاف الأقليات الشيعية و هشاشة احتواءها في منطقة الخليج، لنعرج في الأخير إلى الآليات التي تتبناها إيران في التأثير على الأقليات الشيعية بمختلف أبعادها السياسية منها، الثقافية والدينية، والعسكرية.

المبحث الأول: الأقليات الشيعية في منطقة الخليج :

لا يمكن فهم الوجود الشيعي في منطقة الخليج دون التطرق إلى بداية التشيع في المنطقة و أصل الشيعة فيه ومرجعياتها الدينية، وذلك بصفتها العوامل التي تخلق خصوصية هذه الأقليات عن الآخرى إن وجد بينها تمايز طبعا.

المطلب الأول: أصل الأقليات الشيعية في المنطقة:

يمكن تحديد أصل الأقليات الشيعية في منطقة الخليج من خلال تناول العنصريين التاليين:

1. بداية التشيع في منطقة الخليج: من الأسماء القديمة لمنطقة الخليج هو " البحرين"، وهو اسم كان يطلق قديما على مساحة اليابسة الواقعة بين ساحل الخليج شرقا، و الأحساء و القطيف غربا، كما تشمل الجزر المقابلة لها من البصرة شمالا إلى عمان جنوبا، كما تشمل قطر و الكويت[1]، و يعتبر وجود الشيعة في ال الخليج قديما، لكن هناك اختلاف كبير بين الباحثين في تحديد أصل الشيعة في منطقة الخليج، و انقسم الباحثون فيما بينهم إلى عدة آراء ومنها نذكر:

الرأي الأول: أورده جيمس بلجريف الذي يرى أن الشيعة في البحرين ينحدرون من سلالة عربية أخذهم "نبوخذنصر" إلى العراق و هربوا منها في ما بعد و استوطنوا في البحرين [2].

الرأي الثاني: يمثله محمد الرميحي الذي يرى أن الشيعة من أصول عربية من العراق استوطنت في البحرين.

الرأي الثالث: يرى أصحاب هذا المذهب أن بداية التشيع في الخليج كانت بدأت في العهد الإسلامي وذلك راجع لأن بعض الولاة الذي حكموا إقليم البحرين عرفوا بميلهم لآل البيت أمثال: أبان بن سعد، و عمر بن لأبي سلمى، وعبد الله بن العباس [3].

---

[1] إبراهيم الهطلاني، **الشيعة السعوديون: قراءة تاريخية وسياسية**، (بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، الطبعة الثانية، 2011)، ص 42-43.

[2] عبد العزيز بن أحمد البداح، مرجع سابق الذكر، ص 27.

[3] نفس المرجع، ص 28.

الرأي الرابع: ويعود ذكرهم في كتب التاريخ إلى الفترة التي حكم فيها القرامطة* البحرين (الاسم القديم لمنطقة الخليج) في القرن الثالث هجري.

من خلال الآراء المقدمة نستنتج أنه لا يمكن ترجيح رأي على حساب الآخر فكلها آراء تسند إلى شواهد تاريخية وروايات تتمايز في صحتها ومصداقيتها، وهو نفس الإشكال المطروح حول بداية التشيع كمذهب سياسي وعقائدي عامة، فلا يفصل المؤرخون و لا يتفقون على حادثة معينة كانت سببا في ظهور التشيع في المنطقة العربية ككل أو العالم الإسلامي و بالتحديد في منطقة الخليج، لكن يمكن القول أن هذه التشيع قديم قدم الإسلام نفسه و تحكمت فيه عدة عوامل و أحداث تاريخية، لذلك يرتبط الوجود الشيعي في منطقة الخليج بتداعيات وتغيرات سياسية وتاريخية شهدها العالم العربي و الإسلامي خلال الفترة التالية لاستشهاد أمير المؤمنين عثمان وحتى زوال خلافة بني أمية وتأسيس الخلافة العباسية وما خلفتها من دويلات و حركات ثورية، إلا أنه وحتى تاريخ اليوم لم يتم الاتفاق بين المؤرخين بشكل عام، و لا بين مؤرخ سني وشيعي بشكل خاص على تحديد معين يؤرخ به الوجود الشيعي في منطقة الخليج[1].

2. أصل الشيعة في منطقة الخليج: يقسم الشيعة في الخليج قسمين، القسم الأول يمثله العرب، أما القسم الثاني يمثله العجم.

ينحدر **العرب** الشيعة من الجزيرة العربية و بالحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، و يطلق عليهم "الحساوية" نسبة إلى منطقة الإحساء، وكذلك هنالك شيعة من أصل عربي هاجروا من البحرين إلى مناطق الخليج الآخرى ويطلق عليهم "البحارنة"، بالإضافة إلى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق[2].

أما **العجم** فهم يرجعون إلى أصول فارسية، وهؤلاء وفدوا على الخليج من خلال هجرتين: الأولى خلال الفترة الممتدة بين 1622 وحتى 1783 و هي الفترة الاحتلال الإيراني لجزيرة البحرين، والثانية بدأت عام 1920

* هي دولة قامت في الخليج قديما تدين بالمذهب الإسماعيلي هي فرقة باطنية، تنسب لحمدان بن قرمط، خرجت سنة 281هـ في خلافة المعتضد العباسي. واستمرت لمدة قرنين من الزمان تقريبا منذ عام 281هـ/ 469هـ و قامت على انقاذها الدولة العيونية.

[1] إبراهيم الهطلاني، المرجع سابق الذكر، ص 55.

[2] فلاح عبد الله المريدس، **الحركة الشيعية في الكويت**، (الكويت: دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، 1999)، ص 7.

وامتدت حتى وقت متأخر من القرن الماضي[1]، تميز الشيعة الإيرانيون بالمحافظة على موروثهم الثقافي على الرغم من تعربهم إلا أنهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لأصولهم التاريخية، خاصة اللغة و اللهجات العامية و الفارسية والفلكلور الشعبي[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن التشيع في الخليج قديم قدم المجتمعات الإنسانية في هذه المنطقة، كما أنه ظهر قبل قيام الدول الحديثة في الخليج، و بالتالي وجب على هذه الدول التأقلم مع هذا الوجود –الشيعي- و الاعتراف به كجزء لا يتجزأ من منطقة.

المطلب الثاني: مناطق تمركز و نسبة توزيع الأقليات الشيعية في الخليج :

لا وجود لإحصائيات محددة حول نسبة الشيعة في منطقة الخليج، فالإحصائيات تختلف باختلاف المصادر وباختلاف مصلحة المصدر في رفع نسبة تواجد الشيعة أو خفضها، غير أن المستقر في الأواسط الأكاديمية أن الشيعة يتجاوز عددهم 55 % من سكان القطر العربي، وهو ما أسفر عنه الاحصاء السكاني الذي أجرته الادارة البريطانية عام 1919، و نسبة الشيعة في الخليج- خاصة الكويت، البحرين و دبي- تتراوح بين 20 % إلى 40 %.

غير أن بعض المراجع تحدد نسبة الشيعة في الخليج بالنسبة إلى كل بلد، حيث يقدر بديع محمد جمعة عدد الشيعة في المملكة العربية السعودية بنحو 300 ألف نسمة أي مايعادل 15% إلى 20%، ويتمركزون في المنطقة الشرقية وتحديدا في الأحساء و القطيف، ويشكل الشيعة نحو 33% من سكان المنطقة الشرقية[3]، أما في البحرين والكويت يحدد وليد عبد الحي نسبة الشيعة في هذين البلدين بـ 85% للبحرين و 30% في الكويت [4]، غير أن مراجع آخرى تجزم أن نسبة الشيعة في البحرين لا تتعدى 60% [5]، أما الشيعة في العراق فتتراوح نسبتهم بين

[1] عبد العزيز بن أحمد البداح، المرجع سابق الذكر، ص 28.

[2] فلاح عبد الله المريدس، المرجع سابق الذكر،ص 7.

[3] بديع محمد جمعة، **العلاقات العربية–الإيرانية**، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993)، ص 249.

[4] وليد عبد الحي، المرجع سابق الذكر، ص 292.

[5] Yitzhak Nakash, " **The shi'a in the modern arab world** ", Foreign Affairs , http://www.foreignaffairs.com/articles/61487/l-carl-brown/reaching-for-power-the-shia-in-the-modern-arab-world

55% و 52% من السكان و كلهم عرب و يوزعون في جنوب العراق[1]، أما في عمان فتقدر نسبة الشيعة بأقل من 5 %[2].

و يقدر عدد الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي حسب تقديرات 1984 على النحو الآتي:

البلد	عدد الشيعة (ألف)	نسبة الشيعة من المواطنين بالمئة
السعودية	440 ألف	%8
البحرين	168 ألف	%70
الكويت	137 ألف	%24
الإمارات	45 ألف	%18
عمان	28 ألف	%4
قطر	11ألف	%17

المصدر: روجر هاردي، **الجزيرة العربية بعد العاصفة الإستقرار الداخلي لدول الخليج**، ترجمة: حسين موسى، سلسة تقارير استراتيجية ، العدد 2، ، (بيروت: توزيع دار الكنوز الأدبية،الطبعة الأولى، 1994)، ص44.

في حين يرصد أسامة شحادة في الجدول الثاني يعرض مختلف الاحصائيات عن نسبة الشيعة في منطقة الخليج عن مصادر مختلفة و متعددة امتدادا من 1990 إلى 2005 ويمكن ابرازها كالآتي:

[1] وليد عبد الحي، المرجع سابق الذكر، ص 251.

[2] معمر فوزي خليل، "**مستقبل الشيعة في الخليج**"، **موقع البينة**، من الرابط التالي:

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1236&lang

سنة النشر	1990	1990	1993	1999	2000	2003	2005	2005
المصدر	المجموعات العرقية و المذهبية في العالم العربي	أطلس العالم العربي– العثة الفرنسية	تقرير مركز ابن خلدون	تقرير مركز ابن خلدون لسنة 1999	تقرير مركز ابن خلدون لسنة 2000	تقرير مركز ابن خلدون لسنة 2003	تقرير مركز ابن خلدون لسنة 2005	موقع CIA لسنة 2005
الدولة								
السعودية	%5	%2.5	%10	–	–	%14	%10	–
البحرين	%40	%40	52%	%70	%67	%70	%67	%70
الكويت	%25	%21	%20	–	%25	–%25 %40	%30	%30
الإمارات	%25	%13	%20	–	–	%16	–	%16
قطر	–	%10	–	–	–	–	–	–
العراق	%52	%51	%48	%52	%50	–%60 %65	60%	–%60 %65

المصدر: أسامة شحادة و هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم: التجمعات الشيعية في الجزيرة العربية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2009)، ص 11.

أما هاينز هالم Heinz Halm (1942، مستشرق ألماني، يدرس العلوم الإسلامية في جامعة توبنغن–ألمانيا) فقد وضع أرقام تقديرية لنسبة الشيعة من سكان بلدان العام الإسلامي منها بلدان كباكستان، الهند، أفغانستان، آذربيجان، لكن سوف أنقل الاحصائيات المتعلقة بدول الخليج، و هي كالآتي:

البلد	عدد الشيعة (بالمليون)	النسبة المئوية
إيران	57	%85
العراق	14.5	%60
المملكة العربية السعودية	1.2	%5
الكويت	0.7	%30
البحرين	0.5	%70

المصدر: هاينس هالم، **الشيعة**، ترجمة: محمود كبيبو، (بغداد: بيت الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)، ص176.

من خلال الجداول السابقة يمكن أن نستنتج أنه لا وجود لإحصائيات محددة أو معينة حول نسبة الشيعة في منطقة الخليج، وذلك لعدة أسباب منها:

- قضية الشيعية الشائكة في منطقة الخليج.
- محاولة بعض الجهات تضخيم نسبة الشيعة في الخليج بغية خدمة غايات سياسية معينة.
- معظم الاحصائيات المقدمة تتميز بالتناقض و الاختلاف الكبيرين و هي لا تنبع من مصادر رسمية كإحصاء سكاني تقوم به الدول التي تتواجد به تجمعات سكانية.

أما **بالنسبة للتوزيع الجغرافي** يمكن أن نستند إلى الخرائط التالية التي تبرز انتشار الأقليات الشيعية في العالم الإسلامي عامة و الخليج خاصة.

الخريطة (1): التوزيع الجغرافي للسنة و الشيعة في العالم الإسلامي:

المصدر: Hosham Dawod, « **CHIISME** » , Moyen-Orient, numéro :6, (Paris : AREION Group, Juin-Juillet 2010), p 18.

الخريطة (2): توزيع الفرق الشيعية في العالم الإسلامي و إحصائياتها:

المصدر: Hosham Dawod, "**CHIISME**" , Moyen-Orient, numéro :6, (Paris : AREION Group, Juin-Juillet 2010), p 19.

من خلال الخرائط نستنتج أن الشيعة في العالم الاسلامي يشكلون أقلية مقارنة بالغالبية السنية، لكن بالنسبة في منطقة الخليج نجد أن الشيعة يشكلون غالبية في ثلاثة دول هي إيران، العراق، و البحرين، كما أن التمركز الجغرافي لهذه الأقليات لا يرتبط بإقليم معين في الدول بل هي تعيش في تجمعات متشتتة، أما بالنسبة للفرق نجد أن الشيعة الإثنية عشرية هي الأكثر انتشارا مقارنة بفرق آخرى فهي تنتشر في كامل دول الخليج الثمانية.

و من بين العوامل أيضا التي تصنع خصوصية التوزيع الجغرافي للأقليات الشيعية في الخليج نجد عاملين هما:

أ. اكتشاف النفط في مناطق استقرار الشيعة: إذ ظلت المواقع الجغرافية للشيعة حتى منتصف القرن العشرين مهملة لا قيمة لها حتى تفجرت حقول النفط في قطر، والكويت، والمنطقة الشرقية من السعودية؛ حيث يتمركز الشيعة.

ب. طبيعة التوزيع الجغرافي للشيعة ففي كافة دول الخليج يعيش الشيعة في مناطق مغلقة، وهو ما يجعل نسبتهم في هذه المناطق تتراوح بين 90 % إلى 100% ليشعروا بذلك بقوة تتجاوز النسبة المئوية.[1]

المطلب الثالث: المرجعية الدينية الشيعية في الخليج:

في إطار الحديث عن الصراعات المذهبية وارتباطها بالصراع الإقليمي الذي يتخذ طابعا مذهبيا تبرز قضية العلاقة بين الشيعة و مراجعهم الفقهية و انعكاس هذا الأمر على علاقتهم بمجتمعاتهم و الدول التي يعيشون فيها[2]، حيث يولي الشيعة أهمية لا تضاهى للمرجعية الدينية التي يمثلها الفقيه أو المرجع الذي ينوب عن الإمام في مرحلة الغيبة، وهذه المكانة نابعة من مقام الإمامة التي تشكل أساس الفكر الشيعي، و على هذا الأساس يحظى الفقيه (المرجع)* بدور دنيوي حياتي، دينيا وسياسيا، في حين إن الإمام في العقل الشيعي ارتبط حضوره بالوجود والمصير[3].

---

[1] أحمد طه حسين، " **إيران و شيعة المشرق...تنوير المذهب و تفكيك الخريطة**"، موقع المسلم أون لاين، 2008/09/16، من الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/109132-2008-09-16%2013-58-07.html

[2] بدر الإبراهيم و محمد الصادق، **الحراك الشيعي في السعودية: تسييس الذهب و مذهب السياسة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، الطبعة الأولى، 2013)، ص 50.

*مر الفقيه في الفكر الشيعي بثلاثة مراحل: المرحلة أولى انحصر دور الفقيه في نقل الروايات عن أئمة البيت، و بعد غيبة الإمام تميز دور الفقيه في تمثيل دور النائب العام عن الإمام و هنا كانت المرحلة الثانية، أما المرحلة الثالثة فهي تتمثل في ولاية الفقيه المطلقة و دور الفقيه في السياسة و الدين و تجسد هذا جليا في نظام الحكم الإيراني.

[3] توفيق السيف، **نظرية السلطة في الفقه الشيعي**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2002)، ص84.

المرجعيات الدينية الشيعية: تنقسم المرجعية الدينية الشيعية إلى مرجعيتين هما:

المرجعية الشيعية في النجف: حافظت النجف منذ مدة طويلة على مكانتها كأكبر معقل شيعي علمي، وساعدها على ذلك كونها احدى العتبات المقدسة عند الشيعة، إذ تظم مرقد الإمام الأول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والإمام الثالث الحسين بن علي بن أبي طالب، وكونها أكبر حوزة علمية، تخرج علماء مجتهدين في المذهب الشيعي[1]، وأول من أسس حوزة عليمة في النجف هو محمد بن الحسان الذي قدم من بغداد سنة 1056[2]م لتأسيس مدرسة دينية، وتستمد النجف أهميتها الدينية و الروحية من المرجع[*] (أي الفقهاء) و المجتهدين (الطلاب في الحوزات العلمية) الذين يصنفهم الشيعة كأساس شرعي لإرساء القواعد الكبرى الدينية و الدنيوية وذلك من خلال الفتوى.

المرجعية الشيعية في قم: يقترن اسمها بالعلم والعلماء من المذهب الشيعي، ويرتبط تاريخها الحديث نسبيا بأشهر المرجعيات الدينية في إيران وعلى رأسهم مؤسس الجمهورية الإسلامية" روح الله "الموسوي الخميني، وتعود قداسة المدينة لدى الشيعة إلى وجود قبر فاطمة المعصومة بنت موسى بن جعفر الإمام السابع لدى أئمة الشيعة الإثني عشرة[3] التي توفيت بها سنة 816م، وازدادت أهمية قم الدينية لما استولت الأسرة الصفوية الشيعية على الحكم (1501-1722)، إذ إن الصفويين، و خصوصا الشاه عباس الأول (1588-1629)، حاولوا، وقبل خضوع العراق للحكم العثمانيين السنة، جذب الحجاج الشيعة من مقامات الأئمة في العراق إلى المقامين المقدسين في إيران، في قم و مشهد[4]، ونمت الأهمية الدينية لقم بعد أن ضعفت مرجعية مدينة النجف العراقية في عهد الرئيس صدام حسين.

مكانة الحوزة في المرجعية الدينية:أساس المرجعية الدينية في كل من النجف و قم هو الحوزة العلمية، وهي حلقة المريدين الذين يجلسون حول المعلم أو الفقيه يتلقون شروحه، وتخضع الدراسة في الحوزة إلى تراتبية وتدرج يتم عبر ستة مراحل هي: **طالب العلم، مجتهد، مبلغ الرسالة، حجة الإسلام، آية الله وأخيرا آية الله العظمى** [5].

---

[1] سعود سرحان الصالح، " **نحو مرجعية شيعية مستقلة في الخليج**"، مجلة الشرق الأوسط، العدد8854، 23 فيبراير 2003.

[2] ABDUL JABAR AL-REFAEE , " **Nadjaf** : **capitale historique du chiisme réformateur** ", Moyen-Orient, numéro :6, (Paris : AREION Group, Juin-Juillet 2010), p39.

[*] يمارس المرجع عند الشيعة دورا ساسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، ويتبع كل مرجع مجموعة من المقلدين الذين يدفعون لهذا الأخير التزاماتهم الدينية كالخمس مثلا

[3] ماجد أبودياك،" **قم تقود الدين و السياسة في إيران**"، من موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/pages/7fd3c23c-1918-4cdb-b75b-77b53b3dbe6c

[4] هاينس هالم، المرجع سابق الذكر، ص 131.

[5] محمد حسين هيكل، **مدافع آية الله قصة إيران و الثورة**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثامنة، 2008)، ص 112.

ولا يمكن تأسيس حوزة إلا إذا وصل الدارس إلى المرتبة الرابعة وهي **حجة الإسلام** ولا يمكنه الوصول إلى مرتبة آية الله إلا إذا استقطب أعدادا كبيرة من المريدين أو المقلدين الذين يحضرون الحلقات، أما المرحلة الأخيرة فلا يمكن بلوغها إلا بتقديم بحث ديني له قيمة عالية.

الصراع حول المرجعية الدينية بين النجف وقم: ينفي آية الله محمد حسين فضل الله صفة الصراع بين المرجعيتين، فيعتبر العلاقة بين النجف وقم علاقة تنافسية أكثر منها صراعية، وذلك لأن التنافس هو شيء طبيعي جدا، كما أنَّ تعدُّد المرجعيات في التاريخ الإسلامي الشيعي يفرض نوعاً من أنواع التنافس، لأن كلا الحوزتين في الواقع تجتذب بعض الأمور التي تصنع التنافس، ولكنها لا تصل إلى حد الإلغاء أو ما أشبه ذلك[1].

غير أن ولاية الفقيه تشكل أساس الخلاف بين المرجعيتين في قم و النجف، إذ هناك من فقهاء الشيعة من يرى أن ولاية الفقيه لا أساس لها في المذهب الشيعي[2]، ولم تستطع الحكومة الدينية في ايران منذ تأسيسها ولحد الآن أن تقيم علاقة مستقرة وطيبة مع الحوزة العلمية الشيعية في النجف بسبب الخلاف حول ولاية الفقيه، بسبب امتناع هذه الأخيرة عن تغيير رأيها التقليدي في موضوع الولاية.

وعليه يمكن تصنيف مراحل تطور العلاقة بين النجف و قم إلى ثلاث مراحل هي:

مرحلة النفي: كان موقف النظام الايراني منذ بدء تأسيسه موقفاً نافياً لمركزية النجف، معتبرة اياها الممثل للإسلام المتخلف، غير الثوري والمتهاون، وترجع أسباب ذلك الى خلفية الصراع بين المنهج الثوري للخميني والمنهج النجفي القائل بفصل الدين عن السياسة.

مرحلة التعامل: بدأت هذه المرحلة بعد أن استطاع السيستاني وهو إيراني الأصل أن يثبت مرجعيته بشكل واسع في العالم الشيعي بأكمله بما فيها ايران وحوزة قم و العراق و حوزة النجف، ما أدى بالنظام الايراني الى اختيار التعامل مع الظاهرة بشكل ايجابي ومحاولة احتضان ممثلي حوزة النجف في قم. هذا وخصوصاً أن حوزة النجف كانت آنذاك في أضعف فترات حياتها تحت السلطة النظام البعثي.

---

[1] محمد حسين فضل الله، **"أزمة المرجعية الدينية و التنافس بين قم و النجف"**، مقابلة أجراها **أحمد المنصور** في حصة بلا حدود على قناة الجزيرة بتاريخ 25-06-2003، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/pages/1891af33-0176-4c2c-b62d-4068733adb38#L2

[2] مصطفى اللباد، المرجع سابق الذكر، ص 113.

مرحلة الصراع: صعود دور حوزة النجف في العراق وفي العالم الشيعي بشكل عام بعد سقوط نظام صدام في عام 2003، فتح الباب لظهور خلافات بين النظام الايراني و مراجع النجف، ويمكن رصد عوامل الخلاف في:

1. انقسام الطرفين بخصوص الموقف من الميليشيات الشيعية في العراق، حيث كانت ايران ومازالت تقوم بدعمها وأما مرجعية النجف انتقدت تلك الظاهرة واعتبرتها عمل غير مشروع إطلاقاً.
2. خلاف الطرفين بعد م توسيع نطاق الأزمة الطائفية في المنطقة وبروز الصراع الطائفي في سوريا، حيث كان الطرف الايراني يتوقع من حوزة النجف أن تقوم **بدعم الموقف الشيعي** في الصراع الذي يمثله ايران وحليفها حزب الله لبنان **أو تتخذ موقف الصمت**. لكن الموقف الصريح المتخذ من قبل مراجع النجف كان **تحريم الذهاب للجهاد الى سوريا وعدم شرعية الفتاوى الصادرة بجواز المشاركة في القتال الطائفي في سوريا**.

وعليه بدأ النظام الايراني يحاول إختراق حوزة النجف بدعم عدد من الشخصيات الموالية له للحصول على مرجعية دينية موالية له في ألنجف وقد فعل نفس الشيء سابقا في حوزة قم حيث كان يقوم بدعم شخصيات موالية له ليقوموا بتمشية مطالبه السياسية في الحوزة والحصول على الشرعية الدينية من قبل هؤلاء[1].

التيارات المسيطرة على المرجعية الدينية في منطقة الخليج: تنقسم التيارات الشيعية في منطقة الخليج إلى عدة توجهات فكل تيار يستمد مرجعيته من مرجع في قم أو في النجف، وعليه يمكن تقسيم هذه التيارات إلى:

1. **التيار الدعوي**: وهو تيار شيعي أسسه محمد باقر الصدر *في العراق سنة 1958، ويعتمد هذا التيار على المرحلية في تحقيق مطالبه، و لقد امتد هذا التيار في دول الخليج و أسست فروع له في البحرين والكويت.
2. **التيار الشيرازي**: و أسسه محمد الحسيني الشيرازي** في كربلاء و يعتمد هذا التيار على منطق الثورة في تحقيق مطالبه و غياته، و قد تمدد هذا التيار في دول الخليج كالسعودية، البحرين و الكويت، ففي البحرين تأسس له فرع تحت اسم " الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" سنة 1973، كما أقام الشيرازي في الكويت و

[1] علي معموري، **"موقف النظام الإيراني من حوزة النجف"**، موقع نبض العراق، 13 أغسطس 2013، http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/08/iran-regime-position-seminary-najaf-qom-velayat-e-faqih.html

* هو محمد بن السيد باقر الصدر ولد في الكاظمية سنة 1335هـ، درس على علماء النجف، أعدم 1980 بأمر من الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

**هو محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي ولد في النجف سنة 1928، هاجر إلى كربلاء و شغل مدرسا في قم و الكويت.

أسس هناك لقاعدة شعبية عريضة من خلال إقامة مدرسة و حسينية الرسول الأعظم، أما في المملكة العربية السعودية فيعتبر التيار الشيرازي هو التيار السائد[1].

3. **التيار السيستاني**: وينسب إلى المرجع العراقي علي السيستاني[*]، وهذا التيار لا يؤمن بولاية الفقيه وأتباعه كثر في السعودية، قطر، الكويت، والبحرين.
4. **التيار الخمنائي**: وهو ينسب إلى المرجع الإيراني علي خامنئي خليفة الخميني، وهذا التيار يؤمن بولاية الفقيه و له أتباع في الخليج.
5. **التيار الفضلي**: ينسب إلى المرجع اللبناني محمد حسين فضل الله، هذا التيار لا يؤمن بولاية الفقيه وله اجتهادات خاصة مخالفة لعموم الشيعة.
6. **التيار الإحقاقي**: و ينسب إلى ميزرا عبد الله الحائري الإحقاقي[**] المقيم في الكويت وهذا التيار غير مرغوب فيه من قبل التيارات الشيعية الآخرى[2].

من خلال سبق نستنتج أن دول الخليج خالية من أي مرجع شيعي، والمرجعية المتبعة في هذه الدول منقسمة على بعضها بين المرجعية في النجف و المرجعية في قم، وتبرز أهمية خلق مرجع شيعي خليجي في القضاء على تبعية الأقليات الشيعية في الخليج إلى أحد الحوزتين قم أو النجف.

المبحث الثاني: تأثير البيئة الإقليمية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج:

كثيرا ما تعتبر الأقليات الشيعية أقلية منكشفة على الخارج، فهي تؤثر وتتأثر بالكثير من التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الإقليمية خصوصا إذا كان مصدر التأثير إيرانيا أو خليجيا، ويمكن أن نحدد انعكاسات البيئة الإقليمية وأبعاد تأثيرها على الأقليات الشيعية في الخليج من خلال تناول أوجه الارتباط بين مجموعة من الأحداث المهمة التي تمتد من بداية الثورة الإسلامية وصولا إلى الثورات العربية.

المطلب الأول: تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية 1979:

تميزت الثورة الإسلامية الإيرانية بخاصيتين هما "الثورية" و "الإسلامية"، وهما خاصيتان جعلتا من مبدأ تصدير الثورة إلى خارج إيران نتاجا طبيعيا، ما جعل المنطقة الخليجية أولى المناطق المستهدفة، ويبدو هذا الاستهداف جليا في

[1] عبد العزيز بن أحمد البداح، المرجع سابق الذكر ، ص 32.

[*] علي الحسيني السيستاني ولد سنة 1930 بإيران ثم هاجر إلى النجف ودرس بها، ورث السيستاني الخوئي في قيادة الحوزة العلمية بالنجف.

[**] عبد الله عبد الرسول الحائري الإحقاقي، زعيم الطائفة الشيخية، ولد في إيران سنة 1963، مقيم في الكويت.

[2] عبد العزيز أحمد البداح، المرجع سابق الذكر، ص 34.

التصريح الذي أدلى به الخميني في العيد الأول للثورة حيث قال: " سوف نصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية"[1].

كما تميز مبدأ تصدير الثورة **بالانتقائية**، فهدف هذا الأخير كان إخراج إيران من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة، ولتحقيق هذا الهدف كانت الجهود الإيرانية تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران، ما جعل دول الخليج تقع ضمن مناطق التأثر الأولى لتصدير الثورة.

وكان هناك ترابط واضح بين الأهداف العقائدية التي أعلنتها الثورة الإيرانية الإسلامية ومفهوم الأمن لدى النظام الايراني ما بعد الثورة، حيث ارتبط تحقيق الأمن من المنظور الإيراني بوجود "حكم إسلامي" في المنطقة الخليجية لخلق بيئة صديقة للنظام، ولا يمكن تحقيق هذه البيئة إلا بالاستناد على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج.

وما يعزز اختراق إيران للأنظمة الخليجية هو الخلل الموجود على مستوى التركيبة الاجتماعية لهذه الدول، أين تلعب حركات المعارضة الشيعية ورقة ضغط يمكن لإيران أن توظفها للإطاحة بالأنظمة السياسية لهذه الدول وخلق أنظمة إسلامية بديلة تكون على النموذج الإيراني.

و قدمت الثورة الإيرانية نموذجا لإمكانية تعبئة الأقليات الشيعة في الخليج، حيث اعتبرت إيران نفسها مسؤولة عن حماية الشيعة في الخليج والدول العربية، ومن بين مظاهر التعبئة الإيرانية للأقليات الشيعية في الخليج نجد:

- ففي السعودية قامت "منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية" مع قيام الثورة الإيرانية وبدعم منها مباشرة، وقد تشكلت هذه المنظمة من كل من:" حسن الصفار، توفيق السيف، حمزة الحسن، جعفر الشايب، وغيرهم)، وتهدف هذه المنظمة إلى تحرير الجزيرة العربية من النظام السني القائم فيها، وإقامة نظام شيعي تابع لإيران[2].

[1] رشاد الشرقاوي، **تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات العربية**، (القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1990)، ص 186.

[2] فيصل دراج و جمال باروت، **الأحزاب والحركات و الجماعات الإسلامية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 2002)،ص116.

- أما في البحرين تأسست "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" ومقرها طهران، وكان من أهدافها إسقاط نظام آل خليفية، إقامة نظام شيعي موافق للنظام الثوري في إيران، تحقيق البلد عن مجلس التعاون الخليجي، وربطه بالجمهورية الإيرانية[1].
- وفي الكويت تأسس"حزب الله الكويتي" بعد اندلا ع الثورة الإيرانية مباشرة، وقام بعدد من أعمال العنف وعمليات تفجيرية بهدف قلب النظام في الكويت[2].

لقد شكلت هذه التنظيمات السياسية الأساس الذي يشير إلى تأثير الثورة الإيرانية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، لكن حصل هناك نوع من تراجع هذا التأثير وذلك بفعل عاملين، العامل الأول هو تراجع السياسة الخارجية الإيرانية عن مبدأ تصدير الثورة عبد وفاة الخميني، أما العامل الثاني فكان تبني الدول الخليجية لسياسة أكثر انفتاحا تجاه الأقليات الشيعية في منطقة الخليج.

من خلال ماسبق نستنتج أن النظام الإيراني فشل في كسب تأييد الأقليات الشيعة **بصفة كلية**، وهناك عدة تفسيرات تجيب عن سبب هذا الفشل منها:

أولا: اعتبرت الجماعات الشيعية أن ممارسات النظم الخليجية أفضل من تلك التعسفية التي يمارسها النظام الإيراني مع مواطنيه.

ثانيا: لم تظهر قيادة كاريزمية شيعية وسط تلك الجموع لتنظيمها وتعبئتها، فبدون قيادة أو تنظيم لا توجد معارضة سياسية فعالة.

ثالثا: زادت النظم الخليجية من الإجراءات الأمنية خاصة في المناطق الشيعية، في الوقت الذي حاولت فيه احترام وتلبية العديد من احتياجاتهم خاصة وأن الشيعة يشاركون في بقدر لا بأس به في الحصول على العوائد النفطية ويتمتعون بمستوى معيشي مرتفع نسبيا.

[1] عبد العزيز أحمد البداح، المرجع سابق الذكر، ص 49.
[2] فلاح عبد الله المريدس، المرجع سابق الذكر، ص 30.

المطلب الثاني:تأثير حروب الخليج الثلاثة:

لقد شكلت حروب الخليج الثلاثة نقاط مركزية في تحولات أثرت على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، وذلك بفعل ارتباطها المباشر أو غير المباشر بالتحولات التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويمكن أن نبرز أوجه تأثير هذه الحروب على الأقليات الشيعية من خلال الربط بين الأقلية الشيعية و متغير البيئة الإقليمية و أبعاد تأثير هذا الأخير عليها.

تأثير الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988):

لقد كان للحرب الإيرانية-العراقية تأثير كبير على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، وبرز هذا التأثير بشكل واضح في العلاقة بين التيارات الشيعية وأنظمة الحكم في الخليج، خاصة وأن بعض هذه التيارات أيد إيران، وقد استغلت الحكومات الخليجية ذلك للتشكيك في مسألة ولاء الشيعة لأوطانهم، خصوصا وأن دول الخليج وقفت إلى جانب العراق في هذه الحرب ضد إيران.

ومع انتهاء الحرب ظهر هناك انفراج نسبي للشيعة في الخليج، وذلك على جانبين: **الأول** يتعلق بالعلاقة بينهم و بين السنة، و **الثاني** يرتبط بتحسن العلاقة بينهم و بين السلطة[1]، كما أن تأثير الحرب الإيرانية-العراقية على الشيعة امتد إلى ضحايا هذه الحرب، فمعظم القتلى كانوا من الشيعة في الجانب العراقي، فالمناطق الحدودية من الجانب العراقي يسكنها الشيعة[2].

تأثير الغزو العراقي للكويت (1991):

اظهر الشيعة دعمهم لدول الخليج ابان الغزو العراقي للكويت، وذلك بهدف تغليب الإنتماء الوطني على الانتماء المذهبي، ويمكن أن نلتمس هذا الموقف عند الشيعة الكويتيين الذين كان دورهم كبير في مقاومة الغزو الذي قتل فيه عدد كبير منهم ، ولعل ما عزز التقارب بين الشيعة والنظام في الكويت خلال هذه الفترة أن العلاقات الكويتية-الإيرانية تحسنت في ضوء موقف إيران المعارض للغزو، وتولي هاشمي رافسنجاني منصب الرئاسة، حيث

[1] روجر هاردي، **الجزيرة العربية بعد العاصفة الإستقرار الداخلي لدول الخليج**، ترجمة: حسين موسى، سلسة تقارير استراتيجية ، العدد 2، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 1994)، ص 45.

[2] فهمي هويدي، **العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق**، ص52.

أعطى أهمية كبيرة للعلاقات بالدول المجاورة، وتراجعت أولوية تصدير الثورة إلى الخارج في أجندته، وإن لم تختلف كليا على اعتبار أن تصدير الثورة هو أحد الأهداف الممتدة لسياسة إيران الخارجية منذ الثورة[1].

و على الرغم من الدور الكبير الذي أداه الشيعة في مواجهة الغزو العراقي، فإن هناك من لا يرجع ذلك إلى روحهم الوطنية فحسب، وإنما يحاول تفسير مواقفهم من زاوية طائفية التي تتمثل في أن صدام حسين ونظامه كانا عدوين مشتركين لكل من شيعة الكويت والعراق، فضلا عن عداوته لإيران التي تضم حوزة قم[2].

تأثير التمكين السياسي للشيعة للعراق بعد الغزو الأمريكي (2003):

لا شك أن إحساس الأقليات الشيعية بالتمييز ضدها كان عاملا أساسيا من العوامل التي دفعتها إلى التفاعل مع التطورات الإيجابية لأوضاع الشيعة في العراق، والمنطقة بشكل عام، بعد عام 2003، ومن ثم زيادة طموحاتهم نحو وضع سياسي، اقتصادي، واجتماعي أفضل.

وتتحدد أسباب تأثر الأقليات الشيعية في الخليج بالوضع السياسي في العراق بمايلي:

- التحول الذي جرى لصالح الشيعة في العراق تم في بلد عربي لكن محكوما بنظام محسوب على السنة، في ظل أغلبية شيعية تتعرض لمظاهر من الاضطهاد والتضييق، وهذا ما أثار الطموحات في الدول المجاورة، خاصة شيعة البحرين الذي يمثلون الأغلبية في حين تحكمهم أقلية سنية[3].
- تمكين الشيعة في العراق، تم من خلال الانتخابات، التي هي أسلوب مقبول ومطلوب من قبل الشيعة العرب، وفق قاعدة"**صوت واحد لناخب واحد**" التي يرون فيها طريقا للحصول على حقهم في السلطة بما يتفق مع حجمهم العددي في الدول يوجدون فيها.
- التمكين السياسي للشيعة الذي حدث عام 2003، تم في بلد عربي كبير وأساسي في معادلة الأمن والتوازن في منطقة الخليج بوجه خاص، والمنطقة العربية بوجه عام.

[1] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 219.

[2] محمد اسماعيل صادق، "**إيران والكويت**"، مختارات إيرانية، العدد 52، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، نوفمبر، 2004)، ص 25.

[3] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص250 .

- يضم العراق أكبر كتلة بشرية شيعية في الوطن العربي، فضلا أنه يضم الأماكن المقدسة التي يحج إليها الشيعة العالم كله، مثل النجف وكربلاء، ويرتبط بحوادث فارقة في التاريخ الشيعي، ونظرا لعدم وجود مرجع شيعي في دول الخليج المجاورة للعراق، حيث أن كبار رجال الدين فيها هم في الأصل وكلاء للمراجع المقيمين بالنجف أو قم، فإن بروز النجف بقوة بعد إطاحة صدام حسين جعل كثيرا من الشيعة منجذبين إليها[1].

وبناء على ماسبق نستنتج أن الأثر الكبير الذي أحدثه التمكين الشيعي في العراق على الشيعة في منطقة الخليج يرتبط بالحركية في المطالبة بتحقيق بعض المطالب الشيعية سواءا ذات البعد السياسي، الديني، أو الاجتماعي وذلك بهدف الاستفادة من الوضع الذي أحدثه التغير في العراق، وهذه الحركية التي عرفتها المطالب الشيعية في منطقة الخليج أدت إلى بروز اتجاهين: اتجاه الأول يرى أن حركية المطالب الشيعية في منطقة الخليج سوف تستهدف الوحدة الوطنية، أما الاتجاه الثاني فيرى أن تواصل شيعة الخليج مع مناطق التواجد الشيعي في العراق لن يتعدى الرابطة الدينية وبالتالي عن تتهدد الوحدة الوطنية، ويركز كل اتجاه مع مجموعة من المؤشرات أهمها:

الاتجاه الأول–حركية المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية: ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي:

1. **سعي الشيعة للاستقلال:** ويكمن أن يرتبط هذا المسعى بتطلعات الأقليات الشيعية إلى لإقامة حكم ذاتي في مناطق وجودهم كأغلبية أو قيام حكومة شيعية منفصلة على أبعد تقدير، وذلك من ارتكازهم على مبدأ "التقية " ويعني أن اتقاء القوي ومجاراته يعد مطلبا دينيا ومبدأ أساسيا عندهم، وتزداد مخاوف الدول الخليجية بشأن ما يتردد عن تقسيم العراق إلى دويلات هي دولة كردية في الشمال(كردستان العراق تحقق انفصال هذا الاقليم)، دولة سنية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب، وقيام هذه الدول الشيعية سوف يؤدي إلى تمديد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج ، كما أن قيامها سيخلق انجذاب الأقليات الشيعية في الخليج لهذه الدول بحكم ضمها لمقدسات شيعية مهمة.

[1] أشرف محمد كشك، "**شيعة العراق مابين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي**"، مختارات إيرانية، العدد 68، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس2006)، ص 18.

2. **المطالب الشيعية تتيح التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية:** حيث إن عدم تحقيق المطالب الشيعية في دول الخليج سوى يؤدي بهذه الأخيرة إلى الاستعانة بطرف خارجي يكون له تأثير مباشر على الشؤون الداخلية للدول الخليجية، في ظل تنافس أمريكي-إيراني على النفوذ الشيعي في العراق والذي قد تمتد تداعياته إلى الأقليات الشيعية في دول الخليج.
3. **ظهور الطائفية في الدول الخليجية:** كان للصعود الشيعي في العراق بداية لظهور بعض بوادر الطائفية في دول الخليج، حيث تسعى كل أقلية ذات تمايز ديني سني كان أم شيعي أن تجرم تحركات كل فئة وتنسب إليها البعد الطائفي.

الاتجاه الثاني- تواصل شيعة الخليج مع الشيعة في العراق لن يتعدى الجوانب الدينية : يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن تواصل الأقليات الشيعية مع مناطق الوجود الشيعي في العراق، خصوصا أين توجد العتبات المقدسة لا يعني تبعيتهم السياسية، حيث إنما الأمر لا يتعدى رابطة دينية عامة تجمع الشيعة الذين قد يرغبون في زيارة عتباتهم المقدسة في كربلاء، وهم يتبنون الحجج التالية:

أولاً : التزام الأقليات الشيعة في الخليج بولاءاتهم الوطنية باعتبارهم مؤكدين جزء من المجتمع الخليجي الواحد، أنهم لا يشكلون تحديًا سياسيًّا، ولذلك باعتبار الشيعة المنطقة ذوي ميول اجتماعية اندماجية أكثر منها انفصالية.

ثانيًا: تؤكد السوابق التاريخية أن الشيعة في الخليج لم يكونوا يومًا ما ضد الوحدة الوطنية، فمن ناحية الأصول التاريخية ينحدر شيعة الخليج عمومًا من قبائل عربية أصيلة مثل قبائل ربيعية وقبائل حرب وجهينة وبني يام، بالإضافة إلى قبائل عامر وتميم، وبالتالي فإن جذورهم تضرب في الأعماق العربية وظلوا باقين في الخليج دوم محاولة التوجه لخارج[1].

ثالثًا: تتعدد الفرق الشيعية في الخليج بين الإسماعيلية، الزيدرية والاثنا عشرية وغيرها وبالتالي يشكل الشيعة كتل غير موحدة سياسيا وفكريا فهم منتمون لمدارس فقهية وسياسية وانتماءات متباينة، ما يصعب التقاؤهم على برنامج أو هدف سياسي معين، وبالتالي غياب الهدف و الموقف السياسي الموحد يجعل توجهات الشيعة في الخليجية ترتبط بشيعة العراق ارتباطا دينيا فقط.

[1] أشرف محمد كشك، المرجع سابق الذكر، ص22.

المطلب الثالث: تأثير الثورات العربية:

لقد عكست الثورات العربية نوعا جديدا من الطائفية حيث برز الصراع السني-الشيعي في المنطقة بشكل ملحوظ جدا خصوصا داخل الدول التي تحوي أقليات شيعية، وبالتالي توجهت الدول الخليجية إلى النظر بجدية إلى الاختلاف الديني في حد ذاته، ليس كمجرد ظاهرة ثانويّة نابعة من الاختلاف الاجتماعي، الاقتصادي، أو السياسي. بل كظاهرة رئيسية أصبح للدين، والجنس، والعرق فيها دوراً أكثر أهميّة في تحديد التفاعل الاجتماعي والسياسي [1].

في حين هناك من يرى في الثورات الشعبية عامل لدفع عجلة الإصلاح في سائر الدول العربية الأخرى (الملكية وشبه الملكية) ومن ضمنها دول الخليج، وسيفتح المجال واسعا لتفاهم سياسي يلجم الأبعاد المذهبية والطائفية[2]، ويمكن أن نلاحظ تأثير الثورات العربية على الشيعة في منطقة الخليج من خلال تحليل دوليين برز فيهما الحراك الشيعي، هما البحرين و المملكة العربية السعودية.

1. تأثير الثورات العربية على الشيعة في البحرين:

تتميز ثورة البحرين بأن هناك غضب وتمرد، ولكنه غضب فئوي أو بمعنى آخر طائفي يعبر عن فئة معينة داخل المجتمع البحريني وهو الشيعة[3]، كما أن احتجاجات البحرين خلقت أزمة شديدة التعقيد ومتعددة الأبعاد، فهي في أحد أبعادها أزمة علاقة بين الدولة والمجتمع، وفي بعد آخر أزمة بين النظام والمعارضة، وفي بعد ثالث أزمة طائفية بين الأقلية السنية والأكثرية الشيعية، وفي بعد رابع هي أزمة علاقات ثنائية بين المنامة وطهران، وفي بعد خامس هي امتداد لأزمة التنافس السعودي- الإيراني على النفوذ الإقليمي[4]، ويرى الباحث البحريني الشهابي أن العامل الديني المتمثل في الصراع المذهبي هو الذي أنبتت عليه الحركة والحركة المضادة في البحرين.[5]

---

[1] Geneive Abdo, "**The New Sectarianism**: **The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a-Sunni Divide**", 10 April 2013, http://www.brookings.edu/research/papers/2013/04/sunni-shia-divide-abdo

[2] ياسر الزعاترة، " **شيعة المنطقة والأقليات في ظل الربيع العربي**"، موقع الجزيرة نت، من الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/f54ee33f-4784-4e7c-9ebe-7e5f7bda51ab

[3] مصطفى عبيد، **موسم سقوط الطغاة العرب: ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي**، (القاهرة: كنور للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2011)، ص 205.

[4] محمد عز العرب، " **لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي؟**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، من الرابط التالي:
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66

[5] غسان الشيهابي، **الخليج و الربيع العربي: الدين والسياسة**،(دبي: مركز المسبار للدراسات، الطبعة الأولى، 2012)، ص 7.

كما تعكس الاحتجاجات في البحرين شكل من أشكال من التحرك الثوري، حيث تدرجت الشعارات المعارضة من المطالبة بتغيير الحكومة وإزاحة رئيس الوزراء، إلي المطالبة بملكية دستورية، إلى مطالبات بإسقاط النظام والتجمهر في دوار اللؤلؤة[1].

وقد نظرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحركة الاحتجاجية في البحرين ضمن محددين:أولهما الخشية من التوسع الإيراني في منطقة الخليج، لاسيما بعد تجربة العراق، وثانيهما الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى أنظمة ملكية، في حين أن إيران نظرت إلى هذه الاحتجاجات على أنها فرصة لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج، وذلك بناءا على تقاطعات مذهبية بينها و بين المعارضة البحرينية التي تقود الاحتجاجات سياسيا، كما أن تحقيق الحركة الاحتجاجية لأهدافها سيمنح إيران قاعدة نفوذ مهمة في منطقة الخليج[2].

2. تأثير الثورات العربية على الشيعة في السعودية:

الاحتجاجات في السعودية بدأت في المناطق ذات الكثافة السكانية المحرومة والمهمشة. بسبب تنميتها غير العادلة والتمييز الديني الذي تقوم به الدولة ضد الشيعة، ولقد ألهمت الثورة في تونس وميدان التحرير الناشطين المنتمين إلى الأقلية الشيعية هناك، فنظّموا احتجاجات للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، وتطبيق إصلاحات سياسية، ووضع حد للتمييز، وعليه كان لنشوء هذه الحركة الاحتجاجية تأثير على الديناميكيات السياسية و الاجتماعية داخل المجتمع السعودي الشيعي[3].

ما ميز هذه الحركات الاحتجاجية هو أنه أثناء الاحتجاجات البحرينية، تظاهر شيعة السعودية اعترضا على آل سعود في المنطقة الشرقية، ودعما للشيعة في البحرين، و الملاحظ أيضا في حركة الاحتجاجات التي عرفتها المملكة العربية السعودية أن المناطق الشيعية كانت أكثر استعدادا لممارسة الاحتجاج نظرا لطول معاناة الشيعة من التفرقة والتمييز ضدهم.

---

[1] معتز سلامة، "**الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج**"، السياسة الدولية، من الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1579/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A8%D9%82%D8%A9%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9--%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.asp

[2] مجموعة مؤلفين، **التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2012)، ص 15.

[3] توبي ماتيسن، "**الربيع السعودي الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية 2011–2012**"، مجلة الشرق الأوسط، الجزء 44، العدد 4، خريف 2012 ، ص31.

ولقد تبنت السعودية مجموعة من العمليات للقضاء على هذه الحركات الاحتجاجية و ذلك لتحقيق الأهداف التالية[1]:

الهدف الأول: قمع الاحتجاجات خاصة بين الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط.

الهدف الثاني: منع إيران من كسب نفوذ أكبر على العملية السياسية في البحرين، وبالتبعية بين الشيعة السعوديون في الجوار.

الهدف الثالث: إقامة الدليل على أن الرياض لن تدخر جهدا بدءا من القوة الناعمة وصولا إلى التدخل العسكري في سبيل عزمها على قيادة ثورة مضادة في أنحاء المنطقة.

من خلال ما سبق نستنتج الثورات الراهنة شجعت المعارضة الشيعية على تبني خيار الثورة أو الاحتجاج كوسيلة لتلبية مطالبهم الإصلاحية، مضفيين على هذه الاحتجاجات البعد الطائفي، فلقد كان عامل الاستقطاب مهم جدا في تسييس توجهات الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، كما السياسة الخليجية لاحتواء هذه الاحتجاجات تميزت بنوع من الاختلاف، ففي البحرين مثلا تم اللجوء إلى قوات درع الجزيرة للقضاء على الحركات الاحتجاجية أما في السعودية فلقد تم استعمال البعد الديني خصوصا بعد إعلان المؤسسة الدينية السعودية عن تحريم المظاهرات ضد النظام السعودي.

كما أن الثورات العربية عكست البعد الطائفي في دول الخليج على مستويين، المستوى الأول كان في الاقليات الشيعية التي كانت لها الأسبقية في التأثر بموجات التغير في المنطقة العربية، فمعظم المناطق التي عرفت حركات احتجاجية كانت ذات أغلبية شيعية، أما المستوى الثاني فمثلته سياسة الدول الخليجية خصوصا في البحرين والسعودية من خلال اللعب على وتر الصراع السني–الشيعي في المنطقة وكسب تأييد المواطنين السنيين وتوجيههم إلى تبني موقف محايد أو معادي للاحتجاجات الشيعية بصفتها عامل مهدد للوحدة الوطنية.

[1] جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، ترجمة: شيماء عبد الحميد طه، (مصر: كلمات عربية للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، 2013)،ص 80.

المبحث الثالث: آليات التأثير الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج:

تتعدد آليات التأثير الإيرانية بتعدد الوسائل والأطراف ،كما أنها تتنوع بتنوع توجهات و ميول كل هيئة في النظام الإيراني الذي تحظى فيه هذه الأخيرة بنوع من الاستقلالية، ويمكن أن نحدد الآليات التي تستند عليها السياسة الخارجية الإيرانية في التأثير على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج من خلال التركيز على الأبعاد المختلفة لهذه الآليات.

المطلب الأول: الآلية السياسية :

تعتبر منطقة الخليج، منطقة حيوية ذات أهمية إستراتيجية كونها تمثّل دائرة التماس الأولى مع إيران والمدخل إلى البعد الإقليمي لاسيما باتجاه الوطن العربي. ولذلك تسعى إيران للسيطرة على هذه البوابة سواءً بطريقة عسكرية مباشرة أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة، [1] وترتكز الآلية السياسية في السياسة الخارجية الإيرانية على مجموعة من الأسس من بينها نجد:

التشيع السياسي :يُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الأقليات الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني، كما تستند إيران في تحقيق التشيع السياسي على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة[2]، وتبرز فاعليته في الدعم الإيراني لحركات التشييع في منطقة الخليج بالإضافة إلى المعارضة الشيعية في هذه الدول.

الفواعل الإقليمية: ترتكز إيران على بعض الفاعلين الإقليمين لتحقيق نفوذها في منطقة الخليج، من بين هذه الفواعل نجد:

---

[1] علي حسين باكير، "**السياسة الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران تفسير لنزعة الهيمنة والسيطرة** "، موقع أمن الخليج، بتاريخ: 3 مارس 2010، على الرابط التالي: .http://www.gulfsecurity.org/?p=9358

[2] علي حسين باكير، "**اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية..الامكانيات وحدود التأثير**"، موقع الجزيرة، بتاريخ: 17أفريل2013، من الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm

*موسى الصدر، إيراني الجنسية، من مواليد عام 1938 ، تخرّج من جامعة طهران، ووصل إلى لبنان عام 1958 م، وقد حصل على الجنسية اللبنانية بعد أن منحه إياها فؤاد شهاب بموجب مرسوم جمهوري مع أنه إيراني ابن إيراني.

حزب الله اللبناني:تأسس هذا الحزب سنة 1982، و هو منشق عن حركة أمل الإسلامية والتي أسسها موسى الصدر *، و من العوامل التي ساعدت على زيادة شعبية الحزب في الأوساط الشيعية، نجد طبيعة الخدمات الاجتماعية التي يقدمها منها: التعليمية، الدينية، والإعلامية.

ويبرز إبراهيم أمين، وهو قيادي في الحزب الله، طبيعة العلاقة بين إيران وحزب الله قائلا: " إن حزب الله ليس جزءا من إيران، بل هو إيران في لبنان، و لبنان في إيران" ، ولا تكتفي إيران بنقل ولاء حزب الله إليها فقط، بل قامت بالتكفل بالموارد المالية للحزب التي و صلت سنة 1991 إلى ثلاثة ملايين دولار و نصف، كما قدر سنة 1992 بـ 120 مليون دولار، و 160 مليون دولار سنة 1993 [1].

ومن العوامل تقاربه مع إيران نجد:

- الانتماءات العقائدية و نصرته للفكر الشيعي.
- التماثل المذهبي فحزب الله من الشيعة الرافضة.
- عقيدة ولاية الفقيه التي يؤمن بها حزب الله.

من الأهداف التي يسعى حزب الله إلى تحقيقها خدمة للسياسة الخارجية الإيرانية نجد:

- نشر التشيع في لبنان.
- الحفاظ على الوجود الشيعي الدائم في السيطرة على منافذ السلطة.
- تهيئة مواطئ القدم لإيران للتدخل في المنطقة متى تشاء لتحقق مصالحها و أهدافها القومية.
- العمل على تصدير الثورة و إقامة دول الهلال الشيعي.

كما يعتبر حزب الله نموذجا مثاليا للمشاركة في تصدير الثورة، كما يشكل سندا لإنشاء الهلال الشيعي الذي يظم إيران، العراق، سوريا، لبنان، ثم يتوسع إلى كافة دول الخليج ، ما يحقق مصالح إيران من خلال هذا الحزام الشيعي هو ضمه لكافة مراقد الشيعة، التي قد تصبح قوة سياسية تهدد الدول الخليجية[2].

---

[1] علي الصادق، **ماذا تعرف عن حزب الله؟**، (القاهرة: دار الصفوة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2007)، ص 14.

[2] أحمد فهمي، **حزب الله.. و سقط القناع**، (مصر: مكتب البيان، الطبعة الأولى،2007)، ص51.

الحوثيون في اليمن: مؤسس هذه الحركة هو بدر الدين الحوثي تشكلت سنة 1982 بدعم إيراني[1]، لتتحول في ما بعد إلى تنظيم "الشباب المؤمن" الذي بدأ يأخذ طابعا عسكريا بالإضافة إلى تكييف الدور الثقافي و العقائدي وذلك ما بين 1999- 2004[2].

ويدخل الاهتمام الإيراني بشيعة في اليمن في الإطار العقائدي الذي تروج له إيران، معتبرة الحوثيين رعايا لها كونها دولة مذهبية تسعى إلى احترام حقوق كل شيعي في العالم كونه ينتمي مذهبيا إليها[3].

لم ينحصر الدور الإيراني في إقامة بؤرة طائفية على بعض المناطق اليمنية، وإنما التمدد باتجاه الأراضي السعودية، فإيران تسعى إلى إقامة شريط شيعي على الحدود اليمنية–السعودية. إن هذا التطور الجيوبوليتيكي الحوثي– الإيراني قد تكون له بعض التداعيات والمخاوف لدى بعض الدول الخليجية حول قدرة إيران على استخدام الأقليات الشيعية الخليجية في الصراع على النفوذ في منطقة الخليج، خصوصا وأن لليمن قيمة استراتيجية عليا في معادلة الأمن الخليجي.

المطلب الثاني: الآلية العسكرية:

اعتمدت الثورة الإيرانية على الحرس الثوري في البدء أكثر من جهاز مخابراتها بتأمين أمنها القومي قبل ولادة فيلق القدس. وتعود بدايات فكرة تشكيل قوة القدس الإيرانية إلى العام الأول من الثورة الإيرانية، عندما قرر الخميني فرض ولايته الدينية المسلحة على العالم. وكانت التسمية الأولى لجيش المهمات الصعبة بجيش التحرير حتى بعد سنة من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1981، حيث تم تسميته قوة القدس كقوة تابعة لحرس الثورة الإيرانية لتتوسع مهامه إلى جغرافية المصالح الإيرانية في المنطقة، بضمنها لبنان وأفغانستان، وليتحول إلى فيلق القدس عام 1990 ليكون التنظيم شبه الاستخباري الأول المسؤول عن تنفيذ استراتيجية ولاية الفقيه بالإضافة إلى تقويض المعارضة الإيرانية في الخارج[4].

---

[1] حسن الرشيدي، **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية ي ظل التحولات الدولية**، (مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2008)، ص 111 .

[2] عايدة العلي سري الدين، **الحوثية في اليمن بين السياسة و الواقع**، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2010)، ص 61.

[3] نفس المرجع، ص 99.

[4] محمد جاسم، " **فيلق القدس والتدخل الإيراني في المنطقة**"، بتاريخ 3سبتمبر212، موقع مركز المزماة للدراسات والبحوث، من الرابط التالي:
http://www.almezmaah.com/ar/news-print-2310.html

ويمكن ان نلتمس الدور الذي يلعبه فيلق القدس في قوات الحرس الثوري من خلال التصريح الذي أدلى به الخميني قائلاً : **"على الحرس الثوري الإسلامي أن يخترق الحدود الجغرافية ويحقق الحرية في العالم الإسلامي "**، وعليه تتمتع هذه القوات بصلاحيات واسعة تعمل بها في إطار السياسة الخارجية الإيرانية بإشراف مباشر من قبل المرشد[1]، و أهم ما يميز وفيلق القدس هو ارتكازه على الولاء العقائدي قبل الخبرة العسكرية.

دور قوات الحرس الثوري و فيلق القدس في الخليج:وفي سبتمبر 2008، اتخذ المرشد الأعلى علي خامنئي قرارًا بتحويل مسئولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش الإيراني النظامي إلى قوات الحرس الثوري للدفاع عن الخليج، وفي ظل هذا التحول لجئت قيادة قوات القدس والحرس الثورى والمخابرات الإيرانية إلى إنشاء –فيلق الخليج– وهو فيلق تابع لقوات القدس ومتخصص فقط بالعمليات فى الدول الخليجية وفى المعلومات أن هذا الفيلق بات يضم أكثر من 1500 عنصر ينتمون إلى عدة دول خليجية ويتوزعون على كتائب باسم هذه الدول مثل كتائب البحرين وكتائب الكويت ويتم تخريج مجموعاته فى عدة معسكرات ودول من أجل إبعاد الشبهات حيث تتوزع دورات التأهيل والتدريب بين معسكر الهرمل فى لبنان ومعسكر الزبدانى فى سورية –إضافة إلى معسكر آخر عند الحدود السورية . العراقية– وثكنة الإمام على قرب طهران ومعسكر فى منطقة ديالى فى العراق[2].

وتشير بعض التقارير إلى أن الحرس الثورى الإيرانى قد افتتح مؤخرا أكثر من أربعة معسكرات فى العراق لتدريب عناصر –فيلق الخليج– على العمليات الانتحارية وتفخيخ السيارات وحرب العصابات إضافة إلى استخدام معسكرات تابعة لجيش المهدى بإشراف ضباط من قوات القدس [3].

كما يمكن أن يبرز دور فيلق القدس و قوات الحرس الثوري من خلال الميلشيات الشيعية في العراق و سوريا، وذلك بدعم من حزب الله ، حيث تقع مسؤولية تدريب المجموعات المسلحة داخل هذه الدول على عاتق فيلق

[1] أميرفرشاد إبراهيمي، **"قوات القدس والسياسة الخارجية الإيرانية"**، ترجمة: محمد اللويمي، 7ديسمبر2010، على الرابط التالي:
http://arabic.iranbriefing.net/?p=510

[2] محمد عبده حسنين، **"الحرس الثوري الإيراني...الجيش الموازي"**، 2009/07/05، من الرابط التالي:
http://islamstory.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A

[3] حنفر الكعبي، **"الحرس الثوري.. «فيلق القدس» ومسرحة العمليات في العراق والخليج العربي"**، جريدة الإقتصادية، العدد 6485، بتاريخ: 17يونيو 2011، من الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2011/06/17/article_549852.html.

القدس، كما أن إيران، تستغل الوضع في العراق مستندة على الورقة الطائفية والإستخباراتية للتدخل في دول مجلس التعاون الخليجية العربية.

من خلال ماسبق نستنتج أن إيران تستطيع أن تحقق نوعا من التأثير من خلال اعتمادها على فيلق القدس والحرس الثوري الإيراني وميليشات شيعية أكثر من قواتها النظامية لتنفيذ سياستها الخارجية في منطقة الخليج.

المطلب الثالث: الآلية الدينية والثقافية:

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على التنسيق مع الهيئات الثقافية و المراكز الإسلامية في الخارج، وتمارس إيران من خلال هذه الهيئات تأثيرا على الأقليات الشيعية في دول الخليج، وتتجلى هذه الهيئات في:

1. **هيئات ذات طابع ديني:** من أهم هذه الهيئات نجد:

المجمع العالمي لأهل البيت: تأسس في مايو 1990، وينشد المجمع هدفين رئيسين هما: محاولة تحقيق مكانة سامية بين كافة الجماعات الإسلامية النشيطة في مجالا الثقافة و الدعوة والاقتصاد والمجتمع و السياسية عن طريق الدعوة

طريق الدعوة السلمية و الإقناع، وتحقيق المسعى الإيراني بفرض زعامة إيران على كل التجمعات الشيعية في العالم[1]، بما فيهم الشيعة في الخليج.

المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية: تأسس هذا المجمع سنة 1990، وله كهدف العمل على التقريب بين الطوائف الإسلامية المختلف ولاسيما بين المذاهب السنية الأربعة الرئيسية والمذهب الشيعي الإثني عشري في إيران[2]. ويقوم المجمع المذكور على عمل دعائي بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، مشروع نشر التشيع في الدول العربية خصوصا الخليجية منها، غير أنه لا يمكن الجزم بأن هذا المجمع لا يمثل مؤسسة مذهبية تنشط دوليا، وتأخذ على عاتقها الترويج للمصالح الإيرانية أو الشيعية أو قيام أي طائفة بتغيير مذاهب الطوائف الآخرى.

[1] ويلفرد بوختا، المرجع سابق الذكر، ص 75.
[2] نفس المرجع، ص 74.

منظمة التبليغ الإسلامي: تقوم بالإشراف على الحسينيّات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، ومدّ هذه المراكز بمبلّغين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعداداً جيداً للمهام المنوطة بهم. إضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان وتعقد المؤتمرات؛ لنشر ثقافة التشيع وتمجيد النظام الإيراني ورموزه [1].

الحوزات الدينية في الخارج: تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم.

2. هيئات ذات طابع ثقافي: من بين أهم هذه الهيئات نجد:

المدارس الإيرانية في الخارج: تعمل على نشر الثقافة الإيرانية من خلال فتح باب القبول لغير الإيرانيين مجاناً، وكسب الطلبة الإيرانيين المقيمين في الخارج وتجنيدهم لصالح النظام ضد المعارضة، والقيام ببناء علاقات مع غير الإيرانيين وكسبهم لصالح إيران.

المستشاريات الثقافية الإيرانية: وتقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية وكسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار، ومن ثم تجنيدهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

ممثليات مرشد الثورة في الخارج: وتقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الأعلى للثورة.

أما من الجانب الإعلامي فإيران تسعى إلى استغلال هذه الآلية للتأثير على الشيعة في الخليج من خلال مايلي[2]:

- تبني خطاب إعلامي يشكك في شرعية أنظم دول الخليج خصوصا التي تحوي أقليات شيعية.
- إضفاء الصبغة المذهبية والقومية عند تناول قضايا الخليج.

[1] صباح الموسوي الأحوازي، "**مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية**"، مجلة البيان الإلكترونية، العدد 307، بتاريخ: 2013/7/1، من الرابط التالي:
http://174.37.145.50-static.reverse.softlayer.com/MGZarticle.aspx?ID=2492

[2] سعد البريك، "**أنظمة الخليج العربي في الإعلام الإيراني** "، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، بتاريخ: 13يناير 2010، من الرابط التالي:
http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030026&selected_id=-201030045&page_size=5&links=true

- تناول الزاوية الشيعية في الخطاب الإعلامي من خلال الترويج لفكرة الاضطهاد و القهر الذي تعرفه الأقليات الشيعية في دول الخليج.

ويقدر عدد القنوات الشيعية الناطقة باللغة العربية بـ 35 قناة، من أهمها نذكر قناة الكوثر الإيرانية، قناة (أهل البيت الفضائية) وهي تعد من أكثر القنوات الشيعية انتشارًا التي تبث من مدينة كربلاء بالعراق، ويليها قناة (الأنوار الأولى والثانية) ومركز بثها من الكويت، وقناة (المعارف) التي تبث من البحرين[1]، ويمكن أن نبرز أهمية الآلية الدينية والثقافية في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال الجدول التالي:

جدول (5) موازنة بعض النشاطات الدينية والثقافية الإيرانية العلنية لعام 2008

اسم البرنامج	الميزانية بالتومان	ملاحظات
برنامج "زيادة النشاطات الثقافية في المساجد"	17 مليارًا	ازدادت أربعة أضعاف مقارنة بالعام الماضي
برنامج "دعم وتوجيه النشاطات الدينية والثقافية"	32 مليارًا و825 مليونًا	ازدادت بنسبة أربعة أضعاف عن العام الذي سبقه
برنامج "دعم وتشجيع الشخصيات الثقافية والدينية"	4 مليارات و376 مليونًا	ازدادت بنسبة ستة أضعاف عن العام الذي سبقه
برنامج "تجنيد وتدريب وإرسال رجال الدين والحملات الدينية"	11 مليارًا و614 مليونًا	-
برنامج "حماية التعليم الديني والثقافي والفنون"	15 مليارًا و620 مليونًا و100 ألف	أكثر من سبعة أضعاف عن العام الذي سبقه

المصدر: http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm

وتهتم إيران بالجانب الإعلامي لما له من تأثير كبير في نشر الأفكار السياسية كولاية الفقيه، ومبادئ الثورة الإسلامية متخذة من هذا الجانب طريقة جديدة لتصدير الثورة.

وبناءا على ماسبق يمكن تلخيص أهم الآليات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الإيرانية للتأثير على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج في النقاط التالية [2]:

أ . بلورة الهوية الشيعية من خلال الإيمان بأن هناك دولة تحتذى وقبلة يتوجه إليها.

ب . الدعم المالي والمعنوي للمطالب والطموحات الشيعية الانفصالية.

[1] أحمد عمرو، "**الفضائيات الشيعية..حرب إيرانية جديدة**،" من الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/01/13/93426.html

[2] أحمد طه حسين، المرجع سابق الذكر، نفس الرابط.

ج . تصدير مفاهيم فقهية جديدة على مجتمعات الشرق الإسلامي مثل: "الإسلام الثوري"، و"ولاية الفقيه"، وإقامة "الدولة الإسلامية الشيعية" .

د . رعاية وتمويل التنظيمات والأحزاب السياسية الشيعية في أغلب دول الجوار، بالإضافة إلى دعم الميليشيات العسكرية في العراق، الكويت، سوريا و لبنان البحرين علنية كحزب الله و جيش المهدي عصائب أهل الحق و الحوثيين و غيرهم [1].

[1] سمير الصالحي، " **إيران/ الشيعة و فرض الحالة الطائفية**"، مجلة الراصد، العدد 123، من موقع: www.alrased.net

الفصل الثالث: مظاهر التأثير الإيراني على الأقليات الشيعية في الخليج:

تمهيد:

تتعدد مظاهر التأثير الإيراني على أمن منطقة الخليج، غير أن الحالات الأكثبر بروزا ارتبطت بالأقلية الشيعية في السعودية، وذلك لأن تموقها يكتسي أهمية كبيرة، بالإضافة إلى طبيعة الصراع الذي تعرفه العلاقات الإيرانية-السعودية خصوصا على الريادة الدينية و الإقليمية، أما بالنسبة للأقلية الشيعية في البحرين فهي تتميز بضعف فاعليتها السياسية إلا أنها من حيث الجانب الديمغرافي تشكل الأغلبية، وترتبط مظاهر تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على هذه الأخيرة بالتصريحات الإيرانية التي ترى في البحرين امتدادا للاراضي الفارسية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مظاهر التأثير الإيراني على الأقليات الشيعية في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين، مع التركيز على الوضع العام لهذه الأقليات في بلدانهم، بالإضافة إلى العلاقة التي تجمع بينهم وبين النظام وماهي أهم سيماتها والعوامل التي تأثر فيها، بالإضافة إلى العلاقة بين هذه االأقليات وإيران في مختلف المراحل الممتدة ما بين 1979-2013، لنتناول في الأخير العلاقة التي تجمع بين الأمن والأقليات الشيعية من خلال إبراز تأثير الأقليات الشيعية على أمن الخليج بصفة عامة، وإبراز أيضا تأثير هذه الأخيرة على التصور الإيراني للأمن في منطقة الخليج.

المبحث الأول: مظاهر التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية في السعودية:

تتعدد مظاهر التأثير الإيراني على الشيعة في السعودية، وعليه تنتاولها من خلال تحليل الوضع العالم للشيعة، علاقتهم بإيران، والسياسة السعودية لإحتوائهم.

المطلب الأول: الوضع العام للأقلية الشيعية في السعودية:

يتميز الوضع العام للشيعة في المملكة العربية السعودية بالكثير من التعقيد، وذلك بفعل تعدد الأوضاع اختلافها.

الوضع الديموغرافي و الجغرافي: تمثل التركيبة السكانية السعودية تنوعا **للتوزيع الجغرافي** للمجتمع الشيعي فهي تظم ثلاثة فرق رئيسية : **الأولى** الإمامية الإثنا عشرية ومكانها في منطقة الأحساء والقطيف شرقا والمدينة المنورة غربا وهي الأكبر حجما وتأثيرا في الحركة المطلبية السعودية، و**الثانية** الإسماعيلية في نجران، و**الثالثة** الزيدية وهي الفرقة الشيعية الأقل من حيث الحجم والتأثير في السعودية ويتوزع أتباعها في عدة مناطق سعودية في الجنوب والغرب[1]، كما يتمركز الشيعة في مناطق آخرى منها العاصمة الرياض، مدينة الدمام، الخبر والظهران، ورأس تنورة والجبيل[2].

يتمركز شيعة الأحساء والقطيف في منطقة استراتيجية مهمة جدا فهي تتوفر على أكبر حقل نفطي في المملكة العربية السعودية وهو حقل الغوار، وتنتج المنطقة اشرقية ما تتراوح نسبته ما بين 50 % إلى قرابة الـ 70 % من كامل إنتاج النفط السعودي أما شيعة المدينة المنورة فيتمركزون في أماكن ذات أهمية دينية ، ففي المدينة المنورة نجد مسجد قباء، المسجد النبوي، قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه الصديق والفاروق، والبقيع.

أما بالنسبة **للحجم العددي** فلا وجود لإحصائيات محددة حول نسبة الشيعة في المملكة العربية السعودية، لكن حسب الأرقام التقريبية فنسبة الشيعة لا تزيد على 10% ولا تقل عن 5%، غير أن بعض التقديرات تجعل النسبة تتراوح ما بين 15% إلى 20%.

[1] إبراهيم الهطلاني، المرجع سابق الذكر، ص 181.

[2] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 143.

أما بالنسبة **للأصل العرقي**، فمعظم الشيعة السعوديون ينحدرون من أصول عربية، حيث أن الأصول القبلية والبدوية شكلت منالناحية التاريخية النواة الصلبة للشيعة السعوديين، إلا أن هذا لا ينفي وجود شيعة من أصول إيرانية[1].

خريطة (03): التوزيع الجغرافي للأقليات الشيعية في المملكة العربية السعودية

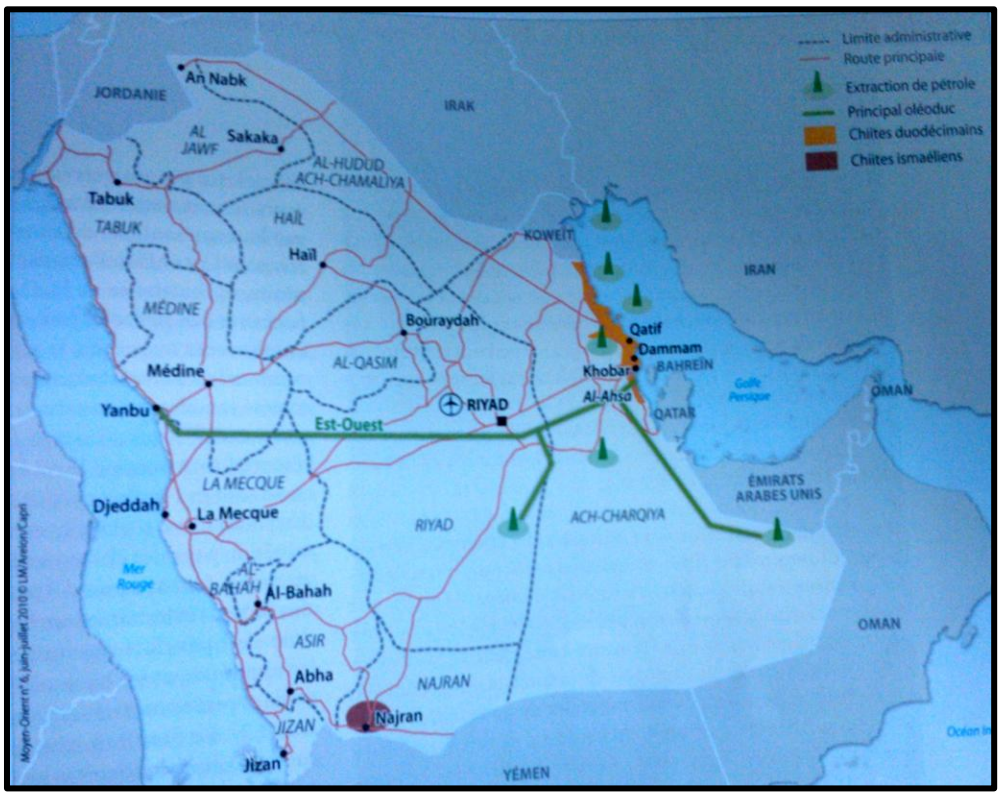

المصدر: The petroleum Economist, "world Energy Atlas", 2004

الوضع الاجتماعي والاقتصادي : تعتبر الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية أقلية مهمشة إذا ما أخذنا عامل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تحديد أنماط التمييز ضد هذه الأقليات،وتتمثل مظاهر التمييز ضد هذه الأخيرة في[2]:

- تقوم الحكومة السعودية منذ الثمانينات بمنع توظيف السعوديين في صناعة النفط.

[1] نفس المرجع، ص 134.

[2] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 152-153 .

- تضع الحكومة السعودية قيودا على بعض القطاعات بحيث تمنع توظيف الشيعة في القوات المسلحة والأمن والحرس الملكي كما أنهم مستبعدون من وزارة الحج والشؤون الدينية.
- تعتبر المناطق الشيعية من المناطق المتدنية في بناها التحتية خصوصا فيما يتعلق بالخدمات الصحية كما حرم الشيعة من الاستفادة من العوائد النفطية مقارنة بالمناطق الأخرى.

الوضع الثقافي والمذهبي : ينتمي الشيعة في السعودية إلى عدة فرق كما أنهم لا يتبعون مرجعية دينية واحدة فمنهم من يتبع المرجعية الدينية في قم ومنهم من يتبع المرجعية الدينية في النجف، وينقسم الشيعية في السعودية من حيث الخط الفكري إلى قسمين: القسم الأول يمثله أصحاب الخط التقليدي الذين يحافظون على المورث الديني والثقافي ويفضلون الابتعاد عن السياسة والثاني يمثله الحركيون الذين يهتمون بالعمل التنظيمي والسياسي أما من حيث المستوى الفقهي ينقسم شيعة العربية السعودية إلى اتجاهين أساسين : الاتجاه الأول هو الاتجاه الأصولي حيث يعتمد أصحابه على الاستدلال والنظر العقلي والإجماع، إضافة إلى القرآن والسنة لاستنباط الأحكام، والثاني هو الاتجاه الإخباري، ويعتمد أصحابه الدليل النقلي المحصور في القرآن والسنة مصدرا وحيدا لاستنباط الأحكام[1] .

ومن بين مظاهر التمييز الديني والثقافي التي تمارس في حق الأقلية الشيعية في السعودية نذكر:

- صعوبة الحصول على تراخيص لبناء المساجد والحسينيات والتي تكون في الغالب ممنوعة حيث يقدر عدد مساجد الشيعة 150 مسجدا بنيت جميعها بنفقة الأهالي بدون ترخيص في حين يبلغ عدد المساجد السنية في المنطقة الشرقية فقد قدر ب4000 مسجد ودار للصلاة حسب إحصاءات عام 2004.
- كما تعاني الأقلية الشيعية في السعودية من مشاكل في المناهج التعليمية حيث تمنع الدولة تدريس المناهج الشيعية في المدارس، ومنذ الثورة الإيرانية سنة 1979 تمنع السلطات السعودية سفر السعوديين الشيعة إلى إيران للدراسة في مدينة قم كما يمنع على الشيعة من طباعة كتبهم أو دخولها من الخارج كما أن الكتب المدرسية تشكك في عقيدة الشيعة.

[1] إبراهيم المطلاني، المرجع سابق الذكر، ص 182-183.

العلاقة بين الأقلية الشيعية والنظام السياسي السعودي: ويمكن تقسيم هذه العلاقة إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة برضوخ الشيعة التام للنظام السعودي، وذلك بفعل السلطة الدينية الوهابية التي كان لها تأثير كبير على توجهات النظام السياسي السعودي، حيث اعتبرت الشيعة فرقة ضالة وكافرة، هذا التأثير الكبير أدى بالشيعة إلى ممارسة طقوسهم الدينية بشكل سري وإتباع مراجع شيعية خارج المملكة، إلا أن اكتشاف النفط سنة 1933 في المنطقة الشرقية كان له تأثير على تغير طبيعة العلاقة بين الشيعة و النظام، فلقد تكون لدى الشيعة وعي اجتماعي جعلهم ينضمون حركات احتجاجية بهدف تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية، خاصة وأنهم كانوا يشكلون 30-40 بالمئة من شركة "أرامكو*" خلال الفترة الممتدة بين 1950-1970[1]، ما أدى بالنظام السعودي إلى تبني سياسة أكثر انفتاحا خصوصا وأن مطالب الشيعة لم تكن ذات طابع مذهبي بقدر ما كانت بعد اقتصادي واجتماعي.

المرحلة الثانية: ارتبطت المرحلة الثانية بالثورة الإيرانية، حيث مهدت هذه الأخيرة إلى ظهور بعض التنظيمات السياسية منها "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" التي كانت اسمها حركة الإصلاح الشيعية بقيادة حسن الصفار* ، كما أسس "حزب الله-الحجاز" سنة 1987، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التحول في طبيعة المطالب الشيعية من مطالب اقتصادية إلى مطالب عامة تعكس الجانب الفئوي للأقلية الشيعية هدفها تحسين أوضاع هذه الأقلية، كما عرفت هذه المرحلة نوعا من التمرد والاحتجاج وبالتالي خروج الشيعة من نمط الخضوع الذي كان يسودهم إلى نمط ثوري، ما أدى بالنظام السعودي إلى تبني مجموعة من الاصلاحات في البنى التحتية في المنطقة الشرقية، بالإضافة إلى محاولة وضع حد للتمييز ضد الشيعة.

المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بتراجع الشيعة عن الحركات الاحتجاجية، وذلك بفعل عدة عوامل منها الداخلية و الخارجية، **فعلى الصعيد الداخلي** اقتنعت المعارضة الشيعية بفشل العامل الثوري كوسيلة لتحقيق التغيير وأخذت العلاقة مع النظام تأخذ منحى إصلاحي أكثر، **أما على الصعيد الخارجي** فلقد أسفرت الحرب العراقية-الإيرانية على عدة خسائر جعلت السياسة الخارجية الإيرانية تتحول عن مبدأ تصدير الثورة والدخول في علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة ومن بينها المملكة العربية السعودية، وهكذا توصل الطرفان إلى اتفاق في

* أرامكو السعودية، رسميًا شركة الزيت العربية السعودية هي شركة سعودية وطنية تعمل في مجالات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات.

[1] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 228.

* هو حسن بن موسى بن الشيخ رضي الصفار، ولد سنة 1958 بالقطيف، وهو رجل دين شيعي وكاتب سعودي معاصر.

عام 1993،فمقابل إيقاف المعارضة الشيعية نشاطها في الخارج، سمحت الحكومة السعودية بعودة المئات من المنفى، وأطلقت المعتقلين السياسيين الشيعة، وأعادت الجوازات المحجوزة إلى أصحابها، وسمحت بسفر الممنوعين من السفر، فضلاً عن تعهدها بمعالجة التمييز الطائفي [1].

وعليه يمكن القول إن الشيعة في السعودية قد اتبعوا منذ التسعينيات مساراً جديداً، يتمثل في التصالح مع النظام ومهادنته، والتركيز على تعزيز مواطنية الشيعة في الدولة، والنضال بالطرق السلمية والسياسية من أجل الحصول على حقوقهم، مثل مواطنيهم الآخرين.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقلية الشيعية السعودية وإيران:

يمكن أن نفهم العلاقة بين إيران والأقلية الشيعية السعودية، من خلال إبراز التنظيمات السياسية الشيعية المعارضة وعلاقتها وولاءها لإيران، وكيف تأثرت هذه الأخيرة بمختلف التغيرات التي أفرزتها البيئة الداخلية والخارجية.

لقد شكلت الثورة الإيرانية الأساس القاعدي لبروز مجموعة من التنظيمات السياسية المعارضة للنظام السعودي منها:

منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية: وهي تعتبر امتداد لحركة الإصلاح الشيعية التي تحولت إلى منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، ومؤسسها حسن الصفار ولقد اتخذ هذا الأخير مرجعية الشيرازي التي دعوا إلى اشراك رجال الدين في السياسية دون منحهم السلطة الكاملة، اتسمت نشاطات هذه المنظمة بإصدار نشرة شهرية بعنوان "الثورة الإسلامية"، وقد أكدت هذه المنظمة أن تحقيق ثورة إسلامية يتطلب أربعة أمور هي [2]:

- هجرة القيادة، بمعنى الخروج من قبضة السلطة.

- إن الحسم في الثورات الشعبية لا يأتي إلا بالسلاح.

[1] **الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء"**، موقع سي إن إن بالعربية، بتاريخ: 7أفريل 2007، على الرابط التالي:
"http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/8/shiite-saudi /

[2] إبراهيم المطلاني، المرجع سباق الذكر، ص 191.

- تبني شعار"لا شرقية ولا غربية"، واعتبار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دولتين إمبرياليتين، ومن ثم رفض الأيديولوجيتين، الشيوعية والرأسمالية

- بناء جبهة عريضة من الحركات الإسلامية المتساندة في مركز القوة والعالم، ورفع النضال على المستوى العالمي.

وهي تقريبا نفس الأفكار التي جاءت بها الثورة الإيرانية، حيث اعتبرت المنظمة نفسها جزءا من ثورة الخميني في إيران، فقد صرح حسن الصفار آنذاك أن: "نطلب ونتوقع من إيران أشياء كثيرة بحجم الأهداف التي رفعتها الثورة"[1].

وكانت هذه المنظمة متأثرة بالفكر الخميني كتوجه ايديولوجي إلا أن نشاطها على الساحة السياسية كان مرتبط بتقديم مطالب اصلاحية بهدف تحسين الأوضاع العامة للأقلية الشيعية في السعودية.

حزب الله الحجاز:تأسس عام 1987، وعرف أتباعه بـ"أنصار خط الإمام"، وتبنى هذا الحزب نظرية ولاية الفقيه، ولقد ارتبط هذا الحزب بإيران منذ نشأته حيث ساهمت هذه الأخيرة بتدريبه وإمداده بالموارد المالية، ويتكون تنظييم حزب الله الحجاز أساسا من طلاب الحوزة العلمية العربية وتسمى الحجازية في قم، وهم عناصر سعوديون ينتمون لمناطق القطيف، والأحساء والمدينة المنورة ممن آمنوا يقينا بنظرية الولي الفقيه [2].

ويعكس حزب الله الحجاز رغبة الحرس الثوري الإيراني في ايجاد موطئ قدم في السعودية للقيام بعملية انتقامية بعد أحداث الحج لعام 1987، والتي راح ضحيتها أكثر من 400 شخص غالبيتهم من الحجاج الإيرانيين، وقد حصلت حوادث مشابهة في الحج منذ 1980، فقد قامت مجموعة من الحجاج الإيرانيين في عام 1981 بترديد شعارات الموت لأمريكا، الموت لاسرائيل، والتأييد للخميني قائد الثورة[3].

ولقد قام حزب الله-الحجاز بعدة أعمال عسكرية بتوجيه إيراني منها[4]:

- محاولة تفجير طائرات "الأواكس" الأمريكية في قاعدة الظهران الجوية في نهاية الحرب العراقية- الإيرانية.
- محاولة تفجير مصفاة النفط في مقر شركة أرامكو في رأس تنورة عام 1988.

[1] أسامة شحادة، هيثم الكسواني، **التجمعات الشيعية في الجزيرة العربية**، ص 83.
[2] إبراهيم المطلاني، المرجع سابق الذكر، ص233.
[3] بدر الإبراهيم، محمد الصادق، المرجع سابق الذكر، ص145.
[4] نفس المرجع، ص159-160.

- تفجير منشأة لتكرير النفط في رأس تنورة في مارس 1988.
- محاولة اغتيال عبد الرحمن الشريوي الدبلوماسي السعودي الذي نجى من موت محقق في أنقرة في ديسمبر 1989، عندما انفجرت سيارته مما سبب في بتر ساقه.
- اغتيال السكريتير الثاني بالسفارة السعودية في أنقرة عبد الغني بديوي خلال أكتوبر1988.

كما أن علاقة الشيعة بإيران لا تنحصر في هاذين التنظيمين فقط، حيث يمكن التماسها من خلال التأثر الشيعي بالثورة الإيرانية، الذي يكن مرتبط بجانب مادي يبرز من خلال الدعم الإيراني فعلي فقط، وإنما كان له جانب معنوي منبعث من قوة الأفكار التي جاءت بها الثورة الإيرانية و التي رأت فيها الأقلية الشيعية السعودية متنفسا لتحقيق بعض المطالب، وتمثلت أوجه التأثر المعنوي بالثورة الإيرانية في سلسلة المظاهرات والهتافات و المنشورات التي غلب عليها الطابع الايديولوجي المتأثر بثورة الخميني، ومن بين الشعارات والهتافات المرفوعة آنذاك: "عاشورنا حسيني، وقائدنا خميني"، "لا شرقية ولاغربية جمهورية إسلامية، بالروح"، "بالدم نفديك يا إمام خميني"[1]

كما شكلت إيران خلال هذه الفترة معقلا للمعارضة الشيعية، حيث بلغ عدد الشيعة السعوديين الذين خرجوا من بلادهم إلى إيران لأسباب سياسية وأمنية بما بين 1500-2000 مواطن، ومن بينهم نجد حسن الصفار[2]، كما كانت الحوزات الدينية الإيرانية مقصد العديد من الطلاب الشيعة السعوديين.

من خلال ماسبق نستنتج أن إيران سعت إلى توظيف التنظيمات الشيعية السعودية بما يخدم مصالحها بهدف التأثير على المملكة العربية السعودية، فلقد قدمت إيران الدعم المادي و المعنوي والعسكري لهذه التنظيمات خصوصا التي تؤمن بولاية الفقيه، وشكلت المرحلة الممتدة بين 1979-1988 المرحلة التي برز فيها التوظيف الإيراني لهذه التنظيمات بشكل كبير وذلك بفعل طغيان البعد الإيديولوجي على السياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية التي عرفت عدة أحداث منها: الحرب العراقية-الإيرانية وموقف السعودية منها، بالإضافة إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي اعتبرته ايران سياسة خليجية لها كهدف القضاء على النفوذ الإيراني في المنطقة.

[1] إبراهيم الهطلاني، المرجع سابق الذكر، ص160.
[2] نفس المرجع، ص 163.

إلا أن التأثير الإيراني على الشيعة في السعودية يتسم بنوع من النسبية بفعل الانقسام الداخلي الذي عرفته المعارضة الشيعية، خصوصا في ظل بروز تيارين مغيرين في المرجعية الدينية فمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية اتخذت من مرجعية الشيرازي اساسا لها، في حين اتخذ حزب الله الحجاز مرجعية الخميني أساسا له، إضافة إلى ذلك نجد التباين في الأهداف فحزب الله الحجاز كانت له نزعة ثورية تدعو إلى الإطاحة بالنظام في السعودية أما منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية اتخذت من التوجه الإصلاحي هدفا لها.

إضافة إلى ما سبق نستنتج أن مظاهر التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية السعودية تميز بنوع من الانحصار والتراجع بفعل التغير الذي عرفته السياسة الخارجية الإيرانية وسلوكها منحى مصلحي براغماتي أكثر منه إيديولوجي، كما ساهم تحسن العلاقات السعودية–الإيرانية في تقليل حدة التوتر بين الطرفين وقلص من امكانية توظيف إيران للأقلية الشيعية السعودية، خصوصا و أن هذه الأخيرة حظيت ببعض المطالب بفضل السياسة الاصلاحية التي تبنتها المملكة العربية السعودية بهدف احتواء الأقلية الشيعية وتقليص التهديد الذي قد تشكله هذه الأخيرة على الأمن القومي السعودي.

المطلب الثالث: السياسة السعودية لاحتواء الأقلية الشيعية:

لقد تبنت المملكة العربية السعودية سياستين بهدف احتواء الأقلية الشيعية في المملكة، ويمكن تلخيصهما فيمايلي:

مرحلة الثورة الإيرانية:منذ بدايات الثورة الإيرانية وتأثير هذه الأخيرة على الأقلية الشيعية في المملكة، سعت الحكومة السعودية إلى تبني مجموعة من السياسات بهدف احتواء المعارضة الشيعية، ويمكن رصد أهم مميزات هذه السياسة كالآتي:

1. اتخاذ بعض اجراءات التهدئة والمصالحة، والاهتمام بالبنى التحتية في المناطق الشيعية، بالإضافة إلى الافراج عن المساجيين الشيعة.
2. تعزيز التحالف مع المؤسسة الدينية السنية، خصوصا وأن للتيار الوهابي رؤية تكفيرية للعقيدة الشيعية في المنطقة، وتم هذا التحالف من خلال منح هذه المؤسسة صلاحيات أوسع في إدارة الشؤون الدينية للبلاد.

3. استخدام القوة من خلال اللجوء إلى حملات الاعتقالات، واستثناء الشيعة تدريجيا من الوظائف الحساسة في شركة النفط، ووظائف الأمن، بالإضافة إلى اتهامهم بالتعاون مع الحجاج الإيرانيين لإفساد مواسم الحج.

مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية: تميزت هذه المرحلة بعدول المعارضة الشيعية عن العمل الثوري، بعد اقتناعها أن مجابهة النظام لم تحقق نتائج ملموسة، كما أن العامل الديمغرافي الذي لم يكن في صالح الشيعة لن يمكنهم من القيام بثورة ناجحة، وبالتالي اتخذت المعارضة من النهج الاصلاحي وسيلة جديدة للتحقيق المطالب الشيعية ومن بين مظاهر هذا التحول هو تغير "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" إلى "الحركة الإصلاحية في الجزيرة العربية"، ووقف صدور النشرة التي كانت المنظمة تصدرها تحت اسم "الثورة العربية"، وإصدار مجلة آخرى تحت اسم "مجلة الجزيرة العربية"[1]، وبدأت ارهاصات الحوار بين النظام والحركة الاصلاحية الشيعية في عام 1993، وتم التوصل إلى اتفاق قام على أسس عدة هي:

- قبول النظام التعاطي مع المنظمة الاصلاحية الشيعية على اعتبار أنها ذات تأثير على الوسط الشيعي.
- استعداد النظام لمناقشة الأمور الطائفية الشيعية.
- اصرار المنظمة على أن يكون هناك عفو عام من قبل الحكومة يشمل جميع المعارضين الشيعة، وإطلاق سراح جميع المعارضين في المنطقة الشرقية.
- انهاء العارضة الشيعية في الخارج، مقابل الافراج على السجناء السياسيين المعتقليين منذ الثمانينيات، والسماح لآلاف المنفيين بالعودة، وإعادة جوازات سفرهم، وهذا ماحدث بالفعل حيث شهد عام 1994 عودة كوادر الحركة الإصلاحية إلى السعودية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن سياسة الاحتواء التي تبنتها المملكة العربية السعودية ساعدت الأقلية الشيعية على ربط مطالبها بالنطاق الوطني، وقللت عامل اللجوء إلى طرف خارجي خصوصا الإيراني لتحقيق هذه المطالب، وعليه يمكن اعتبار هذه السياسة الاحتوائية عامل اجابي له كهدف عزل الأقلية الشيعية على النفوذ الخارجي الإيراني.

[1] "**الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء**"، سي إن إن بالعربية، نفس الرابط.

المبحث الثاني: مظاهر التأثير الإيراني على الشيعة في البحرين:

تتعدد مظاهر التأثير الإيراني على الشيعة في البحرين، وعليه تتناولها من خلال تحليل الوضع العالم للشيعة، علاقتهم بإيران، والسياسة البحرينية لإحتوائهم.

المطلب الأول: الواقع العام للشيعة في البحرين:

يمكن فهم الوضع العام للشيعة في البحرين من خلال تحليل الأوضاع التالية:

الوضع الديمغرافي والجغرافي: **بالنسبة للتوزيع الجغرافي** فشيعية البحرين ينتشرون في كافة مناطق الدولة، على اعتبار أنهم أكثرية السكان في جميع مناطق الدول، إلا أن معظمهم يتركز في القرى والمناطق الريفية [1]، **أما بالنسبة الحجم العددي** فلا وجود لإحصائيات محددة، فحسب تقرير مركز ابن خلدون الانمائي للأقلية لسنة 1993 أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات وهي: العرب الشيعة، ونسبتهم 45% من مجموع السكان، والعرب السنة ونسبتهم 45% كذلك، أما الإيرانيون فيشكلون ما نسبته 8%، وثلثهم سنة، والثلثان من الشيعة، وبذلك يصل الشيعة العرب والإيرانيون إلى حوالي 52%، أما السنة العرب و الإيرانيون البلوش، فنسبتهم 48%[2]، في حين تشير مصادر آخرى على أن الشيعة في البحرين يقدرون بنسبة تتراوح بين 60%- 65% [3].

أما بالنسبة **للأصل العرقي** فشيعة البحرين ينقسمون إلى ثلاثة أقسام، **أولها** البحارنة، وهم من أصل عربي ذهبوا إلى البحرين فرارا من الاضطهاد في ايام الدولتين الأموية و العباسية، **ثانيها** الشيعة الذين جاءوا إلى البحرين هربا من تشدد الحركة الوهابية ضدهم في المناطق الشرقية من السعودية في القرن التاسع عشر، **ثالثتها** الشيعة الذين جاءوا من إيران واستقروا في البحرين منذ القرن السابع عشر، في أثناء الغزو الإيراني للجزيرة البحرينية [4].

ويمثل الشيعة من اصول عربية غالبية شيعة البحرين وهم من الشيعة الإمامية الإثني عشرية[5]،

[1] فلاح عبد الله المديرس، **الحركات و الجماعات السياسية في البحرين، 1938–2002**، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2004)، ص 66.

[2] أسامة شحادة وهيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة، التجمعات الشيعية في الجزيرة العربية**، ص128.

[3] محمد سعد أبوعامود، المرجع سابق الذكر، نفس الرابط.

شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، 132. [4]

[5] فلاح عبد الله المديرس، المرجع سابق الذكر، ص 86.

إلا أن هناك من يقدر الشيعة من أصول فارسية بـ 25-30% من إجمالي الشيعة البحرينيين [1].

خريطة (5) التوزيع الجغرافي للشيعة في البحرين:

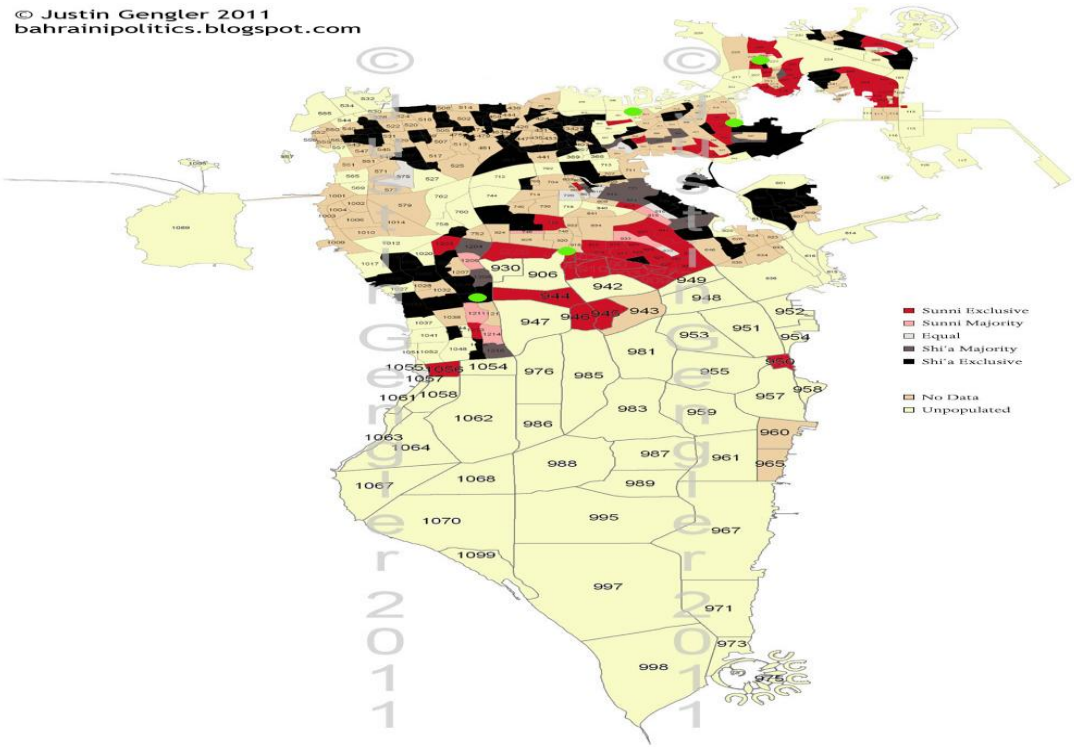

المصدر: Justen Gengler, "**Religion and Polotics in Bahrain**", **5 April 2011**,

http://bahrainipolitics.blogspot.com/2011/04/facts-on-ground-reliable-estimate-of.html

الوضع الاقتصادي والاجتماعي: من بين المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المواطنون عامة والشيعة خاصة في البحرين هي البطالة، وذلك بفعل العمالة الأجنبية الوافدة، كما يشعر الشيعة في البحرين بأن تمييزا ممنهجا ومقصودا يمارس ضدهم، وأن هناك سياسة طائفية تعمل عى ابعادهم عن الوظائف والتأثير في مواقعهم في المجتمع والدولة[2]، ووفقا لتقرير صادر عن المركز البحريني لحقوق الإنسان في ديسمبر 2004، فإن " من بين 572 وظيفة

[1] "**شيعة البحرين.. على هامش المواطنة**"، سي إن إن العربية، بتاريخ 2007/04/10، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/12/shiite-bahrain/

[2] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر.ص149.

عليا تناولها التقرير فإن 101 وظيفة يحتلها الشيعة، أي 18 بالمئة من المجموع الكلي، وعندما تم اجراء البحث تبين أن 47 شخصا برتبة وزير وأمين عام ولم يكن منهم سوى 10 من الشيعة، أي 21 بالمئة من المجموع الكلي، وهؤلاء لا تشملهم الوزارات السيادية الوزارات السيادية مثل الداخلية والخارجية والدفاع والأمن والعدل"[1]، غير أن هناك من يحمل الشيعة مسؤولية البطالة بينهم، فضلا عن الفقر، بسبب تعداد أنواع الزواج لديهم، وارتفاع معدل الانجاب بشكل يفوق المعدل عند السنة[2]، إلا أن هذا لا يمنع من وجود نوع من التوازن في المكانة الاجتماعية فالسنة يتمتعون بالسلطة في المجال السياسي، في حين أن الشيعة يتمتعون بالسلطة في المجال التجاري.

إضافة إلى ماسبق نجد أن الشيعة في البحرين ينددون بالسياسة التجنيس السياسي الذي تقوم به الحكومة البحرينية من أجل التأثير في التوازن المذهبي في المجتمع بهدف إلغاء صفة الأغلبية على الشيعة في البحرين.

الوضع الثقافي والمذهبي: ينتمي غالبية الشيعة في البحرين إلى المذهب الإمامي الإثني عشري[3]، وهم لا يتبعون مرجعية دينية موحدة، فهم ينقسمون بين المرجعيات الدينية في قم، النجف، وجبل عامل، كما أنهم يتمتعون بنوع من الاستقلالية في ممارسة حقوقهم الدينية والمذهبية ويمكن إبراز ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات منها[4]:

- البحرين هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تتخذ من يوم عاشوراء، ذي الأهمية الكبيرة لدى الشيعة (ذكرى مقتل الإمام الحسين) يوم إجازة رسمية.
- يحتكم الشيعة في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية إلى محاكم شيعية جعفرية، وقد قام عدد من علماء الشيعة في البحرين عام 2004 بتأسيس "المجلس الإسلامي العلمائي"، وهو بمنزلة مؤسسة دينية شيعية عليا غير رسمية، كما أن الحكومة تمول وتشرف على الجميع المؤسسات الدينية الشيعية.

ولكن هذا لا يعني أن شيعة يتمتعون بالحرية الدينية الكاملة، فالمدارس الحكومية تدرس مادة التربية الدينية على المذهب السني المالكي، وظلت أعواما طويلة ترفض مطالب الشيعة بتدريس المذهب الجعفري.

---

[1] " **شيعة البحرين على هامش المواطنة**"، سي إن إن بالعربية، نفس الرابط.

[2] شحاتة محمد ناصر، نفس المرجع، ص 148.

[3] فلاح عبد الله الديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938–2002**، ص87.

[4] شحاتة محمد ناصر، نفس المرجع، ص 156.

العلاقة بين الشيعة والنظام السياسي البحريني:لقد مرت العلاقة الشيعة والنظام البحريني بعدة مراحل ويمكن تقسيمها إلى[1]:

المرحلة الأولى: حصلت البحرين على الاستقلال سنة 1971، وكان للشيعة موقف وطني من خلال اختيارهم الاستقلال تحت حكم آل خليفة[2]، وتميزت هذه المرحلة بظهور مجموعة من التنظيمات الشيعية السياسية والدينية، منها حزب الدعوة الإسلامية و جمعية التوعية الإسلامية اللذان تأسسا في نفس السنة أي 1968 ، جمعية الإرشاد الإسلامي التي تأسست سنة1969 ، و الصندوق الحسيني الاجتماعي الذي تأسس سنة 1972، وكان نشاط هذه التنظيمات ينحصر في الجانب الديني، الخيري والاجتماعي، ولعل من الإشارات المهمة إلى الدور السياسي الذي قامت به هذه الجمعيات والتنظيمات أن بعضها كان أساسا لتنظيمات أخرى ظهرت بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، مثل الصندوق الحسيني الذي كان اساس لنشأة "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، ولقد تعاملت السلطة مع هذه التنظيمات من خلال تبني مجموعة من الاجراءات منها: منع اعطاء التراخيص الرسمية أو التأخير بمنحها، قمع بعض النشاطات المرجعية أو محاولة احتواءها.

المرحلة الثانية: وارتبطت هذه المرحلة بالثورة الإيرانية، والتي أدت إلى ظهور مجموعة من التنظيمات السياسية ذات نشاط ثوري تسعى إلى الاطاحة بالنظام السياسي في البحرين وعكست هذه المرحلة توتر كبير عرفته العلاقة بين الشيعة و النظام السياسي، فلقد لجأت الحكومة إلى استخدام القوة، كما أنها بدأت تنحاز بشكل مباشر وواضحإلى السنة بعد سنة 1979، كما عملت البحرين على الحصول على الدعم من الدول العربية، التي نظرت إلى مواجهة المنامة للتيارات الشيعية الراديكالية على أنها مواجهة للنفوذ الإيراني.

المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بعدة عوامل أدت إلى ظهور بعض التحسن على العلاقة بين الشيعة والنظام البحريني منها داخلية وأخرى خارجية، **فعلى الصعيد الداخلي** نجد أن بروز معارضة سنية لوجود القوات الأجنبية والاستعانة بها في حرب الخليج الثانية، شكل لدى الحكومة خوفا من تعاون قد يخلق بين المعارضة الشيعية والسنية، أما أدى بالحكومة إلى احداث انفتاح نسبي على مطالب الشيعة، كما أن تراجع أسعار النفط في الثمانينيات أدى بالحكومة إلى البحث عن مصادر آخرى للشرعية وهي التوجه نحو الإصلاح السياسي.

[1] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص170-205.
[2] نفس المرجع، ص 177.

أما على الصعيد الخارجي: فنجد أن تمركز قوات أجنبية في الخليج أقنع التنظيمات الشيعية أن تغيير النظام الحكم لا يكون عبر الاطاحة به، وانما يجب تبني النشاط السياسي السلمي الاصلاحي، كما ان تبني ايران لسياسة خارجية أكثر انفتاحا وعدولها النسبي عن مبدأ تصدير الثروة جعل العلاقة بين الشيعة والنظام تتحسن خصوصا في ظل بروز العراق كتهديد جديد بعد غزوه للكويت.

المطلب الثاني:العلاقة بين الشيعة في البحرين وإيران:

أثرت الثورة الإيرانية على شيعة البحرين في أكثر من ناحية، حيث برزت إيران كسند خارجي يمكن الاعتماد عليه في حال ظهور تيار ثوري بحريني يسعى الإطاحة بالنظام، و يمكن تلخيص تأثير الثورة الإيرانية على الشيعة في البحرين من خلال جانبين هما : **الجانب الأول**: هو أن الثورة أدت إلى تعميق البعد اطائفي ببين السنة والشيعية ، حيث اعتبر من السنة أن الدعم الشيعي للثورة الإيرانية تهديد لهم و لمكانتهم في الدولة و المجتمع، **أما الجانب الثاني**: هو أن الثورة الإيرانية أدت إلى انقسام المجتمع الشيعي البحريني إلى قسمين: الأول: محافظ ولا يستهدف إطاحة النظام، وإنما يطالب ببعض الإصلاحات السياسية و الإقتصادية، و الثاني ثوري، يطالب بإطاحة نظام الحكم[1].

لقد تكلل تأثير الثورة الإيرانية على شيعية البحرين بظهور مجموعة من التنظيمات السياسية الشيعية المعارضة للحكم منها:

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين: تأسست في يوليو1979، ولقد كان معظم المنتمين إليها من الشيعية العجم أي من أصول إيرانية"، كان لهذه الجبهة توجه ثوري مطالب بإسقاط النظام، واستخدمت أساليب مختلفة في معارضتها، مثل تسيير التظاهرات المناهضة للحكم، والتدريب العسكري السري، وتهريب الأسلحة إلى داخل البحرين، وارتبطت هذه الجبهة ارتباطا وثيقا بإيران[2]، وحصلت على الدعم منها حيث كان عناصرها يتلقون تدريبات في معسكرات سرية في إيران [3]، وكانت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين على رأس التيارات المنظمة لإنقلاب البحرين سنة 1981.

[1] فلاح عبد الله المديرس، **الحركات و الجماعات السياسية في البحرين، 1938–2002**، ص 99.

[2] محمود أنيس فتحي، **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، (أبو ظبي: المؤلف، 2006)، ص 196.

[3] إبراهيم العطلاني، المرجع سابق الذكر، ص155.

حركة أحرار البحرين الإسلامية: تأسست هذه الحركة في لندن سنة 1982، وكان معظم المنتمين إليها من الشيعة العرب، ودعت هذه الحركة إلى إصلاحات سياسية في البحرين، وتمثل نهجها في ابتاع الإيمان بولاية الفقيه التي جاء بها الخميني في إيران[1].

بالإضافة إلى ظهور بعض التيارات الأخرى كحركة الوحدة الإسلامية التي تأسست في فبراير 1980، بالإضافة إلى حركة الشهداء الإسلامية التي ظهرت سنة 1980.

من خلال ما سبق نستنتج أن التنظيمات السياسية الشيعية في البحرين رغم اختلاف أساليبها اتفقت على عنصرين مهمين: أولهما الحفاظ على العلاقة مع إيران الثورة و التأثر بها وبمبادئها، ثانيا معارضة نظام الحكم في البحرين مع تباين أساليب هذه المعارضة بين السلمية و العنيفة.

ومن بين وظاهر التأثير الإيراني على التنظيمات الشيعية في البحرين، هو دعم هذه الأخيرة عسكريا وحثها على القيام بأعمال العنف، كمحاولات الاغتيال التي قامت بها حركة أنصار تحرير البحرين من خلال استهداف السفارات الأجنبية في الكويت سنة 1983[2].

مع بداية التسعينيات شهدت البحرين حالة من الفوضى والاضطرابات وتجدد أعمال العنف التي بلغت ذروتها عام 1994 واستمرت حتى أوائل عام 1996، وقد أصرت الحكومة البحرينية آنذاك على وصم حركة الاحتجاجات بالطابع الشيعي، ووجهت المنامة اتهامًا رسميًا إلى طهران بالتورط في تمويل تنظيمات سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم وإقامة الجمهورية الإسلامية على النمط الإيراني، وأقدمت البحرين في مطلع شهر فبراير عام 1996على إبعاد السكرتير الثالث في السفارة الإيرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه ويقوم بأعمال تتنافى ومهمته الدبلوماسية، وردت إيران بالمثل فطردت دبلوماسيًا بحرينيًا بعد يوم واحد من الإجراء البحريني[3].

[1] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص188.

[2] Claude moniquet et Dimitri Dombret, " **L'expansionnisme chiite iranien** : **une menace pour les pays arabe**s", Note d'analise, European Strategic Intellegence and Security Center ,13/07/2009, p 8.

[3] يوسف إبراهيم، "**علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة**"، موقع البينة، بتاريخ 18 سبتمبر 2002، على الرابط التالي:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1481&lang=

في 3 يونيو عام 1996 أعلنت الحكومة البحرينية الكشف عن حزب الله البحريني وهو حركة معارضة شيعية، يعد أحد فروع حزب الله الإيراني، ، وعقب الكشف عن هذا الأخير ومخططه لقلب نظام الحكم قررت البحرين سحب سفيرها في طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال.

غير أن هذه العلاقة بين إيران قد تراجعت بفعل عدة عوامل منها الداخلية والخارجية، غير إيران لا تفوت الفرصة أبدا للتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، ففي سنة 2005 أعربت البحرين عن استيائها من قيام جماعة شيعية بحرينية مرتبطة بايران برفع صور الزعيم علي خامنئي خلال احتفالات عاشوراء[1].

المطلب الثالث: السياسة البحرينة لاحتواء الشيعة:

تبنت الحكومة البحرينية مجموعة من الأسس والأساليب لاحتواء الشيعة في البحرين و يمكن تلخيص أهم عناصر هذه السياسة فيمايلي:

- إنشاء مجلس الشورى سنة 1992، وقد تم تشكيله من 30 عضوا، 15 من السنة و 15 من الشيعة، غير أن عدد الشيعة ارتفع فيه إلى 40 عضو، وذلك في سبتمبر 1996.
- التجميد المؤقت لقانون أمن الدولة، وهو القانون الذي يخول وزير الداخلية اعتقال المواطن المشتبه به بدون إذن قضائي.

غير أن الاصلاحات لم ترضي المعارضة الشيعية لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مطالبهم الجوهرية، ما أدى بالحكومة البحرينية إلى تبني المشروع الإصلاحي وذلك مع بداية سنة 1999، كما قامت الحكومة البحرينية بإصدار قرارات بالعفو على المعتقلين السياسيين الشيعة، وسمح للمعارضة الشيعية الناشطة في الخارج بالعودة إلى الوطن.

ولقد أيد الشيعة المشروع الإصلاحي، وأعادوا هيكلة تنظيماتهم السياسية، مراجعة توجهاتهم تجاه السلطة والحكم، كما قامت المعارضة الشيعية بخلق تنظيمات سياسية حلت محل التنظيمات القديمة تجاوبا مع مرحلة الاصلاح، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أهم تنظيمين ظهرا على السطح وهما:

[1] شحاتة محمد ناصر، نفس المرجع، ص262 .

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية: نشأت في نوفمبر 2001، وهي أكبر التجمعات السياسية الشيعية من حيث قدرتها على تعبئة الجماهير [1]، وكثيرا ما ينظهر إلى هذه الأخيرة على أنها امتداد لحركة أحرار البحرين، وتتبنى الجمعية رؤية بخصوص نظام الثورة الإسلامية في إيران، تقوم على أن في النظام بعض الايجابيات والسلبيات، وأن وضع المرشد الأعلى بوصفه صاحب جميع السلطات هو أبرز السلبيات.

جمعية العمل الإسلامي: وهي ثاني أكبر جمعية سياسية شيعية في البحرين، تأسست في نوفمبر 2002، وهي تعد امتدادا للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وتستند الجمعية إلى مرجعية الشيرازي، وترى الجمعية أن النظام السياسي الاسلامي في إيران مقيد للإرادة العامة لأن المؤسسات المنتخبة تعاني نوعا من التهميش.

يتضح مما سبق أن التيار الرئيسي والغالب لدى الشيعة قد استبشر خيرا بمشروع الميثاق الوطني، ورأى فيه خطوة مهمة نحو الإصلاح السياسي و الاقتصادي في البلاد، ولهذا تغيرت التوجهات من المواجهة مع النظام إلى الانخراط في العملية السياسية، وأعيدت هيكلة التنظيمات بحيث اختفت التنظيمات الراديكالية التي ارتبط اسمها بعنف التسعينيات، وظهرت في إثرها أو امتدادا لها تنظيمات جديدة تتواءم مع المشروع الإصلاحي[2].

من خلال ماسبق نستنتج أن العامل الديمغرافي ساعد الشيعة في البحرين باعتبارهم أغلبية على تحقيق بعض مطالبهم السياسية والاقتصادية، على أساس أنهما المجالان اللذان يعاني فيهما الشيعة ممارسات التمييز، حيث تصاعدت التظاهرات والإضرابات في مواجهة السلطة والحكم في سنة 2005 بغية تحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلى ما سبق نجد أن التنظيمات الشيعية الإصلاحية البحرينية قد اعتمدت على الأساليب السلمية في المطالبة بتحسين أوضاعها، فلم تخرج أي دعوة شيعية للانفصال أو الانضمام إلى إيران، على الرغم من أن أصواتا إيرانية تتحدث عن تبعية البحرين لها.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأقليات الشيعية والأمن في منطقة الخليج :

تعدد الرؤى والمواقف حول مفهوم امن الخليج ابتداء، وحول كيفية تحقيق الامن في المنطقة بجوانبه المختلفة، وتتعدد السياسات والاستراتيجيات ايضا. فتصور دول الخليج العربية لأمن الخليج يختلف بالضرورة عن التصور

[1] فلاح عبد الله المديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، (1938–2002)**، ص 104.

[2] شحاتة محمد ناصر، المرجع سابق الذكر، ص 203.

الايراني،كما أن تختلف الرؤى أيضا في تأثير الأقليات الشيعية على أمن منطقة الخليج،فهذا التصور يرتبط بطبيعة الطرف الذي ترى في الأقليات عامل تأثير فعلي على الأمن في منطقة الخليج.

المطلب الأول: ابعاد تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في منطقة الخليج:

تتعدد الأبعاد التي يمكن للأقليات الشيعية أن تأثر بها على أمن منطقة الخليج، ويمكن تلخصها فيمايلي:

البعد السياسي: تتحدد مجالات تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في الخليج في جانبه السياسي من خلال مايلي:

- إعاقة عملية التكامل القومي، وتهديد الاستقرار السياسي، ويتضح هذا في كل من دول الخليج، حيث تقوم الأقليات الشيعية بأنشطة عنيفة في مواجهة النظام (العراق . الكويت . السعودية . البحرين)، وتؤدي سيطرتها إلى قيام الطوائف الأخرى بأعمال عنف تهدد الاستقرار السياسي [1].
- تيسير سبل تدخل قوى إقليمية ودولية معادية للتدخل في الشؤون الخليجية ما يؤثر على السيادة الوطنية لدول الخليج، ويتضح هذا من خلال العلاقة التي جمعت التنظيمات الشيعية المعارضة بالنظام الإيراني، حيث مثل هذا الأخير السند المادي والمعنوي لهذه التنظيمات.

البعد الاجتماعي: تتحدد مجالات تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في الخليج في جانبه الاجتماعي من خلال مايلي:

- بروز المشكلة الطائفية وتكريسها في المجتمعات الخليجية، بشكل يؤثر على الانقسامات الداخلية للمجتمع الخليجي.

[1] علي بعد الفتاح الحاروني، " **الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، موقع الراصد، بتاريخ: 16 يوليو 2007، على الرابط التالي: http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4927

- تبني الدول الخليجية لسياسات قائمة على التمييز بهدف عزل هذه الأقليات، أو احتواءها بشكل يقلص نسبيا فاعلية هذه الأقلية، خصوصا في ظل بروز صراع سني-شيعي داخل الدولة الواحدة، خصوصا وأن هذه الأقليات تعرف صعودا كبيرا في الحياة السياسية العامة في الخليج[1].

البعد الأمني: تتحدد مجالات تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في الخليج في جانبه الأمني من خلال مايلي:

- شكلت الأقليات الشيعية عامل مهدد للأمن الداخلي الخليجي خصوصا من قبل التنظيمات التي انهجت العمل العسكري أساسا لتأثيرها، وخير مثال على ذلك نجد استهداف المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة العربية السعودية من خلال سلسلة من التفجيرات مست البنى التحتية للاقتصاد السعودية.
- كما أثرت الاضطرابات الداخلية التي خلقتها التنظيمات الشيعية على الأوضاع الأمنية العامة للدول الخليجة.

غير أن التيارات الشيعية لا تتفق مع هذا الرأي، ولا ترى في وجودها عاملا مهددا لأمن منطقة الخليج، حيث يصرح رئيس شورى جمعية الوفاق الإسلامية بالبحرين، جميل كاظم العلوي، "إن الخطر الحقيقي على أمن الدول الخليجية، ليست التيارات الشيعية أو أفكار ولاية الفقيه وحزب الله وليست التيارات السنية، وقاعدة، بل طبيعة الأنظمة القائمة التي تعتمد على الطغيان السياسي والحكم الشمولي ونهب الثروات"، ويضيف قائلا: "إذا رغبت أي دولة بتحصين نفسها من أي عدوان خارجي أو محاولات زعزعة أمنها فعليها تحقيق الاستقرار من خلال تداول السلطة والعدل وعدم مصادرة حق باقي المكونات في الحكم"[2].

[1] شملان يوسف العيسي، **"الطائفية وأمن الخليج"**، الإتحادية الإماراتية، بتاريخ: 12 سبتمبر 2012، على الرابط التالي:
http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/9/595917.html

[2] **" تهديد أمن الخليج بين التيارات الشيعية و الإخوان"**، سي إن إن بالعربية، بتاريخ: 6ديسمبر 2012، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/10/18/bahrain.case/

من خلال ماسبق نستنتج أن الأقليات الشيعية لا يمكن أن تكون ذات تهديد مطلق الأمن في منطقة الخليج، بل هي ذات تهديد نسبي، كما أن قيام الأقليات الشيعية ببعض السياسات المعارضة للحكم لا تنبع من العدم، بل اساسها الواقع العام الذي تعيشه الأقلية من تمييز طائفي و سياسي من قبل أنظمت الحكم، من جهة آخرى اتسمت العلاقة بين الشيعة و أنظمة الحكم بنوع من الاستقرار وكان أسسها توجه هذه الأنظمة إلى تبني سياسات إصلاحية تأخذ بعين الاعتبار تحسين الظروف العامة للأقليات الشيعية بمختلف مجالاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والدينية.

إضافة على ما سبق نجد أن تأثير الأقليات على أمن الخليج لم تشكله كل الأقليات الشيعية، بل شكلته التنظيمات المعارضة للحكم، وبالتالي التهديد الذي تشكله هذه التنظيمات لا يعني بالضرورة ضمه لكل الأقلية الشيعية، وعليه نستخلص أن الأقلية الشيعية في دول الخليج ليست معطى ثابت بل تتأثر بمختلف التغيرات الداخلية والخارجية، ويبقى عامل دمج هذه الأقليات داخل المجتمعات الخليجية وتبني سياسة أكثر انفتاحا تجاهها هي الأساس في الحد من التأثيرات الخارجية عليها،

المطلب الثاني: تأثير الأقليات الشيعية على التصور الإيراني للأمن في الخليج:

كانت إيران وما زالت مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج ، بدءاً بإيران الصفوية ومروراً بإيران الشاهنشاهية وانتهاء بإيران آيات الله، فجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم إيران كان يراودها حلم السيطرة على منطقة ودول الخليج. وتستغل التقارب المذهبي مع الشيعة فى بعض بلدان الخليج، لإحداث قلاقل واضطرابات داخلية لا تحمد عقباها[1].

ولقد سعت إيران منذ قيام الثورة الإسلامية إلى خلق نسق إيديولوجي لدى الأقليات الشيعية في الخليج، يكون هو الأساس الذي تمارس به إيران نفوذها على هذه الأقليات، خصوصا إذا ما تحقق إيمان هذه الأخيرة بولاية الفقيه وتبنتها كمرجعية دينية و سياسية.

[1] يسر العزباوي، **"أمن اخليج: مصادر التهديد وآليات الحل"**، الأهرام الرقمي، بتاريخ: 23 سبتمبر2013، على الرابط التالي:
http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=1034526&eid=11467

وبهدف تحقيق التصور الإيراني للأمن في الخليج سعت إيران إلى توظيف الأقليات الشيعية في الحدود التي مكنتها من ذلك، فمثلا استندت إلى المعارضة الشيعية في المساس بالاستقرار الداخلي لدول الخليج، لعزوف هذه الأخيرة عن موقفها الداعم للعراق ابان الحرب العراقية–الإيرانية.

إلا أن العلاقة بين إيران والأقليات الشيعية الخليجية تتحكم فيها عدة عوامل منها:

- قابلية الأقليات الشيعية للتأثر بالنفوذ الإيراني، خصوصا وأن هذه الأخيرة لا تتخذ من المرجعية الدينية في قم أساسا لها، بل تتبع مرجعية النجف في العراق.
- معظم الأقليات الشيعية لا تؤمن بولاية الفقيه المطلقة.
- الدعم الذي تلقته الأقليات الشيعية من الطرف الإيراني كان سببا في زعزعة العلاقات بين الأقليات الشيعية وأنظمة الحكم في الخليج خصوصا وأن هذه الأخيرة كانت دائما تشكك في الولاء الوطني لهذه الأقليات و تنسب إليها تبعيتها لإيران.
- التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الإيرانية وتحولها من إيران الثورة إلى إيران الدولة، التي تتخذ من العامل المصلحي والبراغماتي أساس سلوكها الخارجي.

إلا أن هذا لا يمنع من وجود تاثير نسبي مارسته إيران على الأقليات الشيعية، حيث حققت من خلالها أهدافا محددة خدمة لتصورها للأمن في منطقة الخليج، كما تبقى هذه الأقليات عامل مساعد على تحقيق إيران لنفوذ نسبي في منطقة الخليج، خصوصا وأن هذه الفكرة قد ترسخت لدى الأنظمة الحاكمة الخليجية، وبالتالي أي توتر بين ايران ودول المنطقة سوف ينعكس على كيفية التعامل مع الشيعة في المنطقة، خصوصا وأن إيران تعتبر نفسها مسؤولة عن الشيعة وتحميهم في كل مكان.

خاتـــمـــــــة:

كانت ولا زالت منطقة الخليج تكتسي أهمية كبيرة في وسط القوى الإقليمية والدولية، والتي من بينها نجد إيران، التي سعت منذ قرون إلى بسط هيمنها ونفوذها في هذه المنطقة باعتبارها أحد مرتكزات أمنها القومي، فأي لا استقرار تعرفه هذه المنطقة سوف يؤثر سلبا على المصالح الإيرانية الخارجية.

وبناءا على هذا اتجهت السياسة الخارجية الإيرانية إلى الدفاع عن مصالحها في هذا الفضاء الاستراتيجي، عبر استخدام مختلف الوسائل والآليات والتي من بينها متغير الأقليات الشيعية في دول الخليج العربية، حيث تشكل هذه الأخيرة العصب التي تتحرك من خلاله إيران للتأثير على دول المنطقة والمساس بأمنها الداخلي من خلال لعب ورقة الطائفية، خصوصا وأن معظم هذه الأقليات لا تتمتع بكامل حقوقها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والدينية، مايدفعها إلى الاستقواء بطرف خارجي وهو إيران، والتي أعلنت منذ الثورة الإسلامية عام 1979 على أنها المرجع المسؤول عن حماية كل الأقليات الشيعية في العالم، والتي من بينها الشيعة في الخليج.

غير أن تأثر الأقليات الشيعية بالسياسة الخارجية الإيرانية تتحكم فيه عدة عوامل، منها الداخلية والخارجية، **فالبنسبة للعوامل الداخلية** نجد:

- لا تمارس إيران تأثيرا مباشرا على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج في الجانب السياسي والديني، وذلك بفعل الانقسامات التي تعرفها المرجعيات الدينية الشيعية في كل من النجف وقم، ففي ظل تنافس هاتين المرجعيتين يتوجه أغلب الشيعة في الخليج إلى المرجعية الدينية العربية، فالخليج يخلو من مرجع ديني متبع ما جعل هذه الأقليات تفضل المرجعية العربية.
- معظم الشيعة في الخليج لا يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه المطلقة التي تجمع بين السياسة والدين، بل يؤمنون بولاية الفقيه النسبية ويحصرون دور المرجع أو الولي في الأمور الدينية فقط، بصفته خليفة الإمام المهدي في عصر الغيبة.
- ينقسم الشيعة في الخليج إلى عرب وعجم، ويشكل الشيعة العرب الغالبية، ما يجعلهم يميلون إلى أصولهم العربية أكثر ولائهم للأصول الفارسية، كما أن التشيع في منطقة الخليج قديم قدم ظهور الشيعة كحزب سياسي، ثم كمذهب عقائدي ديني، عكس إيران التي تبنت التشيع مع الدولة الصفوية في سنة 1501.

- إبراز الشيعة لولائهم لأوطانهم على حساب الطرف الخارجي ففي البحرين وقف الشيعة إلى جانب النظام السياسي ضد مساعي الشاه لظم البحرين سنة 1971، كما كان للشيعة في الكويت دور مهم أثناء الغزو العراقي للكويت سنة 1991.

غير أن البيئة الداخلية التي تعيشها الأقلية الشيعية جعلتها تتحول إلى عامل مهدد للأمن الداخلي للدول الخليجية، بحكم السياسية التي تبنتها الأنظمة الخليجية، والتي من بينها سياسات التهميش السياسي (البحرين)، والتهميش الاقتصادي والديني والسياسي (المملكة العربية السعودية)، غير أن هذه الأنظمة تداركت نفسها وجعلتها تتبنى سلسلة من السياسات الإصلاحية لإحتواء المعارضة الشيعية التي تطورت إلى مواجهة عسكرية، وتحسين الأوضاع الداخلية بهدف وقف سلسلة الاحتجاجات والاضطرابات التي تثيرها هذه الأقليات داخل مجتمعاتها.

أما **العوامل الخارجية** فلقد تمثلت في:

- أثرت إيران على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج إبان الثورة الإسلامية، فطبيعة الأفكار التي طرحتها هذه الأخيرة كانت محل استقطاب كل الأطراف السنية والشيعية، حيث اتخذت ايران من مبدأ تصدير الثورة،عامل إلزامي يجب عليها تحقيقه وتحرير "المستضعفين" من الأنظمة السياسية الطاغية، وبحكم الموقع الجغرافي بين إيران والخليج جعل هذه الأخيرة تقع في دوائر التأثير الأولى بهذا المبدأ، فدعمت إيران التنظيمات السياسية الشيعية المعارضة بمختلف الآليات، ووظفتها كرد فعل على السياسات التي تبنتها دول الخليج ضد النفوذ الإيراني في المنطقة مثل: دعم إيران للأطراف الشيعية التي كانت مقدمة على انقلاب عسكري في البحرين سنة 1981 ردا على موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الحرب العراقية–الإيرانية، ووقوف الدول الخليجية إلى جانب العراق على حساب إيران، وردا أيضا على انشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981، والذي اعتبرته إيران عامل يهدد نفوذها ووجودها في المنطقة.
- غير أن تأثير إيران على هذه الأخيرة تقلص بفعل عدة عوامل:

1. وفاة الخميني وتحول إيران من "الثورة" إلى "الدولة".
2. التغير الذي عرفته السياسة الخارجية الإيرانية في توجهاتها بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، حيث لجأت إلى التخلي المؤقت عن مبدأ تصدير الثورة، والتوجه إلى علاقات سياسية أكثر انفتاحا مع

الدول المنطقة، وأسباب هذا التوجه كانت بفعل صعود التيار الإصلاحي إلى الحكم والذي تبنى منطق المصالحة المكيافيلية كأساس تقوم عليه السياسة الخارجية الإيرانية.

3. كما تميزت هذه المرحلة بتقارب خليجي-إيراني برز بقوة من جراء وقوف إيران في حرب الخليج الثانية إلى جانب الكويت ضد العراق، وترجم هذ التقارب بعقد عدة اتفاقيات إيرانية-خليجية في مختلف المجالات الأمنية، السياسية، الاقتصادية وغيرها.

خلاصة القول هي أن علاقة التأثير والتأثر بين الأقليات الشيعية في منطقة الخليج والسياسة الخارجية الإيرانية، تتحكم فيها عدة عوامل داخلية، وخارجية سببها تغيرات تعرفها السياسة الخاجية الإيرانية أو الأقليات الشيعية، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية التي تؤثر على الأقليات الشيعية مثل: التمكين السياسي للشيعة في العراق، والثورات العربية.

ففي الأخير يبقى عامل التأثير من الطرف الإيراني موجودا، فورقة العامل الشيعي ستبقى ركيزة مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية ولو بمحدودية مقارنة بإيران الثورة، فمبدأ تصدير الثورة لا يزال حاضرا في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ويبقى أهم تهديد تشكله هذه العلاقة بين إيران والأقليات الشيعية في منطقة الخليج يبقى مرتبط **بتعزيز الطائفية**، والتي سوف تكون له تداعيات إقليمية، دولية، وعالمية، كما أن إيران إن لم تأثر على شيعة الخليج سوف تبقى لها أبعاد تأثيرية على الشيعة دول أخرى كلبنان، العراق، أفغنستان، والهند وغيرها المهم تنفذ طموحاتها الإقليمية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الهطلاني. **الشيعة السعوديون: قراءة تاريخية و سياسية**. الطبعة الثانية. بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، 2011.

أحمد فهمي. **حزب الله...وسقط القناع**. الطبعة الأولى. مصر: متكب البيان، 2007.

2. أحمد محمود صبحي. **نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية: تحليل نفسي للعقيدة**. بدون طبعة. بيروت: دار النهضة العربية، 1991.

3. أسامة شحادة و هيثم الكسواني. **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، " فرق الشيعة"**. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة المدبولي، 2007.

—. **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة: التجمعات الشيعية في الجزيرة العربية**. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009.

4. أحمد أمين. **فجر الإسلام**. الطبعة العاشرة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1965.

5. المشاط عبد المنعم. **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك و السياسات**. الطبعة الأولى. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994.

6. بدر الإبراهيم و محمد الصادق. **الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب و مذهب السياسة**. الطبعة الأولى. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2013.

7. بديع محمد جمعة. **العلاقات العربية–الإيرانية**. جامعة الدول العربية: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993.

8. برهان غليون. **مسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الطليعة، 1979.

9. بيزدن ايزدي. **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

10. توفيق السيف. **نظرية السلطة في الفقه الشيعي**. الطبعة الأولى. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002.

11. جون آر برادلي. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الاسلاميون الثورات في الشرق الأوسط**. الطبعة الأولى. ترجمة شيماء عبد الحميد طه. مصر: كلمات عربية للترجمة و النشر، 2013.

12. حسن الرشيدي. **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية**. الطبعة الأولى. مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008.

13. ذبيان الشمري. **إيران بين طغيان الشاه و دموية الخميني**. الناشر مؤسسة اللغة للصحافة، 1982.

14. رشاد الشرقاوي. **تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات العربية**. الطبعة الأولى. القاهرة: الدار العربية للنشر و التوزيع، 1990.

15.روجر هاردي. **الجزيرة العربية بعد العاصفة: الإستقرار الداخلي لدول الخليج**، *سلسلة تقارير استراتيجية، العدد 2*. الطبعة الأولى. ترجمة موسى حسين. بيروت: توزيع دار الكنور الأدبية، 1994.

16.زبغنيو بريجنسكي. **رقعة الشطرنج الكبرى**. الطبعة الأولى. ترجمة أمال شرقي. الأردن: دار الأهلية للنشر و التوزيع، 1999.

17.سليمان محمد مطر. **البيئة البحرية لدولة الكويت**. الطبعة الثانية. الكويت: مركز البحوث و الدراسات الكويتية، 2003.

18.شحاتة محمد ناصر. **سياسة النظم الحاكمة في البحرين و الكويت و العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003–2008) : دراسة مقارنة**. الطبعة الاولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

19.ضاري سرحان الحمداني. **سياسة إيران تجاه دول الجوار**. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر و التوريع، 2012.

20.طاهر عراء. **حرب الفضاء و نظرية الأمن الإسرائيلي**. الطبعة الأولى. باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية و الانتاج الاعلامي، 1991.

21.ظافر محمد العجمي. **أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولي**ة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56). الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

22.عادل رؤوف. **الإمام الخميني الخطاب الثوري و الدولة الثورية**. الطبعة الأولى. بيروت: الدار الإسلامية، 1995.

23.عايدة العلي سري الدين. **الحوثية في اليمن بين الواقع والسياسية**. الطبعة الأولى. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، 2010.

24.عبد الرحمن الدمشفي. **ظاهرة التفكير في المذهب الشيعي**. بدون طبعة. القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر والتوزيع، 2004.

25.عبد الرحمن بن حمد العطية. **النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية و الخارجية**. الطبعة الثانية. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2008.

26. عبد العزيز بن أحمد البداح. **حركة التشيع في الخليج العربي: دراسة تحليلية نقدية (1971–2010)**. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010.

27.عبد الله العريفي. **التشييع: نشوءه–مراحله–مقاوماته**. الطبعة الأولى. لبنان: دار الملاك للبطاعة و النشر و التوزيع، 1994

28. عبد الله فهد نفيسي. **إيران و الخليج: ديناميكتك الدمج و النبذ**. الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.

29. عبد الله محمد الغريب. **وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية و العقائدية و السياسية للثورة الإيرانية**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الرضوان، 2005.

30. عدنان كابر جبار الشيباني. **الأهمية الاستراتيجية لموقع ايران الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية**. فلسطين: جامعة القادسية، 2009.

31. عصام نايلي المحالي. **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**. الطبعة الأولى. عمان: دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، 2012.

32. علي الصادق. **ماذا تعرف عن حزب الله؟** الطبعة الثانية. القاهرة: دار الصفوة للنشر والتوزيع، 2007.

33. علي شريعتي. **التشيع الصفوي و التشيع الصفوي**. الطبعة الثانية . ترجمة حيدر مجيد. لبنان: دار الأمير للثقافة و العلوم، 200

35.مايكل بوناين. **أمن الخليج في القران الحادي و العشرون**. الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 1998.

36. مجموعة مؤلفين. **التوازات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

37. محمد ثابت. **تاريخ الشيعة**. بدون طبعة. القاهرة: دار ثابت للنشر، 2007.

38. محمد بيومي. **حقيقة الشيعة و هل يمكن تقاربهم مع أهل السنة؟** الطبعة الأولى. القاهرة: دار الجديد للنشر و التوزيع، 2007.

39. محمد حسين هيكل. **مدافع آية الله: قصة إيران و الثورة**. الطبعة الثامنة. القاهرة: دار الشروق، 2008.

40. محمد صادق اسماعيل. **من الشاه إلى نجاد...إيران إلى أين؟** الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2008.

41. محمود اسماعيل. **فرق الشيعة بين التفكير السياسي و النفي الديني**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار سينا للنشر، 1995.

42. محمود عبد الحميد العسقلاني. **عقائد الشيعة**. بدون طبعة. القاهرة: دار الايمان للطبع و النشر و التوزيع، بدون سنة نشر.

43 .مصطفى عبيد. **موسم سقوط الطغاة العرب: ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي**. الطبعة الأولى. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، .2011

44. محمود أنيس فتحي. **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد و آليات المواجهة**. أبو ظبي: المؤلف، .2006

45 .مصطفى اللباد. **حدائق الأحزان: إيران و ولاية الفقيه**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، دون سنة نشر.

46 . مركز نون للتأليف و الترجمة. **دروس في ولاية الفقيه**، سلسلة المعارف الإسلامية. الطبعة الثانية. لبنان: جمعية المعارف الإسلامية و الثقافية، .2010

47. منصور حسن العتيبي. **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979–200)**. الطبعة الثانية. دبي: مركز الخليج للابحاث، .2008

48. نيفين عبد المنعم مسعد. **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية–الإيرانية**. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2002

50 .ويلفريد بوختا. **من يحكم إيران؟بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**. الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، .2003

51. وليد عب الحي. **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، .2010

52. هاينس هالم. **الشيعة**. الطبعة الأولى. ترجمة محمود كبيبو. بغداد: بيت الوراق للطباعة و النشر و التوزيع، .2010

53. ياسين سويد. **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع و خيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

54. فهمي هويدي. **العرب و إيران: وهم الصراع و هم الوفاق**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، 1991.

55. فيصل دراح، جمال باروت. **الأحزاب، الحركات و الجماعات الإسلامية**. الطبعة الثانية. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2002.7

56. فلاح عبد الله المديرس. **الحركات و الجماعات الشيعية في البحرين1938–2002**. بيروت: دار الكنور العربية، 2004.

57. كوڤل تيري. **إيران الثورة الخفية**. الطبعة الأولى. ترجمة أحمد خليل أحمد. بيروت: دار الفارابي، 2008.

58. لؤي بكر الطيار. **أمن الخليج العربي**. الطبعة الأولى. بيروت: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1999.

2. المقالات في الدوريات:

59. احمد إبراهيم محمود. "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات." *السياسة الدولية*، يناير, 1993.

60. أشرف سعد العيسوي. "أمن الخليج..تحديات و مخاطر جديدة." *السياسة الدولية*، يناير, 2008.

61. أشرف محمد كشك. "شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي." *مختارات إيرانية*، مارس, 2006.

34. عبد المنعم المشاط. "الخليج العربي في الاستراتيجية الدولية." السياسة الدولية، يناير, 2008، الإصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية.

62. توبي ماتسين. "الربيع السعودي الاحتجاجات الشيعية في المنطقة الشرقية 2011-2012." الشرق الأوسط، الجزء 66، العدد: 44، خريف 2012.

63. سعود سرحان الصالح. "نحو مرجعية شيعية مستقلة في الخليج." الشرق الاوسط، 24 فبراير, 2003.

64. سماح همام. ''الملف النووي الإيراني متغير جديد لمعادلة الأمن في الخليج.'' مختارات إيرانية، تموز, 2006.

65. سمير الصالحي. "إيران/ الشيعة و فرض الحالة الطائفية." مجلة الراصد.

66. عبد الخالق عبد الله. "النظام الاقليمي الخليجي." السياسة الدولية، أكتوبر, 1993.

67 . عبد العزيز شحادة المنصور. "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمري للعراق: دراسة في صراع الرؤى و المشروعات." مجلة دمشق للعلوم القانونية و الاقتصادية، 2009.

68. عبد الله خليفة الشايجي. "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق و أمن الخليج العربي: المراحل- التداعيات- المستقبل." المجلة العربية للعلوم السياسية، مارس, 2008.

69. عبد الله يوسف سهر محمد. "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار." مجلة السياسة الدولية، أكتوبر, 1998.

70. عبد المالك التميمي. "مسمى الخليج: دراسة في العلاقات العربية- الإيرانية." شؤون عربية، جوان, 1994.

71. عماد جمال. "دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب و الخسارة." السياسة الدولية، يناير, 1991.

72. محمد إسماعيل صادق. "إيران و الكويت." مختارات إيرانية، نوفمبر, 2004.

الرسائل الجامعية:

73. عبد الله فالح المطيري. "أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني." مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم السياسية. الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2010.

74. لطفي خياري. "الأقليات في النزاعات الإقليمية و الدولية دراسة حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا." مذكرة ليسانس غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية. الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2004

مقالات ووثائق في مواقع على شبكة الإنترنت:

75. أحمد طه حسين. *إيران و شيعة المشرق... تثوير المذهب و تفكيك الخريطة*. 16 سبتمبر, 2008. http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/109132-2008-09-16%2013-58-07.html.

72. أحمد عمرو. "الفضائيات الشيعية..الحرب الإيرانية الجديدة." http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/01/13/93426.html .

73. أميرفرشاد إبراهيمي. "قوات القدس و السياسة الخارجية الإيرانية." ترجمة: محمد اللويمي. 7 ديسمبر, 2011. http://arabic.iranbriefing.net/?p=510.

74. "تهديد أمن الخليج بين التيارات الشيعية و"الإخوان"." *سي إن إن بالعربية*. 6 ديسمبر, 2012. http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/10/18/bahrain.case/.

75. خنفر الكعبي. *"الحرس الثوري.. «فيلق القدس» ومسرحة العمليات في العراق والخليج العربي"*. 7 يونيو, 2011. http://www.aleqt.com/2011/06/17/article_549852.html.

76. سعد البريك. "أنظمة الخليج العربي في الإعلام الإيراني." *مركز التنوير للدراسات الإنسانية*. 13 يناير, 2010. http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030026&selected_id=-&page_size=5&201030045links=true.

77. شملان يوسف العيسي. "الطائفية و أمن الخليج." *الاتحادية الاماراتية*. 12 سبتمبر, 2010.
.http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/9/595917.html

78. صباح الموسوي الأحوازي. *" مرتكزات الدور الإيراني في المنطقة العربية"، مجلة البيان الإلكترونية، العدد 307*. 1 جويلية, 2013. http://174.37.145.50- . static.reverse.softlayer.com/MGZarticle.aspx?ID=2492

79. عبد الرزاق خلف محمد الطائي. *أمن الخليج في المنظور الإيراني*. 3 جوان, 2003.
.http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/158628.html

80. علي حسين باكير. "السياسة الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران تفسير لنزعة الهيمنة والسيطرة." *موقع أمن الخليج*. 3 مارس, 2010. http://www.gulfsecurity.org/?p=9358.

81. علي حسين بكير. "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية..الامكانيات وحدود التأثير." *موقع الجزيرة نت*. 7 أفريل, 2011.
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013431 .12429798680.htm

82. علي عبد القتاح الحاروني. "الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ." *موقع الراصد*. 16 يوليو, 2007.
.http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4927

83. علي معموري. "موقف النظام الإيراني من حوزة النجف." *موقع نبض العراق*. 13 أغسطس, 2013.
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/08/iran-regime-.position-seminary-najaf-qom-velayat-e-faqih.html

84. عماجد أبوديك. "قم تقود الدين و السياسة في إيران." *موقع الجزيرة نت*.
http://www.aljazeera.net/news/pages/7fd3c23c-1918-4cdb-b75b-77b53b3dbe6c.

85. محمد جاسم. "فيلق القدس والتدخل الإيراني في المنطقة العربية." *مركز المزماة للبحوث والدراسات*. 3 سبتمبر, 2012. http://www.almezmaah.com/ar/news-print-2310.html.

86. محمد حسين فضل الله. "أزمة المرجعية الدينية و النافس بين قم والنجف." *موقع الجزير نت*. 25 جوان, 2003. http://www.aljazeera.net/programs/pages/1891af33-0176-4c2c-b62d-4068733adb38#L2.

87.محمد عبده حسنين. "الحرس الثوري الإيراني...الجيش الموازي." 5 جويلية, 2009.
http://islamstory.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A.

88. محمد عز العرب. "لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي؟" *مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية*. http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66.

89. معمر محمد فوزي. *"مستقبل الشيعة في الخليج"*.
lang&id=1236&http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item (تاريخ الوصول 27 نوفمبر, 2013).

90. ياسر الزعاترة. "شيعة المنطقة و الأقليات في ظل الربيع العربي." *موقع الجزيرة نت*.
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/f54ee33f-4784-4e7c-9ebe-7e5f7bda51ab.

91. يسرى العزباوي. "أمن الخليج: مصادر التهديد و آليات الحل." *الأهرام الرقمي*. 23 سبتمبر, 2012.
eid=11467&http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=1034526.

92. يوسف إبراهيم. "علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة." *موقع البينة*. 18 سبتمبر, 2002.
.=lang&id=1481&http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item

93. "الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الإحتواء." *سي إن إن بالعربية*. 7 أفريل, 2007.
./http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/8/shiite-saudi

94. "شيعة البحرين..من الهامش إلى المواطنة." *سي إن إن بالعربية*. 4 جويلية, 2007.
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/12/shiite-bahrain

المراجع باللغة الإنجليزية:

95.Geneive Abdo" .The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a-Sunni Divide 10 ".April, 2013 .
http://www.brookings.edu/research/papers/2013/04/sunni-shia-divide-abdo.

96.Rouhullah K.Ramadani" .Reflections on Iran's Foreign Policy: Spiritual Pragmatism ".*IRANIAN REVIE*2010 .

97. Justen Gengler, "**Religion and Polotics in Bahrain**", **5 April 2011**, http://bahrainipolitics.blogspot.com/2011/04/facts-on-ground-reliable-estimate-of.htm

1.

المراجع باللغة الفرنسية:

98 .Hosham Dawod, "**CHIISME**" , Moyen-Orient, numéro :6, (Paris : AREION Group, Juin-Juillet 2010).

فهرس

الشكر و التقدير 3

الإهـــــداء 4

ملخص الدراسة: 5

Abstract 5

خطة الدراسة: 6

قائمة المحتويات: 9

مـــقدمـــة 10

فصل تمهيدي 17

تأصيل نظري لمفهوم الأقليات و العوامل المتحكمة في تفاعلاتها و تصنيفها: 18

مفهوم الأقليات: 18

العوامل المتحكمة في تفاعل الأقليات: 20

تصنيف الأقليات: 22

الأقليات وتأثير العامل الخارجي: 25

الإطار العقائدي للفكر الشيعي: 26

تعريف الشيعة: 26

لمحة عن بداية التشيع: 27

عقائد الشيعة 29

الفصل الأول: البعد الخليجي في السياسة الخارجية الإيرانية: 32

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية: 34

المطلب الأول: البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية الإيرانية: 34
المطلب الثاني: البعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية: 38
المطلب الثالث: البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية: 41
المبحث الثاني: منطقة الخليج في التصور الاستراتيجي الإيراني: 43
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج: 43
المطلب الثاني: العوامل المحركة للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج: 46
المطلب الثالث: مؤثرات البيئة الإقليمية على العلاقات الإيرانية –الخليجية 47
المبحث الثالث:أمن منطقة الخليج: 50
المطلب الأول: خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج: 50
المطلب الثاني: تصور القوى الإقليمية والخليجية لأمن منطقة الخليج: 52
المطلب الثالث: تصور القوى الدولية لأمن منطقة الخليج: 56
الفصل الثاني:آليات تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج: 59
المبحث الأول: الأقليات الشيعية في منطقة الخليج : 61
المطلب الأول: أصل الأقليات الشيعية في المنطقة: 61
المطلب الثاني: مناطق تمركز و نسبة توزيع الأقليات الشيعية في الخليج : 63
المطلب الثالث: المرجعية الدينية الشيعية في الخليج: 68
المبحث الثاني: تأثير البيئة الإقليمية على الأقليات الشيعية في منطقة الخليج: 72
المطلب الأول: تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية 1979: 73
المطلب الثاني:تأثير حروب الخليج الثلاثة: 75
المطلب الثالث: تأثير الثورات العربية: 79
المبحث الثالث: آليات التأثير الإيرانية على الأقليات الشيعية في الخليج: 82
المطلب الأول: الآلية السياسية : 82

المطلب الثاني: الآلية العسكرية: 84

المطلب الثالث: الآلية الدينية والثقافية:..... 86

الفصل الثالث: مظاهر التأثير الإيراني على الأقليات الشيعية في الخليج: 90

المبحث الأول: مظاهر التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية في السعودية:..... 92

المطلب الأول: الوضع العام للأقلية الشيعية في السعودية: 92

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقلية الشيعية السعودية وإيران: 96

المطلب الثالث: السياسة السعودية لاحتواء الأقلية الشيعية: 99

المبحث الثاني: مظاهر التأثير الإيراني على الشيعة في البحرين:..... 101

المطلب الأول: الواقع العام للشيعة في البحرين: 101

المطلب الثاني:العلاقة بين الشيعة في البحرين وإيران:..... 105

المطلب الثالث: السياسة البحرينية لاحتواء الشيعية :..... 107

المبحث الثالث: العلاقة بين الأقليات الشيعية والأمن في منطقة الخليج :..... 109

المطلب الأول: ابعاد تأثير الأقليات الشيعية على الأمن في منطقة الخليج: 109

المطلب الثاني: تأثير الأقليات الشيعية على التصور الإيراني للأمن في الخليج:..... 111

خاتـــمـــــــة: 113

قائمة المراجع: 117

فهرس..... 129